جامعة بيرزيت
BIRZEIT UNIVERSITY
Birzeit, Palestine

كلية الدراسات العليا

برنامج الماجستير في الدراسات الدولية

مفهوم الأمن القومي في ظل العولمة

The CONCEPT OF NATIONAL SECURITY UNDER GLOBALIZATION

رسالة ماجستير مقدمة من الطالب:

محمد ذيب منصور

إشراف

د. عاصم خليل

2011

جامعة بيرزيت
BIRZEIT UNIVERSITY
Birzeit, Palestine

كلية الدراسات العليا

برنامج الماجستير في الدراسات الدولية

مفهوم الأمن القومي في ظل العولمة

The CONCEPT OF NATIONAL SECURITY UNDER GLOBALIZATION

رسالة ماجستير مقدمة من الطالب:

محمد ذيب منصور

أيار 2011

لجنة الإشراف والمناقشة:

د. عاصم خليل: مشرفاً

د. علي الجرباوي: عضواً **د. مجدي المالكي: عضواً**

"قدّمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في الدراسات الدولية من كلية الدراسات العليا في جامعة بيرزيت، فلسطين"

جامعة بيرزيت
BIRZEIT UNIVERSITY
Birzeit, Palestine

كلية الدراسات العليا

برنامج الماجستير في الدراسات الدولية

مفهوم الأمن القومي في ظل العولمة

The CONCEPT OF NATIONAL SECURITY UNDER GLOBALIZATION

رسالة ماجستير مقدمة من الطالب:

محمد ذيب منصور

لجنة الإشراف والمناقشة

د. عاصم خليل: مشرفاً

_____

د. علي الجرباوي: عضواً **د. مجدي المالكي: عضواً**

_____ **_____**

تاريخ المناقشة: 2011/5/5

~ الإهداء ~

إلى روحيّ والدي ووالدتي: اللذين تعلمت منهما الايمان والصبر والمثابرة وحب الوطن.

إلى روح زوجتي التي وقفت بجانبي طيلة فترة إعداد هذه الرسالة، وشاء لها القدر أن ترحل قبيل يوم المناقشة.

إلى أرواح قادة الأمن الفلسطيني الشهداء:

الأخ القائد صلاح خلف (أبو إياد): عضو اللجنة المركزية لحركة فتح

الأخ القائد هايل عبد الحميد (أبو الهول): عضو اللجنة المركزية لحركة فتح.

الأخ اللواء/ أمين الهندي (أبو فوزي): مؤسس جهاز المخابرات العامة الفلسطينية وأول رئيس له.

الذين تعلّمت منهم الأمن بمفهومه الوطني الشامل.

إلى جميع الزملاء والزميلات في المؤسسة الأمنية الفلسطينية.

إلى أرواح شهداء الشعب الفلسطيني والأمتين العربية والاسلامية

وعلى رأسهم القائد الرمز ياسر عرفات.

إلى الأخوة والأخوات أسرى وأسيرات الحرية خلف القضبان وفي مقدمتهم الأخ القائد مروان البرغوثي (أبو القسّام): عضو اللجنة المركزية لحركة فتح.

ولا بد للقيد أن ينكسر

إلى جميع أبناء شعبنا المكافح في الوطن والشتات حتى ينال حقه في الحرية والاستقلال واقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

~ شكر وعرفان ~

*** أتقدم بالشكر والامتنان إلى كل الأخوة الذين ساعدوا في إنجاز هذه الدراسة سواء بتوفير المراجع أو بالترجمة أو بالتوجيه أو بالتشجيع وأخص بالذكر:**

الأخ الكبير رفيق النتشة، والأخوة الأعزاء/ عباس زكي، الفريق/ نصر يوسف، اللواء/ الحاج اسماعيل جبر، اللواء/ عدنان سمارة، د. سعيد أبو علي، د. صبري صيدم، د. زيد أبو شاويش، د. توفيق عمّار، د. جمال السلقان، د. محمد المصري، د. سمير الرّمال، د. أحمد فارس، د.أحمد رفيق عوض، د. عبد الحفيظ نوفل، د.عمران صبيح، د. حسن الخطيب، د. حنا عيسى، د. حمدي الخواجا، د. حمزة ذيب، د. خالد منصور، د. خليل حمدي.

*** الأخوة الزملاء: اللواء/ ماجد فرج، اللواء/ زياد هب الريح، اللواء/ علي المصري، اللواء/ مازن عز الدين، اللواء الركن/ محمود حنون، اللواء/ قيس المخزومي، اللواء/ محمد الجبريني، اللواء/ ماجد الزغير، اللواء/ رضوان الحلو، اللواء/ جمعة حمدالله، اللواء/ منير الزعبي، اللواء/ خليل الجمل، العميد الركن/ جهاد الجيوسي، العميد/ نضال أبو دخان، العميد/ عيسى حجو، العميد/ أحمد الربعي، العميد/ عبدالله كميل، العميد/ مصباح البابا، العميد/ سمير الجعبري، العميد/ نائل عاصي، العميد/ عبد السلام الكسواني، العقيد/ عامر السوالقة، العقيد/ ماجد المصري، العقيد/ بهجت النادي، العقيد/ محمود عامر، العقيد/ حسين الخطيب، العقيد/ مصطفى البيشاوي، العقيد/ فواز أبو زر، المقدم/ اسماعيل جمعة.**

*** والأخوة الأساتذة: مصطفى المالكي، حسن علوي، عيسى عبد الحفيظ، مصطفى الساحلي، اسماعيل التلاوي، عبدالرحيم جاموس، ماجد الحلو، يوسف سلامة وزميلته إيمان، محمود طه، غسان سمعان، جمال صالح، أحمد جبر، سمير أبو شربي، أيمن الرمحي، ياسر عمرو، حسني دقّة، عنان حمد، كمال حمدان، اسماعيل عادي، أحمد ذياب، عامر عوض الله، أكرم صلاح الدين، أوس حمدان، عزام أبو بكر، وليد منصور، يوسف منصور، يزيد حمود، والأخت هالة بليدي.**

*** وشكر خاص إلى أنجالي وكريماتي وزوجة ولدي عاصم وابنته تالا الذين وفّروا لي الجو الملائم للبحث والكتابة وأخص بالذكر ابنتي رولا التي طبعت الرسالة وصححتها وولدي سعد الذي أشرف على تنسيقها.**

*** شكر خاص إلى سماحة الشيخ يوسف ادعيس، سماحة الشيخ خميس عابدة.**

*** كما أتقدم بالشكر والعرفان للدكتور عاصم خليل الذي أشرف على الرسالة حتى انجازها وكان لملاحظاته وصبره وتوجيهاته الاكاديمية العلمية الرصينة دورا في اخراج الرسالة إلى حيّز الوجود، والشكر موصول إلى د. علي الجرباوي الذي حالت ظروفه دون الاستمرار في الاشراف على الرسالة وكان لتوجيهاته العلمية الصارمة أثر كبير في رسم معالم الرسالة، ود. مجدي المالكي أول من ساعدني في اختيار الموضوع ووضع المخطط الأولي للرسالة واستفدت من ملاحظاته العلمية والمنهجية القيّمة. وإلى د. جوني عاصي أول من أشرف على الرسالة وناقش معي المخطط المفصّل للرسالة واضطر إلى ترك الجامعة لظرف خاص.**

*** وكما أتقدم بالشكر إلى الأساتذة الأفاضل الذين تتلمذت على أيديهم في الجامعة وأخص بالذكر د.سمير عبد الله، د. هلغى باومغارتن، د. روجر هيكوك، وإلى كل الأساتذة والعاملين في برنامج الماجستير في الدراسات الدولية.**

*** وليعذرني كل من سهوت عن ذكر اسمه فله مني جزيل الشكر.**

والحمد لله رب العالمين وهو وليّ التوفيق

المحتويات

الملخص ..... ت

Abstract ..... ج

المقدّمة ..... ر

الفصل الأول: الإطار النظري والمنهجية 1

مشكلة الدراسة: 4

دوافع الدراسة وأهميتها: 4

فرضية الدراسة: 5

حدود الدراسة: 5

المنهجية وأسلوب البحث: 6

النظريات السياسية: 7

الفصل الثاني: ظاهرة العولمة 14

المفهوم والتعريف: 15

نشأة العولمة: 16

الموقف من العولمة: 18

الأدوات والمؤسسات الرئيسة للعولمة: 19

أبعاد العولمة: 21

البعد السياسي للعولمة: 21

البعد الاقتصادي للعولمة: 22

البعد الثقافي للعولمة: 23

الفصل الثالث: السيادة والأمن القومي 27

مفهوم الدولة ونشأتها: 29

مفهوم السيادة: 32

مفهوم الأمن القومي: 44

نشأة وتطور مفهوم الأمن القومي: 45

تعريف الأمن القومي: .....48.....

أبعاد الأمن القومي: .....51.....

مصادر التهديد للأمن القومي: .....53.....

مجالات مصادر التهديد للأمن القومي: .....54.....

مصادر تهديد الأمن القومي للبعد العسكري: .....55.....

مصادر تهديد الأمن القومي للبعد الاجتماعي: .....56.....

الفصل الرابع: تأثيرات العولمة على السيادة والأمن القومي .....59.....

أثر العولمة على الأمن القومي: .....63.....

أثر العولمة الاقتصادية على سيادة الدولة وأمنها القومي: .....68.....

أثر العولمة الاجتماعية على السيادة والأمن القومي: .....76.....

أثر العولمة الثقافية على السيادة والأمن القومي: .....83.....

الخاتمة .....87.....

قائمة المراجع .....94.....

المراجع العربية: .....94.....

قائمة المراجع باللغة الانجليزية: .....98.....

المُلخّص

تتناول هذه الأطروحة تحليل العلاقة بين "الأمن القومي والعولمة" ومدى انعكاس تلك العلاقة على مفهوم الأمن القومي. وتهدف الدراسة إلى الإجابة على أسئلة البحث الرئيسة وهي: ما هي المتغيرات الدولية التي رافقت العولمة؟ ما هي نوع العلاقة بين العولمة والأمن القومي من خلال دراسة أثر العولمة على السيادة؟ كيف ساهمت العولمة في إعادة تعريف الأمن القومي؟ وركز الباحث في دراسته على انعكاسات العولمة على سيادة الدول وأمنها القومي من النواحي السياسية، والاقتصادية، والثقافية، والاجتماعية.

وقد أعاد الباحث دراسة مصادر تهديد الأمن القومي مراعيا بذلك العوامل المستجدة، وأهمها الثورات الشعبية التي يشهدها الوطن العربي، التي تثبت أن الشعوب هي الضمانة الحقيقية للدفاع عن المصالح الوطنية العليا، ومواجهة التحديات والمخاطر التي يمكن أن تتعرض لها البلاد، وأن إعطاء الحقوق الأساسية للمواطن في الحرية والعيش الكريم والعدالة الاجتماعية، هو الذي يوفر الحماية للنظام السياسي. ويرى الباحث أن آليات العولمة القاسية بحق الدول النامية، شكلت عاملا مهما، بصورة غير مباشرة، في قيام تلك الثورات، بالإضافة إلى ممارسة القمع وكبت الحريات من جانب الأنظمة الحاكمة، وانتشار مظاهر الفساد والمحسوبية في المؤسسات الحكومية المختلفة، وانعدام العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص.

وتتألف الدراسة من أربعة فصول بالإضافة إلى الخاتمة والاستنتاجات التي توصل إليها الباحث. أما **الفصل الأول**، فيتناول الإطار النظري والمنهجية والنظريات السياسية المعتمدة في التحليل. ويتضمّن **الفصل الثاني** ظاهرة العولمة من مختلف جوانبها وأبعادها وأدواتها والمواقف المتباينة منها. ويتضمن **الفصل الثالث**، ثلاثة محاور أساسية تدور حول المفاهيم التالية: الدولة، والسيادة، والأمن القومي وذلك بتأصيل هذه المفاهيم لتكون المصطلحات الواردة في الدراسة واضحة للقارئ، ويكشف الباحث في هذا الفصل عن أنه لا يوجد مساواة سيادية حقيقية بين الدول.

أما **الفصل الرابع** والأخير، فيتعرض إلى تأثيرات العولمة على سيادة الدولة وأمنها القومي بشيء من التفصيل، بحيث يجيب الباحث فيه عن أسئلة البحث الرئيسة ويبين حجم التراجع في سيادة الدولة وأمنها القومي في ظل العولمة. ويكشف الباحث في هذا الفصل عن إمكانية قيام الدول الغنية والمتقدمة صناعياً وتكنولوجياً واقتصاديا باستغلال آليات العولمة لخدمة مصالحها، وهو ما يؤدي

إلى تدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، بحجة التدخل الإنساني تارة أو الدفاع عن حقوق الإنسان والأقليات، ومحاربة الإرهاب تارة أخرى، أو بحجة التفتيش على الأسلحة النووية، أو من خلال فرض برامج الإصلاح في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية وغيرها من الحجج. وفي الخاتمة يجد فيها القارئ الاستنتاجات التي توصل إليها الباحث.

ومن أهم النتائج باختصار، التراجع الكبير في دور الدولة ووظائفها، إذ لم تعد كما كانت قبل دخول مرحلة العولمة، تتمتع بسيادة شبه مطلقة وبخاصة على المستوى الداخلي، وذلك نتيجة ظهور فاعلين جدد في السياسة الدولية باتوا يشاركون الدولة دورها ووظائفها الأساسية، وبالتالي تقلصت الخيارات أمامها وانعكس ذلك سلبا على مستوى أمنها القومي حتى أنها فقدت السيطرة على اقتصادها الوطني إثر صعود دور المؤسسات الاقتصادية الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية وغيرها. وكذلك أصبحت الدولة عاجزة بسبب التقدم التكنولوجي في مجال الاتصالات عن التحكم في تدفق المعلومات والأفكار وتسللها إلى مجتمعاتها. وكذلك أفرغت العولمة نتيجة ذلك التقدم، الحدود السياسية والجغرافية من مضمونها، بعد أن كانت تشكّل أحد مظاهر سيادة الدولة.

ونتيجة للمتغيرات في النظام الدولي، وما أحدثته العولمة من تأثيرات على سيادة الدول، التي انعكست على الأمن القومي، أدى ذلك بالضرورة إلى إعادة النظر بمفهوم الأمن القومي، الذي كان يتركز قبل اندلاع الثورات الشعبية والإطاحة ببعض أنظمة الحكم، في الحفاظ على تلك الأنظمة فقط. أما اليوم فقد أصبحت الحريات الأساسية للشعب ومشاركته الحقيقية في إدارة الحكم، تُمثل أحد أهم مقومات الأمن القومي لأية دولة.

ورغم أن شعار العولمة الرئيسي قائم على توحيد كل شيء في هذا العالم، إلا أنها أدت إلى المزيد من الانقسامات داخل المجتمعات، والتفاوت في الدخل بين الدول والأفراد وفي داخل الدولة نفسها، حتى أن شعوب الدول الراعية للعولمة أخذت تخرج بمظاهرات واحتجاجات ضد العولمة، إذ أن العولمة زادت الغني غنى والفقير فقرا.

وأخيرا يرى الباحث أنه بالرغم من الآثار السلبية العديدة التي خلّفتها العولمة على الدول النامية، إلا أنها تمثل حقيقة واقعة لا تستطيع قوة حتى الآن الوقوف في طريقها، ولذلك ينبغي على هذه الدول الاستفادة من بعض جوانبها الايجابية مثل: وسائل الاتصال الحديثة والمعلومات، التي

استطاعت الشعوب العربية، بإرادتها الحرة، تسخيرها في حشد طاقاتها حول قضية مشتركة أفضت إلى قيام هذه الثورات الشعبية، وبالتأكيد كانت الجماهير العربية مهيأة للنهوض نتيجة التراكمات عبر السنوات الماضية.

Abstract

This thesis deals with the analysis of the relationship between national security and globalization and the reflection of that relationship on the concept of national security. The study aims to answer the main research questions: What are the variables that accompanied globalization? What kind of relationship that exists between national security and globalization through the study of traces of globalization on sovereignty? How did globalization contributed in redefining national security? The researcher has also focused on the implications of globalization on state sovereignty and national security aspects including: political, economic, cultural, social, and legal within the State.

The researcher has also re-examined the sources of threats to national security based on the emerging factors, the most important factor is the current popular revolts in the Arab World, and these revolts prove that the people is the real guarantee to the defense of the higher national interests, and to encounter the challenges and perils, which the country could face, and giving the basic rights to the people, that comprise freedom and decent life and social justice, all these would provide the protection to the political regimes.

The researcher believes that the harsh mechanisms of globalization against the developing countries formed an important element “indirectly” in creating these revolts in addition to the oppression and curving the freedoms by the regimes, as well as spreading of corruption and favoritism in various

government institutions, and the absence of social justice and the lack of equal opportunities.

The study consists of four chapters in addition to the conclusion that comprises the findings and recommendations of the study. **Chapter I** deals with the conceptual framework, methodology, and political theory adopted in the analysis. **Chapter II** deals with the phenomenon of globalization from various aspects and dimensions, tools, and their divergent positions. **Chapter III**, contains three basic themes revolving around the following concepts: state, sovereignty, and national security; and these concepts have been emphasized so as to clarify the terminology contained in the study to the reader. In this chapter, the researcher also reveals that there is no real equality of sovereign among nations

Chapter IV contains the effects of globalization on state sovereignty and national security in some detail. Here, also, the researcher answers the main research questions. He sheds light on the size of the decline in state sovereignty and national security in light of globalization. The researcher reveals the possibility that industrially and technologically advanced countries uses the tools of globalization, through its hegemony on the global economic institutions and other international organizations, in the service of their own interests. They use the decisions of these organizations to intervene in the internal affairs of other countries under the pretext of intervention in protection of humanitarian interests, on one hand, and the defense of human rights and minorities, fighting against terrorism, or in the pretense of searching for nuclear weapons, or through imposing reform

programs in political economic and security fields and other arguments, on the other hand.

The most important results of globalization on national security is the decline in the state's role and functions. The state is no longer as it was before entering the phase of globalization, (i.e. has almost absolute rule, in particular at the domestic level), as a result of the emergence of new actors in international politics, who are now sharing the state its role and core functions, and thus the available options are reduced to the minimum. This reflected negatively on the level of national security until they lost control of the national economy following the rise of the role of international economic institutions like the International Monetary Fund (IMF) and the World Bank and W.T.O and others. It also became helpless, in the light of technological advances and communications, to control the flow of information and ideas to their communities. Globalization, as a result of that progress, has also emptied the political and geographical frontiers of its content, after they used to constitute one of the manifestations of state sovereignty.

Despite the slogan of globalization that is based on the standardization of everything is this world, it led to further divisions within communities, and the disparity in income between nations and individuals and within the state itself, so that the peoples of sponsoring states of globalization took out demonstrations and protests against globalization, since globalization has made the rich richer and the poor poorer.

Finally, the researcher finds that, despite the numerous negative effects left by globalization on developing countries, still it represents an indefinable

reality. Therefore these countries should know how to benefit from some positive aspects of globalization such as: modern means of communication and information, which Arab peoples, upon their own free will, put them in mobilizing their energies around a common cause leading to the creation of these popular revolts. Thus, certainly, the Arab masses were ready to advance and launch their revolts as a result of accumulation over the past years.

المُقدّمة

يعالج الباحث في هذه الأطروحة إشكالية العلاقة بين الأمن القومي والعولمة وأثر ذلك على مفهوم الأمن القومي. حيث أن مفهومي السيادة والأمن القومي متلازمان منذ نشوء الدولة. فالسيادة ركن أساسي لا تقوم الدولة بدونه، والسيادة لا تتحقق إلا بتوفر مقومات الأمن القومي الشامل لكل عناصر القوة، بينما كان يقتصر في الماضي على مفهوم القوة العسكرية فقط. وسيحاول الباحث الإجابة على أسئلة البحث الرئيسة: ما هي المتغيرات الدولية التي رافقت العولمة؟ ما هي نوع العلاقة بين العولمة والأمن القومي من خلال دراسة أثر العولمة على السيادة؟ كيف ساهمت العولمة في إعادة تعريف الأمن القومي؟

والدوافع الأساسية وراء اختيار الباحث لدراسة هذا الموضوع تكمن في، إدراكه لأهمية الشأن الأمن ي، لأنه يمس بصورة مباشرة وحيوية، منذ القدم وحتى يومنا هذا، حياة الفرد والمجتمع والدولة في مختلف المجالات. ويعتبر العامل الأول لنشوء الدولة الذي على أساسه جرى وضع العقد الاجتماعي لضبط العلاقة بين الحاكم والشعب. كما أن الأمن القومي لعب دورا محوريا، وما يزال، في توجيه ورسم السياسة الخارجية للدول. ونظرا لبروز العولمة كظاهرة كونية، تحتل مساحة واسعة من الجدل الفكري والسياسي والثقافي على مختلف المستويات، حيث يختلط فيها الفكر بالسياسة والتاريخ بالحاضر، فهي تمثل مصطلحا جديدا لظاهرة قديمة، أحدثت ثورة في المفاهيم السياسية والاقتصادية والثقافية. لأنها اجتاحت العقول والحدود والثقافات واقتصاديات الدول الوطنية، بمعنى أنها اخترقت كافة الفضاءات وانعكست تأثيراتها على سيادة الدول وأمنها القومي من النواحي، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقانونية.

وتكتسب هذه الرسالة أهمية خاصة للأسباب التالية: كونها أول محاولة عربية جدّية، حسب علم الباحث، تطرقت لمناقشة تأثيرات العولمة بشكل مباشر على سيادة الدولة وأمنها القومي، فرغم غزارة الأدبيات التي تناولت العولمة إلا أنها نادرا ما تتناول هذا الجانب، بالإضافة إلى ندرة الكتابات العربية حول مفهوم الأمن القومي وأثر العولمة عليه، وما يجري تداوله بصورة عامة، الأمن القومي العربي وهو بنظر الباحث غير موجود من الناحية الواقعية. وكذلك أعادت الدراسة النظر في مصادر تهديد الأمن القومي، وكشفت عن عدم وجود مساواة سيادية حقيقية بين الدول.

والمسألة الأهم والطارئة، هي أن الدراسة تناولت موضوع الثورات الشعبية المتفجرة في الساحة العربية لأنها أبرزت عنصرا أساسيا من مكونات الأمن القومي، كان مهملا منذ عقود مضت وهو أهمية دور الشعوب في الدفاع عن المصالح العليا للدولة وفي ضمان سيادتها واستقلالها. ويرى الباحث أن آليات وأدوات العولمة والقوى التي تقف خلفها، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، ساهمت بصورة غير مباشرة في اندلاع تلك الثورات، من خلال السياسات والشروط التي يفرضها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي على الدول النامية، والتي يعتقد البعض بأنها إجراءات مجحفة ومخطئة بحق الدول النامية وتأتي بناء على اعتبارات سياسية وعقائدية، جعلت الدول النامية، ومن ضمنها الدول العربية، عاجزة عن توفير الاحتياجات الأساسية لشعوبها. وقد كشفت هذه الثورات عن هشاشة وضعف مؤسسات الدول العربية التي لم تصمد طويلا أمام هذه الثورات، حتى المؤسسة العسكرية والأمنية أخذت تتفكك تدريجيا من خلال تمرد ضباطها وأفرادها وانضمامهم إلى قوى الشعب الثائرة.

وتتمثل تلك الشروط بعدة خطوات منها، على سبيل المثال، رفع الدعم عن السلع الأساسية، ورفع الضرائب وأسعار الوقود والطاقة، ورفع الجمارك عن السلع المستوردة، ما أدى إلى عدم مقدرة المنتوجات الوطنية على منافستها وغيرها من الإملاءات. ودائما يدفع الشعب وحده الثمن، وبخاصة الفئات الفقيرة وقطاع الشباب. وقد صاحب تلك الإجراءات الظالمة، قمع الأنظمة الحاكمة للحريات العامة وانتهاك حقوق مواطنيها الإنسانية، وتفشي مظاهر الفساد والمحسوبية.

ويرى الباحث أن هذه الثورات الشعبية ستلقي بظلالها على مختلف السياسات المحلية والإقليمية والدولية. وسوف ترسي قواعد حقيقية لمبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان، تسودها قيم الحرية والمساواة والعدالة والمشاركة وتكافؤ الفرص، وستعمل على إعادة صياغة العقد الاجتماعي بين الحاكم والشعب على أسس جديدة تفضي إلى إعطاء الشعب دورا في المشاركة السياسية وصنع القرار، ومراقبة حسن الأداء والكفاءة لمؤسسات الدولة وأجهزتها. ويود الباحث هنا الإعراب عن مخاوفه على نتائج الثورات الشعبية من التدخلات الخارجية التي قد تحرف مسارها عن الأهداف التي قامت من أجلها.

وقد حاول الباحث في دراسته فحص فرضية البحث الرئيسية ومفادها إن العولمة ساهمت في إعادة تعريف مفهوم الأمن القومي بحيث أصبحت حقوق الأفراد والجماعات وحرياتهم وتلبية حاجاتهم

للتنمية والعدالة الاجتماعية والمشاركة السياسية جزءاً لا يتجزأ من هذا المفهوم. ويأتي ذلك نتيجة تراجع سيادة الدول بسبب العولمة وانعكاساتها على الدول، حيث أنه لم يعد بإمكان الدول المعاصرة السيطرة المطلقة على أراضيها وحدودها ومنع التدخل الخارجي في شؤونها الداخلية.

وقد اعتمد الباحث في تحليله على نظريتين أساسيتين بسبب اتساع مجال الدراسة وهما: النظرية الواقعية حسب مبادئ هانز مورغنثاو Hans Morgenthau التي تعتبر الدولة هي الفاعل الوحيد في السياسة الدولية، وترتكز على القوة العسكرية في تحقيق مصالحها، وهذه النظرية تساعد الباحث في تحليل مفهوم السيادة والأمن القومي للدولة. أما النظرية الليبرالية فإنها تتعارض مع الواقعية، إذ ترى أنه يوجد بجانب الدولة فاعلون آخرون يشاركونها دورها ووظائفها وصنع القرار فيها، كمؤسسات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، وهذا ما هو حاصل بالفعل في عصر العولمة. والقاسم المشترك بين النظريتين هو القوة مع اختلاف في تفسير مفهوم القوة وأدواتها.

وتوصل الباحث إلى عدة نتائج يعرضها بشيء من التفصيل في الخاتمة، ولكن من أهم تلك النتائج أن العولمة بآلياتها المختلفة أفضت إلى تقليص دور الدولة على الصعد السياسية والاقتصادية والأمنية، وتراجع مستوى أمنها القومي، وبخاصة في دول العالم الثالث، بينما عززت العولمة السيادة والأمن القومي للدول الكبرى في الشمال. ومع ذلك تبقى الدولة ضرورة لا يمكن الاستغناء عنها في وظائف عديدة. ورغم ضغط العولمة للزمان والمكان، وتحويل العالم إلى قرية كونية صغيرة عبر التقنيات ووسائل الاتصال والإعلام الحديثة. فإنها أدت إلى تقسيم العالم إلى شمال غني متقدم وجنوب فقير متخلف. وساهمت في اتساع الهوة بين الدول والشعوب والأفراد، وتفاوت الدخل فيما بينها حتى داخل الدولة ذاتها. كما أن التقارير الصادرة عن منظمات دولية متخصصة ولجان دولية كُلّفت بدراسة آثار العولمة، والدراسات والأبحاث، وكذلك تصريحات نائب ورئيس البنك الدولي وأمناء عامين للأمم المتحدة سابقا مثل: كوفي عنان وبطرس غالي، كلها تشير إلى أن نتائج الآثار السلبية للعولمة كانت مخيبة للآمال كارتفاع معدلات الفقر والبطالة والتفاوت في الدخل والجريمة المنظمة والمرض، وتضاعف حالات الانتهاك لحقوق الإنسان. وذلك خلافا لما يدّعي البعض بأنها الطريق إلى تحقيق الاستقرار والازدهار والتقدم. وكذلك ازدادت النزاعات الداخلية بسبب إثارة العولمة للخصوصيات الثقافية والدينية والعرقية والإثنية، نجم عنها حالات انفصال وقيام دول جديدة.

وقام الباحث بتقسيم الرسالة إلى خاتمة واستنتاجات، وأربعة فصول، ناقش من خلالها المفاهيم الأساسية الواردة في الدراسة من حيث نشأتها وتطورها، وهي تدور حول الدولة، والسيادة، والأمن القومي، والعولمة. وقد حاول الباحث في الفصل الرابع والأخير فحص النظريات السياسية والفرضية من خلال الإجابة على أسئلة البحث الرئيسة المطروحة في الدراسة.

وقد جرت العادة أن يشكو الباحث من ندرة المراجع، ولكن في هذه الدراسة، شكلّت غزارة الأدبيات حول العولمة المتناقضة، أحيانا، عقبة أمام الباحث، سيّما وأن العولمة ظاهرة مركبة من عدة أبعاد متداخلة، وغير مستقرة مما يزيد البحث تعقيدا. وبالمقابل واجه ندرة المراجع العربية التي تناولت الأمن القومي بمفهومه الشامل وانعكاسات العولمة عليه. ويأمل الباحث أن يستفيد من هذه الدراسة صنّاع القرار في المجالين السياسي والأمني والمواطنون بمختلف شرائحهم لأنهم أصحاب المصلحة الحقيقية.

الفصل الأول: الإطار النظري والمنهجية

تتناول هذه الدراسة معالجة العلاقة بين متغيرين هما "الأمن القومي" و "العولمة". ومدى تأثير هذه العلاقة على مفهوم الأمن القومي. وانطلاقا من هذا الفهم جاء عنوان الرسالة "مفهوم الأمن القومي في ظل العولمة". حيث أن الأمن القومي يرتبط بسيادة الدولة، أما العولمة فهي ظاهرة كونية جديدة لها انعكاسات على مختلف المجالات ومن ضمنها انعكاسها على سيادة الدولة التي أصبحت غير قادرة على التحكم بحدودها واقتصادها وثرواتها وثقافتها. وأحدثت انقلابا في المفاهيم، وخصوصا مفهوم الأمن القومي، المرتبط بالسيادة.

وقد برزت ظاهرة العولمة بقوة في أعقاب الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي وتحول النظام العالمي من ثنائي القطبية إلى نظام القطب الواحد. إذ أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية الدولة العظمى التي تتربع على قمة الهرم الدولي مستغلة هذا الوضع لفرض قيمها ومفاهيمها على الدول الأخرى. ما أتاح لها فرصة غير مسبوقة لحرية التحرك في جميع أنحاء العالم حيث لم يعد هنالك أية دولة يمكن أن تنافسها أو تخوض صراعا معها، وبالتالي اتسم النظام الدولي بالاستقرار النسبي وانخفاض حدة الصراع.

إن الحرب المفتوحة ضد الإرهاب "غير المحددة" من حيث المفهوم والجغرافيا والمدة الزمنية، توفر أفضل الوسائل، وأضمنها لتحقيق أهداف الولايات المتحدة. فبموجبها يمكن اعتبار أية معارضة لرغبات أمريكا وسياستها، في أي مكان وزمان، عملا إرهابيا يتوجب القضاء عليه. وذلك لتدعيم سيطرتها على شؤون العالم (سويزي وآخرون 2002، 27-28). ومما تقدم فإن الهدف من استخدام الولايات المتحدة لشعار "الحرب على الإرهاب" هو فرض الهيمنة الأمريكية على العالم إلى ما لانهاية، وقد مضى عقد على هذه الحرب ولم تتوقف.

وفي ظل الثورة التكنولوجية والنظام الدولي القائم على القطبية الأحادية، لم تعد الدولة قادرة على حماية إقليمها من تسلل القيم والأفكار الأجنبية عبر الفضائيات والانترنت ووسائل الاتصال المختلفة. والتحدي الأكبر الذي يواجه الدول هو التقدم التكنولوجي الهائل في مجال الصناعة العسكرية كسلاح الجو والصواريخ التي تحمل الرؤوس النووية. وهذا ما أفقد الدولة القومية قدرتها

على حماية حدودها الأمنية، وبالتالي فإن النظام القائم على القطبية الأحادية قلّص الخيارات أمام الدولة القومية (بركات، الرواف والحلوة 1989، 292). **أما مفهوم الأمن القومي**، فان جذوره تمتد إلى منتصف القرن السابع عشر، حين أبرمت معاهدة "وستفاليا" عام 1648، التي أسست لولادة الدولة القومية (Nation–State). وغالبا ما كانت تستخدم الدول مصطلح "المصلحة القومية" عند إقدامها على شن حرب أو عقد تحالفات، أو القيام بأي نشاط ذات صلة بالسياسة الخارجية. مبررة أفعالها بحجة الدفاع عن مصالحها القومية.

ومن الناحية التحليلية لم يرق الأمن القومي إلى مرتبة بؤرة الاهتمام بالعلوم الإنسانية إلا بعد الحرب العالمية الثانية. هذا الاهتمام كان في الواقع جزءا من الاهتمام بظاهرة أقدم نسبيا من الأمن القومي، ألا وهي ظاهرة المصلحة القومية، إلى الحد الذي دفع البعض إلى القول بأن ظاهرة الأمن القومي قد تطورت في إطار ظاهرة المصلحة القومية. وقد حاول ويلفرز (Wolfers) دمج مفهومي "المصلحة القومية" و "الأمن القومي" في مصطلح واحد وهو مصلحة الأمن القومية (National Security Interest) (المشاط 1983، 4، 10).

ومن البديهي أنه لا يمكن البحث في مفهوم الأمن القومي بمعزل عن طبيعة النظام الدولي وخصائصه، والنظام السياسي للدولة أيضا. أي لابد من حصر المفهوم في نطاق الزمان والمكان. ولهذا لا يوجد تعريف محدد لمفهوم الأمن القومي لأنه متغير. وكذلك طرأ تغيير على مكونات الأمن القومي التقليدي. فبعد أن كانت القوة العسكرية العنصر الأساسي المعتمد في سياسة الدول الخارجية لتحقيق أهدافها وطموحاتها والدفاع عن سيادتها وأمنها القومي في ظل نظام توازن القوى. برزت عناصر أخرى لا تقل أهمية عن القوة العسكرية؛ كالقوتين الاقتصادية، والتقنية بعد ثورة الاتصال والإعلام. وهذه العناصر الجديدة أضفت مفهوما شاملا للأمن القومي ينسجم ومعطيات هذا العصر.

وتعريف روبرت مكنمارا، وزير الدفاع الأمريكي خلال حرب فيتنام، الذي أورده في كتابه "جوهر الأمن " (The Essence of Security)، ينطبق على هذا المفهوم حيث يقول "أن أمن هذه الجمهورية (يقصد الولايات المتحدة الأمريكية) لا يكمن فقط أو بصورة أولية في القوة العسكرية، ولكنه يكمن وبصورة مماثلة في تنمية نماذج مستقرة من النمو الاقتصادي والسياسي، وفي الدول النامية في العالم أجمع". وكذلك يرى فوستر، أن للأمن القومي ثلاثة أسس وهي: الاقتصادي، والسياسي، والقوة العسكرية. (المشاط 1983، 8-9) .

ويعتقد الباحث أن أوضح وأدق تعريف للأمن القومي ما ورد في القرآن الكريم قبل حوالي ألف وخمسمائة عام؛ بقوله تعالى في سورة قريش" فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف " الآيتان: 4,3 .وفي قوله تعالى: "وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم وآخرين من دونهم لا تعلمونهم الله يعلمهم، وما تنفقوا من شيء في سبيل الله يوفّ إليكم وأنتم لا تظلمون." (الأنفال: 60). وهنا المقصود، باختصار توظيف الوسائل القتالية التي كانت متوفرة في ذلك الزمن، بالإضافة إلى توفير الدعم الاقتصادي في مجال الإعداد للحرب ضد أعداء الإسلام، والمعبّر عنه في الآية السابقة "وما تنفقوا من شيء في سبيل الله."

ومن ناحية أخرى، فإن هذا التفسير ينسجم مع مبادئ مورغنثاو، الواقعية حول مفهوم القوة في السياسة الدولية وهو: إما الحفاظ على القوة أو زيادة القوة أو إظهار القوة (حتي 1985، 27). وهو ما ورد في الآية الكريمة المشار إليها من إعداد وزيادة في القوة قدر المستطاع، لإرهاب الأعداء المعروفين للمسلمين، وغير المكشوفين إلا الله عز وجل. وحتى تستطيع أي دولة الحفاظ على أمنها القومي ومصالحها الوطنية، لابد من توظيف مواردها لتامين سلامة وأمن البلاد من أي عدوان خارجي (الطويسي 1998، 86) .

وفي ظل الاستقرار الدولي النسبي وتراجع حدة الصراعات الدولية، برزت بالمقابل أهمية التهديدات الداخلية للأمن القومي للدول. والحقيقة التي توصل إليها معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام، أن جميع الصراعات المسلحة الرئيسة بين عامي 1994 و1995 حدثت على الساحة الداخلية الدولية أكثر منها على الساحة الخارجية. وعادة تزداد الصراعات الداخلية في بعض الدول التي تكون فيها قبضة الحكومة ضعيفة، حيث تكون الأوضاع في حالة من الفوضى (جارنم 1997، 24 – 25) .

ومن البديهي أن الهدف الأول في السياسة الخارجية للدولة بصرف النظر عن طبيعة نظامها السياسي، هو الحفاظ على وجودها وكيانها وهذا يعتبر هدفا أساسيا للأمن القومي، وذلك لمواجهة التهديدات للمصالح القومية. وكانت الدولة تضطر في سبيل الدفاع عن أمنها القومي وحماية سيادتها الإقليمية للجوء إلى أكثر من وسيلة كالدخول في عقد تحالفات أو الحصول على مساعدات عسكرية

واقتصادية من دول أخرى. غير أن إمكانية الدولة في تحديد الوسائل الكفيلة بحماية أمنها القومي وسيادتها الوطنية تتأثر بطبيعة النظام الدولي (مقلد 1993، 130 – 131) .

وأخيرا إن ما قاله بريجينسكي، مستشار الأمن القومي الأسبق للإدارة الأمريكية في كتابه الشهير "الاختيار" (The Choice) أبلغ تعبير عن مدى انعكاس العولمة على الأمن القومي للدولة "ففي عصر العولمة سيكون انعدام الأمن الحقيقة الثابتة، والسعي إلى حماية الأمن القومي الشغل الشاغل" (بريجينسكي 2004، 17).

مشكلة الدراسة:

ساهمت العولمة بآلياتها ووسائلها المختلفة في اختراق يومي لسيادة الدول، بحيث لم تعد الأخيرة قادرة على السيطرة المطلقة على حدودها، أو المحافظة على استقلالها في شؤونها الداخلية خاصة من النواحي السياسية والاقتصادية، وبالتالي حماية أمنها القومي. وهو ما انعكس أيضاً على طبيعة العلاقات الدولية القائمة على المساواة بين دول ذات سيادة، وذلك لطبيعة العولمة التي ساهمت في اختلال التوازن بين الدول لصالح تلك التي تحسن استخدام وسائل العولمة المختلفة وتتحكم بآلياتها، السياسية منها والاقتصادية. إن هذا الاختلال في العلاقات بين الدول نتيجة العولمة وأثره المتفاوت على الدول لم يرافقه تفكير في طبيعة ومفهوم الأمن القومي في ضوء التغيرات في العلاقات بين الدول نتيجة العولمة، وهو ما يؤدي بالضرورة إلى استنتاجات وتحليلات مغلوطة من حيث طبيعة العلاقة بين العولمة والأمن القومي من جهة وأثر تلك العلاقة على الدول ومصالحها وأمنها. من هنا تأتي محاولة الباحث اقتراح مفهوم جديد للأمن القومي يأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الدولية في ضوء ما أتت به العولمة من تغييرات، وذلك من خلال الإجابة على التساؤلات التالية: ما هي المتغيرات الدولية التي رافقت العولمة؟ ما هي نوع العلاقة بين العولمة والأمن القومي؟ كيف ساهمت العولمة في إعادة صياغة تعريف الأمن القومي ولماذا؟

دوافع الدراسة وأهميتها:

إن الدافع الأساسي وراء اختيار الباحث لدراسة هذا الموضوع هو إدراكه لأهمية الشأن الأمن ي، كونه يمس بصفة مباشرة وحيوية منذ القدم وحتى يومنا هذا حياة الفرد والمجتمع والدولة في مختلف المجالات. كما أن الأمن القومي لعب دورا محوريا، وما يزال، في توجيه ورسم السياسة الخارجية للدول. ومن ناحية أخرى، فقد لاحظ الباحث من خلال قراءته لواقع الأمن القومي في ظل العولمة،

وما تعرضت له سيادة الدولة من متغيرات كبيرة انعكست على مفهوم الأمن القومي. ورغم أهمية هذا الموضوع، لم يحظ بالاهتمام الكافي من قبل الأكاديميين والباحثين العرب، بدليل ندرة الأدبيات العربية التي عالجت هذه الظاهرة. حيث ركّز معظمهم على أبعاد العولمة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وأهملوا البعدين السياسي والأمن ي.

ولهذا فإن هذه الدراسة تهدف أساسا إلى تقديم مساهمة أكاديمية جادة لسد النقص القائم في هذا المجال. وإعادة النظر في مصادر التهديدات الداخلية والخارجية بمستوياتها المتعددة للأمن القومي وسيادة الدول. فإذا لم تدرك الدولة مصادر التهديد لأمنها القومي، فإنها لا تستطيع رسم سياسة أو وضع إستراتيجية من أجل مواجهة المخاطر التي قد تنجم عن تلك التهديدات. وبصفة خاصة، في ضوء المتغيرات السياسية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 وتداعياتها على طبيعة العلاقات الدولية.

ومن هنا تنبع أهمية هذه الدراسة من كونها تحاول سد النقص الموجود في الأدبيات العربية التي تناولت مفهوم الأمن القومي وتطوراته من مختلف جوانبه، وموضوع سيادة الدول في ظل العولمة.

فرضية الدراسة:

يحاول الباحث في دراسته فحص فرضية البحث الرئيسية ومفادها إن العولمة ساهمت في إعادة تعريف مفهوم الأمن القومي بحيث أصبحت حقوق الأفراد والجماعات وحرياتهم وتلبية حاجاتهم للتنمية والعدالة الاجتماعية والمشاركة السياسية جزءاً لا يتجزأ من هذا المفهوم. ويأتي ذلك نتيجة تراجع سيادة الدول بسبب العولمة وانعكاساتها على الدول، حيث أنه لم يعد بإمكان الدول المعاصرة السيطرة المطلقة على أراضيها وحدودها ومنع التدخل الخارجي في شؤونها الداخلية.

حدود الدراسة:

يقتصر الإطار الموضوعي للدراسة على تحليل وتفسير العلاقة بين ظاهرة العولمة والأمن القومي. وتأثير العولمة بأبعادها الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية على سيادة الدولة وأمنها القومي. وتعالج الدراسة أيضا مفهوم الأمن القومي من حيث نشأته وتعريفاته والمراحل التي مر بها. وإعادة دراسة مصادر التهديد للأمن القومي في ظل العولمة والنظام الدولي القائم.

والبعد الزماني للدراسة المتعلق بمفهوم الأمن القومي، يبدأ منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى يومنا هذا. حيث شهد مفهوم الأمن القومي خلال تلك الفترة، عدة متغيرات نجمت عن التحولات الكبيرة في بنية النظام الدولي. وآخرها نظام القطب الواحد الذي جاء مع انتهاء الحرب الباردة وانهيار المنظومة الاشتراكية وتفكك الإتحاد السوفيتي أحد ركني النظام الدولي. وفي تلك المرحلة برزت ظاهرة العولمة، وبالتالي سوف تغطي الدراسة تطورات العولمة منذ تسعينيات القرن الماضي والعقد الأول من هذا القرن.

المنهجية وأسلوب البحث:

من أجل التوصل إلى فهم أعمق لطبيعة العلاقة بين "مفهوم الأمن القومي" و "ظاهرة العولمة" والمتغيرات والمراحل التي مرت بها وتأثير ذلك على سيادة الدولة. قام الباحث بالاطلاع على عدد من المراجع العربية والأجنبية والدوريات والمجلات الأكاديمية الموثقة والأبحاث ومواقع الانترنت. بالإضافة إلى المراجع الثانوية ذات الصلة مثل المؤتمرات والندوات والمحاضرات التي عقدت لمناقشة موضوع الأمن القومي أو العولمة. وكذلك الأبحاث والمقالات الصحفية ثم جمع المادة المتعلقة بموضوع البحث من هذه الأدبيات. وذلك بهدف التعرف على ما توصل إليه الباحثون وعقد مقارنة نقدية تحليلية بين ما ورد في الأدبيات والواقع الحالي، لكي يتفادى الباحث الأخطاء التي وجدها في الأدبيات السابقة. واكتشاف الجوانب التي أغفلتها، حتى يعمل على سد تلك الثغرات.

وسوف يستخدم الباحث المنهج التاريخي في معالجته لمشكلة البحث. لأن التاريخ يعتبر من المصادر المهمة بالنسبة للمعلومات السياسية التي يمكن أن تساعد الباحث في تفسير وتتبع تطورات الظاهرتين منذ نشأتهما وحتى الفترة الزمنية التي تغطيها الدراسة، والمتغيرات والمؤثرات التي خضعت لها. سيما وأن ظاهرتي "الأمن القومي" و"العولمة" من الظواهر المعاصرة. ومن خلال تفسير العلاقة بينهما في مختلف المراحل يستطيع الباحث فهم الواقع الحالي لهذه العلاقة والتنبؤ بمستقبلها ومعرفة مدى انعكاسها على السيادة والأمن القومي للدول في عصر العولمة. ولا شك فان التقدم التكنولوجي يسّر على الباحث عملية الرجوع للوثائق ذات الصلة.

أما بالنسبة للصعوبات المنهجية المحتملة، فهي تتعلق بـ "ظاهرة العولمة" لأن هذه الظاهرة برزت حديثا بصورتها الحالية وفرضت حضورها بقوة على مختلف المجالات السياسة والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للدول والمجتمعات، وكذلك فإنها أثّرت على حياة الأفراد. ولا

تزال تثير الجدل والخلاف لدى الباحثين بين مؤيد ومعارض. وذلك من حيث تعريفها ونشأتها وتفسير عملياتها المتسارعة والمتداخلة والمعقدة في ذات الوقت. وترافق ذلك كله مع التحولات في النظام الدولي التي جرت بعد انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي وتفككه، وهيمنة الولايات المتحدة في ظل ما أصبح يشار إليه نظام القطب الواحد، وتداعيات ذلك على طبيعة العلاقة بين الظاهرتين المتغيرتين "الأمن القومي والعولمة" وانعكاسه على سيادة الدولة. وفي ضوء هذا الواقع المعقد والمتغير للظاهرتين تصبح عملية استقراء واقع ومستقبل الدولة وأمنها القومي في عصر العولمة أكثر صعوبة.

النظريات السياسية:

قام الباحث بالاطلاع على عدد من النظريات في العلاقات الدولية من أجل اختيار نظرية يستند إليها في تحليل العلاقة بين متغيرين هما "مفهوم الأمن القومي وظاهرة العولمة" للكشف عن مدى انعكاس هذه العلاقة على سيادة الدولة وأمنها القومي. ولا شك فان تعدد النظريات يزيد البحث تعقيدا، وبخاصة لأن الظاهرتين المنوي معالجتهما في هذه الدراسة من كافة الجوانب متعددة الأبعاد، وغير ثابتة.

وقد لاحظ الباحث أنه لا توجد نظرية شاملة يمكن الاعتماد عليها في تفسير الظواهر السياسية، أو فحص الفرضية والإجابة عن الأسئلة المطروحة في الدراسة. وانطلاقا من هذا الفهم لوظيفة النظريات، سوف يعرض الباحث لأهم المبادئ التي تنطلق منها بعض النظريات، دون الخوض في التفاصيل، وذلك قبل اعتماد نظرية معينة أو أكثر.

كانت المثالية أول نظرية ظهرت بعد الحرب العالمية الأولى وما نجم عنها من كوارث. ما دفع المؤرخين والدبلوماسيين الغربيين للتوجه إلى دراسة أسباب وجذور تلك الحرب ومن هنا جاءت النظرية المثالية، التي استندت على أساس معرفة "كيف يجب أن يتصرف السياسيون، لا على أساس كيف يتصرف هؤلاء فعلا". وقد انطلق المثاليون من موقف الرفض لمجموعة من المبادئ التي كانت سائدة في العلاقات الدولية. كمبدأ توازن القوى، واستخدام القوة في الشؤون الدولية، والمعاهدات السرية للحلفاء، وقد طرح المثاليون مبادئ مقابلة تمثلت في استنادها إلى الالتزام بالقانون الدولي، والتركيز على أهمية دور الرأي العام. وذلك خلافا لمواقف المدرسة الواقعية، التي يرى منظروها أن الرأي العام عاجز عن حفظ السلام، أو الحيلولة دون وقوع الحرب. وبما أن

أصحاب النظرية المثالية لم يحللوا الواقع السياسي الدولي كما هو، إذ تصوروا ضرورة وجود نظام دولي مثالي، قائم على حكم القانون والمواثيق الدولية لمعالجة شؤون المجتمع الدولي (مقلد 1993، 24). وبما أن الباحث لا يتفق مع افتراض هؤلاء بوجود نظام دولي مثالي، فإنه لن يعتمد النظرية المثالية في الدراسة.

أما مفهوم توازن القوى في العلاقات الدولية، فإنه ينطلق من فكرة مفادها، أن العلاقات بين الدول قائمة على الصراع من أجل القوة. وأن هذا الصراع لا تمليه عوامل الاختلاف في المصالح القومية للدول فحسب، وإنما ينبع من محاولة كل دولة زيادة قوتها القومية على حساب غيرها من الدول، وذلك من خلال اللجوء إلى سباق التسلح، الذي كان سببا رئيسا وراء الاختلال المستمر في توازن القوى. وأسهم في تعميق الشعور بعدم الاستقرار والأمن وفقدان الثقة بين الدول. وأدى أحيانا إلى نشوب الحروب بين الدول (مقلد 1993، 276).

ومع ذلك فإن نظام توازن القوى أبقى على تعدد الدول في المجتمع الدولي. وساهم في الحفاظ على استقلالها السياسي وحماية أمنها القومي، وحال دون تمكين إنفراد دولة واحدة من فرض هيمنتها على العالم. ولكنه في الوقت نفسه، لم يوفر أية ضمانات فعالة لصيانة السلم الدولي، لأن الدول كانت تنظر إلى الأزمات الدولية من وجهة نظر مصالحها القومية أو الإقليمية، وما يرتبط بها من مصالح المجتمع الدولي (مقلد 1993، 77-79).

غير أن مبدأ "توازن القوى" تحول منذ الحرب العالمية الثانية إلى مبدأ "توازن الرعب" الذي تحقق نتيجة لامتلاك ركني نظام ثنائي القطبية "الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي" للسلاح النووي. واستخدامه من قبل الولايات المتحدة في هوريشيما و نجازاكي. ومنذ ذلك التاريخ لم تحصل مواجهة عسكرية بين القطبين. إذ تحول الصراع إلى ما كان يعرف بـ "الحرب الباردة"، التي أدت إلى تفكك الاتحاد السوفيتي وانهيار المنظومة الاشتراكية، واختلال في التوازن الدولي لصالح الولايات المتحدة، وما زال قائما في ظل نظام القطب الواحد.

وعلى الرغم من أهمية الدور الذي لعبه نظام "توازن القوى" في السياسة الدولية، إلا أن الباحث لا يستطيع الاعتماد على هذا المبدأ في التحليل؛ لأنه لا يشكل نظرية علمية شاملة، بل هو عبارة عن أفكار تبدو أحيانا متناقضة. فمن ناحية نظرية يساعد في الحفاظ على السلام وعلى كيانات الدول الأعضاء. غير أنه في التطبيق يؤدي، في بعض الأحيان، إلى الحرب أو تقسيم الدول الأقل أهمية

مثل تقسيم بولونيا في أواخر القرن الثامن عشر. أما مورغنثاو، .يرى أن نظام توازن القوى، لم يتمكن من الحفاظ على استقلال عدد من الدول. وبالتالي فإن هذا النظام، من وجهة نظره، غير محدد المعنى وغير واقعي (دورتي وبالتسغراد 1995، 32-33). كما أن نظام توازن القوى غير قادر على تفسير سلوك الدول على نحو شامل، بالإضافة إلى كون هذا النظام متحولا وغير مستقر.

ثم يعرض الباحث لأهم المبادئ التي طرحها **مورغنثاو** إذ حظيت هذه المبادئ على اهتمام معظم الباحثين في العلاقات الدولية. والحقيقة أن الواقعية من أكثر النظريات السياسة تعبيرا عن الواقع الدولي الذي تحكمه المصلحة والقوة، وهما الركيزتان الأساسيتان للنظرية الواقعية. وحسبما جاء في كتاب **مورغنثاو**، الشهير، السياسة بين الأمم (Politics Among Nations) عام 1948، فان القوة هي المحرك الرئيسي للسياسة الدولية، لتحقيق مصالح الدول (حتي 1985، 26-28). وانطلاقا من هذا الفهم لدور عنصري القوة والمصلحة، يستطيع الباحث الاعتماد على ذلك في تحليل مفهوم الأمن القومي وتفسير علاقته بظاهرة العولمة.

وربما يكون، مورغنثاو، في المبادئ التي تقدم بها حول النظرية الواقعية، أكثر منظري الواقعية وضوحا وصراحة. فيقول إن القائد السياسي يفكر ويتصرف طبقا للمصلحة التي هي القوة، وهذا المفهوم يعتبر نقطة مركزية في واقعية مورغنثاو، الذي يفترض صراعا مستمرا وتهديدا مستمرا بالحرب، التي يساهم العمل الدبلوماسي في تقليل احتمالاتها، من خلال التسوية المستمرة للمصالح المتعارضة (دورتي وبالستغراد 1995 ، 69). ويرى د.علي الجرباوي بأن أطروحة مورغنثاو الرئيسية في كتابه "السياسة بين الأمم" هي: "أن القوة تشكل الأساس الذي تتمحور حوله العلاقات الناظمة بين الدول" (الجرباوي 2007، 67).

وتجدر الإشارة إلى أن أهمية عنصر القوة تراجعت خلال الفترة التي ساد فيها نظام توازن القوى وبخاصة عندما تحقق نظام توازن الرعب بين القطبين "الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي" أي حصل تكافؤ في القوة بينهما. ومع نهاية الحرب الباردة في مطلع تسعينيات القرن الماضي، وتفكك الاتحاد السوفيتي وانهيار المنظومة الاشتراكية، تحول النظام الدولي من ثنائي القطبية إلى أحادي القطبية بزعامة الولايات المتحدة، وبالتالي انهار عامل توازن القوى التقليدي والنووي، وغاب معهما العامل الأيديولوجي من بيئة العلاقات الدولية بعد أن كان يشكل عنوانا للصراع بين المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي. وقد ساهم هذا الوضع في استعادة عنصر القوة لدوره في رسم

معالم السياسة الدولية، وتحقيقه مصالح الدول، وأصبح الموجّه للسياسة الخارجية للدول، ولكن بوسائل جديدة.

ومن البديهي أن الهدف الأول في السياسة الخارجية لأية دولة بغض النظر عن طبيعة نظامها السياسي، هو الحفاظ على وجودها وكيانها. فهذا يعتبر هدفا أساسيا في سياسة الأمن القومي بالنسبة للدولة القومية (مقلد 1993، 130-131). لأن المتتبع لتطورات السياسة الدولية يلاحظ أن المرتكزات الأساسية التي وصفها مورغنثاو، للنظرية الواقعية وأهمها "القوة والمصلحة" ظلت المحرك الرئيسي لسياسة الدول الخارجية في الماضي والحاضر وسيمتد تأثيرها إلى المستقبل رغم التحولات والمتغيرات التي واكبت كل حقبة سياسية وقد أشار إلى ذلك د. علي الجرباوي في بحث له حيث قال: "... في ذلك الكتاب - السياسة بين الأمم- ، لم يكن مورغنثاو، يضع الخطوط الأساسية للنظرية الواقعية في علم السياسة فحسب، وإنما كان يؤصّل لحقبة سياسية قادمة، ابتدأت معالمها تنجلي بوضوح بعد نصف قرن" (الجرباوي 2007، 68).

وهكذا فإن المدرسة الواقعية تنظر إلى العلاقات الدولية على أنها صراع مستمر نحو زيادة قوة الدولة، واستغلالها بالكيفية التي تمليها مصالحها أو إستراتيجيتها، بصرف النظر عن التأثيرات التي تتركها في مصالح الدول الأخرى (مقلد 1993، 19). أي أن القائد السياسي يفكر ويتصرف طبقا للمصلحة التي تعني القوة. ومورغنثاو، يرفض تطبيق المبادئ الأخلاقية على سلوك الدول. لأن الدولة في سعيها لتحقيق مصلحتها القومية، تكون محكومة بقيم تختلف عن قيم الأفراد في علاقاتهم الشخصية. أي أن النتائج السياسية، هي في الحقيقة، معيار الحكم لأية سياسة تتخذها دولة ما. بل ان الخلط بين القيم الضرورية وقيم الدولة، يعني وضع الأساس لكارثة قومية، لأن المسؤولية الأولى لرجل الدولة هي الحفاظ على بقاء الدولة (دورتي وبالتسغراد 1995، 70).

وبالنسبة لصراعات القوى، حسب مورغنثاو، فان الدول تنتهج سياسات تستهدف الحفاظ على الوضع القائم، أو تحقيق توسع امبريالي، أو تحقيق الشهرة والنفوذ. ومن وجهة نظره فإن السياسات الدولية والمحلية ليست إلا ثلاث: سياسة تسعى للحفاظ على القوة، وسياسة تسعى لزيادة القوة، وسياسة تتظاهر بالقوة (عرض عضلات). والامبريالية عند مورغنثاو، هي البديل الرئيسي المتاح أمام الدول. وهي سياسة تستهدف قلب الوضع القائم، والقيام بمراجعة علاقات القوى بين دولتين أو أكثر. وتتضمن أهداف القوى الامبريالية: تحقيق تفوق محلي أو إقامة إمبراطورية قارية أو هيمنة

عالمية والدول تتبنى السياسة الامبريالية كنتيجة للانتصار أو لهزيمة وضعف دول أخرى. حتى مبادئ النظرية الواقعية حسب مورغنثاو تشير إلى الهيمنة العالمية.

ولتحقيق الأهداف الامبريالية، فان الدول تلجأ إلى القوة العسكرية أو الوسائل الاقتصادية والثقافية. ويعتبر الغزو العسكري أقدم الأشكال وأوضحها في السلوك الامبريالي. وإذا لم تتمكن دولة معينة تحقيق سيطرة عسكرية على شعب آخر، ربما تسعى بدلا من ذلك للسيطرة الاقتصادية فقط. وبمعنى آخر فإن الإمكانات المختلفة المتوفرة لدى الدولة، تلعب دورا مهما في تحديد نتيجة الصراع الدولي، وبالتالي قدرة الدولة في التأثير على سلوك الآخرين.

ولكي تضمن الدولة بقاءها، عليها أن تجعل هدفها الأول في سياساتها الخارجية، هو الحفاظ على قوتها أو زيادة هذه القوة. لأن القوة في معناها الأخير، تعني القدرة على خوض غمار الحرب، لذا فان الدول تؤكد دائما على أهمية بناء المؤسسات العسكرية. فمصالح الدول متضاربة إلى درجة أن بعضها يقود للحرب (دورتي وبالتسغراد 1995، 59-72).

وعلى الرغم من اعتبار النظرية الواقعية لدى معظم الباحثين، من أكثر النظريات قدرة على تحليل الواقع الدولي الذي يحركه، بشكل أساسي، عامل القوة، إلا أننا في الوقت ذاته، لا نستطيع استخدام القوة وحدها التي مرت بتغيرات عديدة؛ كأداة لتحليل كافة الظواهر المعقدة في السياسة الدولية، كالعولمة والأمن القومي. فإلى جانب عنصر القوة، توجد قيم وعوامل أخرى تؤثر في السلوك السياسي الخارجي للدول، مثل الرغبة في التعاون الدولي، كما هو حادث في كثير من التنظيمات الدولية والإقليمية. فهنالك أيضا النزاعات الاندماجية في السياسة الدولية، مثلما هو الحال في غرب أوروبا. وهذه التجمعات والتنظيمات تبنى على أفكار وقيم أبعد ما تكون عن نظرية سياسات القوى المذكورة (مقلد 1993، 22).

أما بالنسبة للمرتكز الثاني في النظرية الواقعية، وهو الاتجاه الواقعي في العلاقات الدولية، من حيث النظر إلى "المصلحة القومية" على أنها المحرك الرئيسي مع عنصر القوة، لاتجاهات الدول في علاقاتها الخارجية، وأن اعتبارات المصلحة القومية تنفي الحاجة إلى الالتزام بأية مبادئ أخلاقية أو قيم في العلاقات الدولية، حتى لا تشكل قيودا على حرية الدول في الدفاع عن هذه المصالح. أن هذا الاتجاه الواقعي يعبر في رأي العديد من الباحثين عن نزعة ميكافيللية، لا أخلاقية، لأنه ينزع من سلوك الدول كل الضوابط التي يمكن أن تشكل رادعا لتصرفاتها غير المشروعة.

ومن ناحية أخرى، يعتبر مفهوم المصلحة القومية متغير رئيسي، إذ لا يمكن دراسة السياسة الخارجية بمعزل عن هذا المتغير، غير أنه من الصعب إعطاء معنى عملي لهذا المفهوم، فكل قائد سياسي يعطيه معنى مغايرا، فهو يفسر المفهوم طبقا لثقافته وقيمه. ولكن صناعة القرار هو نظام مفتوح لاستيعاب كل المتغيرات، وفي هذه النقطة يقول ستاني هوفمان، أن مفهوم المصلحة القومية له دلالة في فترة الاستقرار، حيث تتصارع الأطراف على أهداف محددة وبوسائل محددة. غير أنه عندما يتعرض وجود الدولة ذاتها للخطر، فإن كل الأهداف الأخرى تصبح تابعة لهذا الهدف. ولا شك أن بعض المفاهيم السياسية الواردة في النظرية الواقعية لا تتصل بالنظام الدولي المعاصر (دورتي وبالتسغراد 1995، 95-96).

أما النظرية الليبرالية، وفي معرض تحليلها للسياسة الخارجية للدول، ترى أن النظم الديمقراطية أقل ميلا في اللجوء إلى الحرب. كأداة للسياسة الخارجية، وأنها أكثر ميلا إلى حل منازعاتها الدولية بالطرق السلمية (سليم 2002، 416). ويتفق أصحاب النظرية الليبرالية على ضرورة تغيير البنية السياسية للدولة حتى يتم تغيير في العلاقات الدولية، لكنهم اختلفوا في كيفية تحقيق ذلك. فقد وافق كل من "كوبون وبرايت" على استخدام القوة في العلاقات الدولية، وذلك عند الحاجة الماسة ضد الدول التي تهدد الديمقراطية. بينما يؤيد بابن ومازمني وويلون، مبدأ التدخل الخارجي لإقامة نظم ديمقراطية، مثلما جرى في كل من العراق وأفغانستان، إلا أن أصحاب التيار الأول يرفضون هذا المبدأ (حتي 1985، 314-315).

ولذلك فإن النظرية الليبرالية نادت بمبدأ الفصل بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي. بحيث أن المؤسسات تتجاوز الدولة، وذلك بهدف استبعاد قطاع كبير من النشاط الاجتماعي خارج الدولة. بمعنى أن تكون سلطة الدولة مقيدة باحترام حقوق المجتمع المدني. على نحو يكفل نمو مجتمع مدني يشكل قيدا على الدولة الشمولية. وحسب هذه النظرية فان الديمقراطية تتحقق في مقاومة المواطنين للسلطة. أي أن الديمقراطية السياسية حسب المفهوم الليبرالي؛ إنما هي وسيلة تحد من نشاط أداة الحكم.

وما تطرحه النظرية الليبرالية، يتناقض مع مبادئ المدرسة الواقعية التي ترى أن الدولة هي الفاعل الوحيد. بينما في ظل الليبرالية يوجد فاعلون آخرون يشاركون الدولة في صنع القرار. كمؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الدولية التي أصبح دورها يتجاوز الدولة. علاوة على أن البعد

الاقتصادي للنظرية الليبرالية، كان له تأثير واضح على سيادة الدولة وأمنها القومي. إذ باتت غير قادرة في ظل العولمة على التحكم باقتصادها وثروتها. وخصوصا بعد أن اخترقت العولمة الحدود السياسية والجغرافية للدول. ومن جانب آخر، اضطرت الدولة للتعاون والتبادل مع باقي الدول في هذا المجال. ومن الواضح أن المفاهيم الليبرالية شكلت الأساس النظري للنظام الرأسمالي. الذي يوجه عمليات العولمة في مختلف الميادين.

ومن خلال العرض الذي قدمه الباحث ، لأهم المرتكزات التي تستند إليها نظريات "توازن القوى والواقعية والليبرالية " نلاحظ أن عنصر القوة، بصفة عامة يشكل القاسم المشترك فيما بينها، وإن تباينت النظرة إلى مفهوم القوة من حيث مكوناته وأدواته وأبعاده وأهدافه ومبررات استخدامه في تحقيق مصالح الدول وحماية أمنها القومي وسيادتها.

وعلى الرغم من كل الملاحظات والانتقادات التي وجهت للنظرية الواقعية، إلا أنها من وجهة نظر الباحث تبقى الأكثر اتصالا بالواقع الدولي وطبيعة العلاقات بين الدول. ولذلك فإن الباحث سيعتمدها في فهم وتفسير العلاقة بين المتغيرين "الأمن القومي والعولمة" وتأثير تلك العلاقة على سيادة الدول. بالإضافة إلى استخدام مبادئ النظرية الليبرالية لفهم ظاهرة العولمة واختراقها لسيادة الدول وبالتالي التأثير على مفهوم الأمن القومي، فالنظرية الليبرالية أكثر صلة بالنظام الدولي القائم الذي يقود عمليات العولمة.

وأخيرا، يرى الباحث أن الدولة، وبالرغم من كل المتغيرات السياسية التي انعكست على دورها في السياسة الدولية، إلا أنها ظلت الفاعل الأقوى في النظام الدولي. فهي لا تزال تمتلك عناصر القوة المختلفة، وتحتكر استعمال العنف المشرع قانونا. وبالتالي فهي القادرة على خوض الحروب، وإقامة تحالفات دولية، بهدف فرض الهيمنة بشتى السبل. بمعنى أنه لا يوجد اعتبار للمبادئ والأخلاق وهذا يتناقض مع المدرسة المثالية. فالهدف الأساسي للدولة، هو تحقيق مصالحها، والحفاظ على أمنها القومي من أي تهديد محتمل، بغض النظر عن نظامها السياسي. فهذا المنهج الواقعي هو ما يجري تطبيقه في السياسة الدولية، وعلى وجه الخصوص، من قبل الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية (سليم 2002، 6-7).

الفصل الثاني: ظاهرة العولمة

قبل الشروع في استعراض مجموعة من المفاهيم والتعريفات المختلفة لظاهرة العولمة، وإخضاعها للنقاش، لا بد من الإشارة إلى أنه من الصعب على أي باحث القيام بتحديد المفهوم أو صياغة تعريف دقيق وشامل للعولمة. وذلك نظرا لكون العولمة تمثل ظاهرة كونية حديثة، وصفت بأنها معقدة ومركبة، أي ذات أبعاد متعددة ومتداخلة، اقتصادية وسياسية وثقافية واجتماعية، وهي ظاهرة غير مستقرة ومتسارعة، وتكشف بين فترة وأخرى عن وجه جديد لها. أي أنها غير ثابتة، وبالتالي لا يستطيع الباحث ملاحظتها ورصد آثارها في كافة الاتجاهات والمجالات الواسعة التي تمكنت من اختراقها.

ولم تقتصر أبعاد العولمة على المجالات التقليدية المعروفة، بل تعدتها إلى قضايا عالمية جديدة تشمل عدة حقول تؤثر على الأرض والإنسان، وهي تُطرح لأول مرة في ظل العولمة، مثل: البيئة، وطبقة الأوزون، والصحة والتعليم، وانتشار أسلحة الدمار الشامل وغيرها. وللأسباب آنفة الذكر، يبدو من الطبيعي أن يتفاوت فهم الباحثين لظاهرة العولمة ومضامينها المتعددة. فكل باحث ينظر إلى العولمة، انطلاقا من انحيازه الأيدولوجي، أو تخصصه الأكاديمي، أو حسب موقفه منها، قبولا أو رفضا، أو فيما بين الموقفين.

أما من حيث اللغة، فان مصطلح "العولمة" هو واحد من ثلاثة اصطلاحات عربية، جرى طرحها ترجمة للكلمة الانجليزية "Globalization" والمصطلحان الآخران هما "الكوكبة" و "الكونية". والمصطلح الانجليزي مشتق من جذر لاتيني هو "Globe" ويعني الكرة الأرضية، والمصطلحات العربية الثلاث يجري استخدامها من قبل عدد من الباحثين العرب (الحديثي 2002، 24-25).

ويفسر محمد جابر العابدي، معنى العولمة اللغوي بقوله أنها تعميم الشيء وتوسيع دائرته ليشمل العالم كله. وهي تعني الآن، في المجال السياسي منظورا إليه من زاوية الجغرافيا (الجيوبوليتيك)، العمل على تعميم نمط حضاري يخص بلد بعينه، هو الولايات المتحدة بالذات، على بلدان العالم أجمع. ليست العولمة مجرد آلية من آليات التطور "التلقائي" للنظام الرأسمالي، بل إنها، أيضا وبالدرجة الأولى دعوى إلى تبني نموذج معين. وبعبارة أخرى، فالعولمة، إلى جانب أنها تعكس

مظهرا أساسيا من مظاهر التطور الحضاري الذي يشهده عصرنا، هي أيضا أيديولوجيا تعبر بصورة مباشرة، عن إرادة الهيمنة على العالم وأمركته" (الجابري 2000، 300).

وقد شاع في الآونة الأخيرة استخدام مصطلح Global-Village ، وجاءت ترجمته في قاموس المورد الحديث عام 2008 كالتالي: "العالم باعتباره مجتمعا واحدا اختصرت التكنولوجيا مسافاته." وهو احد أهداف العولمة بتحويل العالم إلى قرية كونية واحدة. والعولمة كمصطلح لم يكن له وجود قبل عقد الثمانينات من القرن العشرين. فقد أشار قاموس أكسفورد للكلمات الانجليزية الجديدة للمرة الأولى إلى العولمة عام 1991، واصفا إياها بأنها من الكلمات الجديدة التي برزت خلال التسعينيات. ومن ناحية أخرى فان "العولمة" تعتبر من المصطلحات الجديدة في القاموس السياسي والاقتصادي، وهي مشتقة من "العالم" أي الكون، ومن هنا يطلق عليها بعض الباحثين الكونية. والمقصود هو توحيد العالم في إطار جديد. ومع أن مفهوم النظام العالمي الجديد يشير، بشكل خاص، إلى النظام السياسي وهو "نظام أحادي القطبية" ، إلا أن هذا المصطلح، أصبح في عصرنا الحاضر يشمل السياسة والاقتصاد والثقافة والاجتماع والتربية والأعراف والتقاليد والسلوك أيضا، أي انه يشمل كل مناحي الحياة (أمين 2000، 153-208).

المفهوم والتعريف:

نظرا لتعذر حصر مفاهيم وتعريفات العولمة، ولكون عمليات ظاهرة العولمة بحد ذاتها متسارعة وغير مستقرة، وأبعادها متداخلة ومندمجة بصورة يصعب الفصل فيما بينها، بالإضافة إلى تعدد المواقف إزاءها، وهذا ما يزيد المسألة تعقيدا. ولهذا وبعد إطّلاع الباحث على عدد كبير من المفاهيم والتعريفات المتباينة، أحيانا، يمكنه القول أن العولمة تعني من ناحية واقعية ما يلي: نظام عالمي رأسمالي جديد، يعمل على إعادة صياغة وتشكيل الدول والمجتمعات والأفراد والثقافات والقناعات والمفاهيم والقيم على جميع المستويات، من خلال سيطرة هذا النظام على المؤسسات الدولية والاقتصادية والمالية والتجارية والشركات متعددة الجنسية، واحتكاره لأدوات التكنولوجيا الحديثة ووسائل الإعلام المتطورة. وفي الوقت الذي يعتبر فيه معظم الباحثين أن جوهر العولمة هو الاقتصاد، يرى الباحث أن السياسات العالمية هي التي توجّه الأدوات الاقتصادية للعولمة.

وأخيرا، يمكن القول بأن كل ما يتعلق بظاهرة العولمة من كافة جوانبها، سيبقى مثارا للجدل والتباين في الرؤى، طالما أن مفهوم العولمة نفسه موضوع خلاف. فالعولمة، كما يقال، مفتوحة على كل الفضاءات والاحتمالات.

نشأة العولمة:

ورغم اعتبار "العولمة" من المصطلحات الجديدة في القاموس السياسي والاقتصادي، غير أنها موجودة منذ القدم، بأشكال تختلف من عصر إلى آخر، فلكل عصر عولمته الخاصة به، وبهذا المعنى طرح د.علي الجرباوي، تعريفا عاما ومختصرا ومبسطا أيضا، ويصلح تطبيقه في كل العصور وهو أن العولمة هي انتشار لأسس ومفاهيم الحضارة الرائدة في وقتها، وهذه الحضارة تفرض مفاهيمها على كل ما هو موجود في تلك الحقبة، وتصبح هذه المفاهيم هي المعيار الذي يتم في ضوئه تقييم أداء الدول.[1]

ولم يقتصر التناقض حول مفهوم العولمة وتعريفها وأبعادها فحسب، بل هنالك تباين أيضا، فيما يتعلق بتاريخ نشأتها، وهذا ناجم عن حجم وسرعة اختراقاتها المتنوعة. وحتى هؤلاء فإنهم يختلفون ايضا في تاريخ بدايتها، فمنهم من يرجع هذه الظاهرة إلى الأربعينيات وليس إلى تسعينيات القرن العشرين، مستندا في ذلك إلى أن مشروع مارشال الأمريكي، يمثل بداية العولمة المعاصرة، الذي تم انجازه بعد الحرب العالمية الثانية، وكان له عدة أهداف منها: إعادة إعمار أوروبا الغربية، وتنظيم العلاقات النقدية وأسعار الصرف، وقد تمثل ذلك بإنشاء البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، اللذين يلعبان حتى اليوم دورا مهما في الاقتصاد العالمي. بعدها تم إقامة مناطق "تبادل حر" أو "اتحادات جمركية" وغيرها، بهدف تنظيم العلاقات الاقتصادية الدولية.

وبعض الباحثين يعتبرون أن عام 1985م، هو بداية العولمة الكونية، حين أعلن الرئيس السوفيتي الأسبق ميخائيل غورباتشوف، عن ثورة "البروسترويكا"، التي كانت بمثابة الإعلان عن انهيار الاتحاد السوفيتي سياسيا واقتصاديا، كيانا ونفوذا. ومنذ عام 1985-1991، جرت عدة أحداث مهمة على الساحة الدولية، بالإضافة إلى إعلان البروسترويكا، وهي: هدم حائط برلين، ثم حرب الخليج الثانية، وانهيار الاتحاد السوفيتي مع المنظومة الاشتراكية، مما أدى إلى انتهاء الحرب الباردة بين القطبين. وهذه الأحداث هيأت الظرف المواتي لتتبوأ الولايات المتحدة الأمريكية مكان

[1] ملاحظات شخصية للباحث من محاضرة ألقاها د. علي الجرباوي في جامعة بيرزيت عام 2004.

الصدارة في العالم، حيث تمكنت من بسط نفوذها السياسي والاقتصادي والعسكري والحضاري على العالم، وتولي مركز القيادة الواحدة والمطلقة في إدارة شؤون العالم بكل مناحيها وأبعادها، وقد عملت الولايات المتحدة على اتحاد المؤسسات المختلفة لتحويل العولمة من إطارها الإقليمي إلى إطارها الكوني الشامل، "مثل المنظمة العالمية للتجارة" عام 1995، وهو أول تنظيم تجاري دولي، وقد كان الإعلان عن إنشائها بمثابة وضع حجر الأساس في بناء صرح العولمة الكونية، وتأكيدا على انجاح الولايات المتحدة في سعيها من اجل انفتاح الأسواق الدولية بعضها على بعض (أبو زعرور 1998، 16-20).

وأخيرا، يرى الباحث أن العولمة ليست ظاهرة حديثة، وإنما هي موجودة منذ القدم، ولكن بأشكال وأساليب وأدوات مختلفة أي أنها صورة جديدة لظاهرة قديمة. غير ان فكرة العولمة الأمريكية المعاصرة، بدأت منذ أن أعلن الرئيس الأمريكي ويدرو ويلسون، نقاطه الأربعة عشر التي طرحها في خطاب له أمام الكونغرس بتاريخ 1/8/ 1918. ومن أهم النقاط، على سبيل المثال، التي تشير إلى مفهوم العولمة هي:[2]

1.إلغاء الحواجز الاقتصادية بقدر الإمكان وإيجاد مساواة بين الدول المتعاونة في المحافظة على السلام.

2. تأمين حرية الملاحة في البحار خارج المياه الإقليمية في زمن السلم والحرب، إلا ما ينص عليه الاتفاق الدولي خلافا لذلك.

3. تقوم العلاقات الدولية على مواثيق أو اتفاقيات سلام عامة وتكون المعاهدات الدولية علنية وغير سرية أي "نشر المعلومات".

4. ضمان سيادة الأجزاء التركية وإعطاء الشعوب الأخرى غير التركية التي تخضع لها حق تقرير المصير، وحرية المرور في المضائق لجميع السفن بضمان دولي أي "إثارة النزاعات الداخلية".

ولكن الحقيقة التي لا يختلف عليها اثنان أن ظاهرة العولمة تجلت بهذه القوة مع نهاية الحرب الباردة، وتفكك النظام السوفيتي، وتحول النظام الدولي إلى أحادي القطبية بقيادة الولايات المتحدة

---

[2] مبادئ الرئيس الامريكي الأسبق ويدرو ويلسون الأربعة عشر متوفرة على الرابط التالي:
http://w-dreams.yoo7.com/t1053-topic

الأمريكية. وفي ضوء هذا التناقض حول نشأة ظاهرة العولمة، ويمكننا القول أن العولمة التي شهدها التاريخ البشري، مرت في مراحل مرتبطة بسلسلة من الحضارات، وكل منها كان يأخذ المعارف من الحضارة التي سبقتها ويبني عليها.

الموقف من العولمة:

بما أن مفهوم العولمة ذاته لا يزال يكتنفه الغموض ومختلف عليه، فمن الطبيعي ان يتم طرح تساؤلات ومخاوف إزاء هذه الظاهرة، ولا بد من وجود تباين في الرؤى والمواقف. وقد تبلور ثلاثة تيارات حول الموقف من العولمة، الأول: يتعامل مع العولمة بعدائية شديدة، ويرفضها رفضا مطلقا، ويعتبرها أساسا لكل الشرور والتآمر على حضارة الشعوب وثقافتها، وإنها حركة استعمارية حديثة تهدف إلى "أمركة" العالم وترسيخ الهيمنة الأمريكية عليه في ظل عالم أحادي القطبية، وأن هذه الهيمنة تتمثل في السيطرة العسكرية والسياسية والاقتصادية والثقافية، واحتكار وسائل الاتصال الحديثة، والمعلومات .والتيار الثاني: يدعو إلى تجاوز هذه العقلية المتشائمة، والتعاطي مع ظاهرة العولمة بعقلانية وواقعية تستوعب الواقع وتتجاوزه "أنسنتها" أي تسخيرها في خدمة الإنسانية جمعاء، من خلال تعظيم الفوائد وتقليص الأضرار، ومنح آفاق للحوار العلمي بعيدا عن تبادل الاتهامات، حتى لا يتحول الخلاف إلى صراع داخلي (مسعد 1999، 48-51).

أما التيار الثالث فيدعو إلى الاندماج الكامل في إطار العولمة، ويعتبرها قدرا حتميا لا مفر من قبوله بغير تحفظات، ويتعامل معها على أساس أنها طريق التقدم البشري ورفاهيته، ولذلك لا بد من التكيف معها، وفي هذا الإطار يدعو فريق إلى الأخذ بايجابيات العولمة على مستوى الاقتصاد والتقنية والتواصل المعرفي مع العالم، دون التخلي عن الخصوصية الثقافية أو عن الهوية القومية.

الأدوات والمؤسسات الرئيسة للعولمة:

الشركات متعددة الجنسية:

لقد مثّلت هذه الشركات إحدى أهم مظاهر العولمة الاقتصادية وبالتالي فإنها تعد من أهم قوى وأدوات العولمة الفاعلة. وتتسم الشركات متعددة الجنسية بضخامة حجمها وتنوع أنشطتها وانتشارها الجغرافي في مختلف أنحاء العالم، وقدرتها على استقطاب الكفاءات البشرية عالية

المستوى. ويسعى النظام العالمي الجديد، إلى تحويل العالم كله إلى سوق واحدة بالاعتماد على هذه الشركات.

المؤسسات المالية والمنظمات الدولية:

تشكل هذه المؤسسات والمنظمات الدولية العنصر الرئيس والحاسم في نظام العولمة، عبر آليات عملها والقواعد الملزمة التي تنشئها. إذ يساعد "صندوق النقد الدولي" و "البنك الدولي" و "منظمة التجارة العالمية" و "منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية" و "اجتماعات السبعة الكبار" و"الشركات متعددة الجنسية" على ممارسة العولمة ميدانيا، وذلك من خلال "برامج صندوق النقد والبنك الدوليين" وشروطهما، وأحكام اتفاقية منظمة التجارة العالمية لتنظيم التجارة العالمية لصالح هذه المؤسسات الدولية والشركات.

المؤسسات الدولية السياسية:

في أعقاب اندلاع الحرب العالمية الثانية بفترة قصيرة، بدأت كل من: الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا بالإعداد لإنشاء منظمة دولية بديلا عن عصبة الأمم. وقد ساهم، بشكل أساسي في ذلك، جون فوستر دالاس، الذي أصبح فيما بعد وزيرا للخارجية الأمريكية في عهد الرئيس الأمريكي الجنرال أيزنهاور، وقد ظهرت أول تسمية لمنظمة الأمم المتحدة في وثيقة الأطلسي التي صدرت بعد الاجتماع الذي عقده الرئيس الأمريكي روزفلت، مع ونستون تشرتشل، رئيس الوزراء البريطاني على ظهر باخرة في المياه الأرجنتينية سنة 1941 (لكريني 2004، 63).

وشارك في صياغة مبادئ ميثاق الأمم المتحدة الأربعة الكبار: أمريكا، وروسيا، وبريطانيا، والصين. بطريقة تحفظ لهذه الدول حق السيطرة، وقد أذيعت مبادئ الميثاق في 9 تشرين أول 1944. ونتيجة للتحولات التي أعقبت الحرب الباردة، استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية التدخل في معظم القضايا الدولية، سواء من خلال السبل الترهيبية أو الترغيبية، الانفرادية أو الجماعية،وذلك عبر استثمار نفوذها داخل المؤسسات الدولية السياسية كمجلس الأمن، والاقتصادية كصندوق النقد الدولي (لكريني 2004، 63).

المنظمات الدولية غير الحكومية NGOs:

تقوم هذه المنظمات بنشاطات واسعة في مختلف المجالات، فقد جاء في مقدمة التقرير رقم (26) الصادر عن – ائتلاف أمان -: "تضطلع الجمعيات الخيرية والمؤسسات الاجتماعية الخاصة والهيئات الأهلية بدور هام ومميز في تغطية وتلبية احتياجات أفراد المجتمع من مختلف الخدمات الاجتماعية والإنسانية والثقافية والصحية، حيث أصبحت هذه المؤسسات والجمعيات تشارك بشكل

طوعي إرادي مؤسسات الدولة وإداراتها المختلفة في سد حاجات أفراد ومواطني الدولة من مختلف الخدمات والمنافع الاجتماعية، المناط تقديمها أصلا بالدولة وأجهزتها (أمان 2010، 2-3).

أدوات الاتصال وتكنولوجيا الاتصالات:

كانت ثورة الاتصالات وانفجار المعلومات وتدفقها وراء ما شهده العالم من تحولات متسارعة على المستوى الكوني، الذي يتجسد في الحواسيب والشبكات الالكترونية والأنظمة الرقمية، التي تتيح نقل المعلومات والأموال وإدارة الأعمال من على بعد وبسرعة قصوى. وفي عصر الثورة الصناعية كان العالم يتوحد أو ينقسم عبر الأفكار والعقائد المبثوثة في الكتب، بينما اليوم وفي ظل العولمة، بات يتوحد عبر الأقمار الاصطناعية والوسائل الإعلامية المتقدمة وغيرها. وقد انعكس هذا التطور على كافة مناحي الحياة، وأصبحت ثقافة الصورة والمعلومة والحاسوب هي السائدة في ظل العولمة.

ومن خلال البث الفضائي تحول العالم إلى قرية واحدة، متخطيا بذلك الحدود السياسية والعوائق الجغرافية، دون أن تكون هناك قدرة محلية تقف في طريقه للمنع أو الاختيار. وتعد شبكة C.N.N الأمريكية اكبر شبكة تلفازيه عالمية متخصصة في الأخبار، وتملك جيشا من المراسلين بلغ عددهم حوالي (2000) مراسل موزعين في (120) دولة، بالإضافة إلى عشرات القنوات الفضائية الدولية والإقليمية الأخرى.

أما شبكة الانترنت وهي عبارة عن شبكة اتصالات واسعة على نطاق العالم، تستخدم في مجالات متعددة مثل: إرسال واستقبال البريد الالكتروني، كما يمكن استخدامها لعقد اجتماعات عن بعد (Teleconferencing)، وفي تبادل ونقل الملفات والبرامج، وكذلك في تبادل الآراء أو بحث موضوع ذي اهتمام مشترك بين مجموعة من المستفيدين (Discussion Group). وهذا التطور في استخدامات الانترنت الواسعة، دفع بعض الباحثين إلى التأكيد بأن الانترنت أصبح التعبير الأمثل عن ثقافة ما بعد الحداثة. وقد بات الانترنت، على الصعيد السياسي وسيلة لتبادل الأفكار والآراء ووجهات النظر، وكذلك فهي من أهم وسائط التبادل التجاري بين الدول، أدى ذلك إلى ضعف دور الحدود السياسية والجغرافية.

أبعاد العولمة:

بما أن العولمة ظاهرة مركبة، وتستخدم كأداة تحليلية لوصف عمليات التغيير في مجالات مختلفة، ولها عدة أدوات، فإنها تظهر في تجليات تتمثل بشكل أساسي في الأبعاد: السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية. وعلى الرغم من تداخل هذه الأبعاد، سنقدم عرضا لكل بُعد على حدة.

البعد السياسي للعولمة:

كان من المعروف سابقا أن الدولة القومية، هي التي تحتكر السياسة ومن ضمنها العلاقات مع الدول الأخرى، كما أنها في الوقت نفسه، تحتكر استخدام العنف، وأدواته، المشرع قانونا. غير أن هذا الأمر تغير في عصر العولمة، إذ لم تعد الدولة هي الفاعل الوحيد في السياسة الدولية، حيث ظهر على المسرح السياسي العالمي، قوى ومنظمات دولية وإقليمية ومحلية، ومؤسسات مالية دولية وشركات متعددة الجنسية، أخذت تنافس الدولة في المجال السياسي. بالإضافة إلى ظهور التكتلات السياسية والتجارية الإقليمية كالسوق الأوروبية المشتركة، التي تطورت إلى الاتحاد الأوروبي.

لقد أدت التحولات السياسية الكبرى، التي أعقبت انتهاء الحرب الباردة في مطلع تسعينيات القرن العشرين، إلى انهيار النظام الدولي ثنائي القطبية، وانهار معه الاتحاد السوفيتي والمنظومة الاشتراكية، نجم عن هذه التحولات بروز ما يعرف بـ "النظام العالمي الجديد" الذي يعتبر الوجه الآخر للعولمة.

ولقد لخص محمد عابد الجابري، مفهومه للعولمة السياسة بقوله: "العولمة نظام يقفز على الدولة والأمة والوطن، وبالتالي فانه يعمل على التفتيت والتشتيت، وإيقاظ اطر الانتماء إلى القبيلة والطائفة والجهة بعد أن تضعف إرادة الدولة وهوية الوطن" (الجابري 2000، 303).

وعلى الرغم من أهمية البعد السياسي للعولمة، إلا أن علماء السياسة، على غير العادة، لم يبذلوا الجهد المطلوب لدراسة تأثيرات العولمة السياسية، وكيف تتم عولمة العالم سياسيا. ويقول **بريجينسكي**، مستشار الأمن القومي الأسبق في الإدارة الأمريكية، في تعليق على هذا التردد من قبل علماء السياسة "إننا في عالم جديد إلا أن علماء السياسة لا يزالون منشغلين بدراسة وتحليل العالم القديم، الذي تم تجاوزه في الواقع. وعندما يبدأ هؤلاء العلماء بالتركيز على المعطيات والوقائع السياسية الجديدة، يكون العالم قد تغيّر، وتم استبداله بعالم جديد آخر (عبد الله 2003، 40).

البعد الاقتصادي للعولمة:

هنالك شبه إجماع بين عدد من الباحثين، بأن البعد الاقتصادي يمثل القاعدة التي انطلقت منها العولمة، ومن خلالها امتدت إلى المجالات السياسية والثقافية والاجتماعية، بمعنى أن ظاهرة العولمة تضم بين طياتها كافة مناحي الحياة. غير أن الناحية الاقتصادية تبقى الأبرز من بين تجليات العولمة والأكثر وضوحا، وتتداخل في ذات الوقت مع مظاهر العولمة الأخرى.

والعولمة عند صادق العظم: "وصول نمط الإنتاج الرأسمالي عند منتصف هذا القرن تقريبا، إلى نقطة الانتقال من عالمية دائرة التبادل والتوزيع والسوق والتجارة والتداول، إلى عالمية دائرة الإنتاج وإعادة الإنتاج ذاتها، أي أن ظاهرة العولمة التي نشهدها هي بداية عولمة الإنتاج والرأسمال الإنتاجي وقوى الإنتاج الرأسمالية، وبالتالي علاقات الإنتاج الرأسمالية أيضا، ونشرها في كل مكان مناسب وملائم خارج مجتمعات المركز الأصلي ودوله. العولمة بهذا المعنى هي رسملة العالم على مستوى العمق بعد أن كانت رسملته على مستوى سطح النمط ومظاهره" (يسين 2000، 28).

وعلى الرغم من عدم وجود تناقض كبير بين الباحثين، حول جوهر المفهوم وآليات العولمة الاقتصادية، إلا أن كل باحث يصف العولمة من المنظور الاقتصادي على طريقته، ويبرز، أحيانا، تباين حين تلعب الايدولوجية للباحث دورا في تفسير تأثيرات العولمة الاقتصادية وأهدافها.

ومن جانب آخر فان العولمة الاقتصادية هي عولمة الأسواق المالية والنقدية، مثلما فعلت دول الاتحاد الأوروبي بتوحيد عملتها واعتماد اليورو. وهذا ساعد على إزالة الكثير من المعوقات التي كانت تعترض سبيل الاتحاد بين دول الاتحاد الأوروبي وكذلك فيما يتعلق بعولمة تجارة الخدمات، فقد أزال اتفاق التجارة الحرة لشمال أمريكا (NAFTA) الكثير من العوائق أمام حركة العمالة بين الدول الأعضاء.

مما تقدم نلاحظ أن معظم المفاهيم المطروحة للعولمة الاقتصادية تركز على مسألة الاعتماد المتبادل، بالإضافة إلى القضايا الأخرى الواردة. بينما يرى صادق جلال العظم، أن "ظاهرة العولمة هي بداية عولمة الإنتاج، وان المرحلة الراهنة عالميا تُعبر عن كونها تحول رأسمالي عميق، وان هذا التحول أصبح اليوم يمس الإنتاج لا التبادل. وان الرأسمالية دخلت مرحلة جديدة، صار فيها تسليع كل شيء ممكنا بهذه الصورة أو تلك، وبهذا المعنى تكون العولمة قد رسملت العالم على مستوى العمق. وهذا يعني إعادة صياغة مجتمعات الأطراف مجددا، ولكن في عمقها الإنتاجي هذه المرة. فالشركات اليوم تعددت نشاطاتها المختلفة خارج حدود نشاطها الأصلي، فشركة الهواتف والتلغراف الأمريكية تملك اليوم عدة شركات. ولا تمنعها نشاطاتها المتعددة من تملّك صحف

ومجلات ومحطات تلفزيونية. وقد أصبحت هذه الشركات ذات ميل جديد يتمثل بالإشراف على عمليات إنتاجية، وبهذا المعنى، فان الانتقال من التداول إلى الإنتاج لا يعد كونه حالة من حالات نشاط الشركات (السعد 2004، 79-82).

وفي ظل العولمة الاقتصادية أصبحت قيم السوق، والتجارة الحرة، والانفتاح الاقتصادي، والتبادل التجاري، وانتقال السلع ورؤوس الأموال، وتقنيات الإنتاج والأشخاص والمعلومات هي القيم السائدة عن طريق البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وغيرها من المؤسسات والاتفاقيات الدولية، كاتفاقية (الغات) GATT، التي تحولت إلى منظمة التجارة العالمية (W.T.O).

البعد الثقافي للعولمة:

حينما تناولنا البعد الاجتماعي للعولمة، قلنا أنه لا يمكن الفصل بين البعدين الاقتصادي والاجتماعي، لكن الأمر مختلف تماما، بالنسبة للبعد الثقافي، حيث لم يسبق أن ارتبطت الثقافة بالاقتصاد مثلما يجري في عصر العولمة. ونظرا لأن الاقتصاد والثورة المعرفية في مجال الاتصالات والمعلومات، أساس العولمة، فهي تحاول عبر هذه الوسائل إقصاء ثقافات المجتمعات الإنسانية، وفرض نمط معين من الثقافة على العالم. فالعولمة تمكنت في ظل النظام العالمي الجديد من اختراق كل الفضاءات وليس الحدود فقط. ولكن البعد الثقافي للعولمة، يصعب اختراقه كالأبعاد الأخرى، لأن الثقافة متجذرة في وجدان الأمم، وليس من السهل نزعها من عقول البشر، وسيواجه الغرب عقبات كبيرة أثناء محاولته تعميم ثقافته على الآخرين.

وتحتل الثقافة أهمية بارزة في حياة المجتمعات الإنسانية، فقد اتفقت الدول المشاركة في المؤتمر العالمي للسياسات الثقافية الذي انعقد عام 1982 في مكسيكو، على تعريف شامل اعتبر فيه الثقافة بأنها: " جميع السمات الروحية والمادية والفكرية والعاطفية التي تتميز جميعها بعيّنة أو فئة اجتماعية بعينها، فهي تشمل الفنون والآداب وطرائق الحياة، كما تشمل حقوق الإنسانية ونظم القيم والتقاليد والمعتقدات". وقد جرت محاولات للربط بين الثقافة والتنمية، حيث تبنى المؤتمر الدولي الحكومي للسياسات الثقافية من اجل التنمية المنعقد في استكهولم سنة 1998، في مقدمة المبادئ المعلنة في تقريره الختامي مبدأين أساسيين هما: أن التنمية المستديمة والانتعاش الثقافي أمران مرتبطان، وان احد الأهداف الآتية للتنمية البشرية ، الانتعاش الاجتماعي والثقافي للفرد (الزيدي 2003، 60).

وتتجلى العولمة في صياغة ثقافة عالمية لها قيم ومعايير وسلوك وعادات، وسيطرة ثقافة غربية على سائر الثقافات. بواسطة استثمار المكتسبات العلمية والتقدم التكنولوجي في مجال ثورة الاتصالات والمعلومات، الأمر الذي قد يؤدي إلى نشوء قيم ثقافية وأنماط سلوكية، ليس هناك من رابط يربطها بنظامها السياسي والاجتماعي، وهو ما ينتج عنه حدوث تشويش للهوية الثقافية، وإلى فقدان التوازن نظرا إلى أن هذه القيم الثقافية والأفكار ليست من إنتاج التطور العلمي والاقتصادي والاجتماعي في هذه المجتمعات. ولكون الثقافة نتاجا اجتماعيا أخذت تتحول في ظل الهيمنة إلى سلعة ينطبق عليها ما ينطبق على السلعة المادية. ونظرا لوجود ثقافات مدعمة بوسائل التكنولوجيا وثقافات أخرى شبه مجردة من تلك الوسائل، والتي قد لا تجسد استخدامها، فان التبادل الثقافي العالمي يكون تبادلا غير متكافئ.

ويرى الباحث بأن العولمة الثقافية، تهدف إلى تحطيم القيم والهويات التقليدية للثقافات الوطنية والترويج للقيم الفردية والاستهلاكية الغربية، واعتبار تلك المفاهيم هي وحدها المقبولة كأساس لتعاون الدول في ظل العولمة. ويمكن الإشارة في هذا الصدد إلى الوثيقة المسمى "الإستراتيجية المشتركة للاتحاد الأوروبي في المتوسط" التي أصدرها مؤتمر قمة الاتحاد الأوروبي عام 2000، وهي تشير إلى سعي الاتحاد إلى تغيير بعض القيم الدينية للدول العربية المطلة على البحر المتوسط، بحيث تتوافق مع القيم الأوروبية.

وتتمثل ثقافة العولمة، بأنها ثقافة الصورة بالنظام السمعي والبصري، كما تسمى بثقافة ما بعد المكتوب، أي بعد أن كانت الثقافة تعتمد على القراءة. وثقافة العولمة لها من التأثير مثلما هو الحال في العولمة الاقتصادية، التي استطاعت تحطيم الحواجز الجغرافية والجمركية. فثقافة الصورة قامت بإلغاء الحواجز اللغوية بين المجتمعات الإنسانية. ساعد على ذلك التطور التقني، حيث انتشرت ثقافة الصورة خارج البلدان التي صدّرتها، وتشكلت إمبراطوريات إعلامية مهمتها تصدير ثقافة الصورة، وذلك في ظل تراجع معدلات القراءة. وهنا يكمن خطر هذه الثقافة، لان التلفزيون أصبح المؤسسة التربوية التي تقوم بالترويج لهذه الثقافة، فحل مكان الأسرة والمدرسة في التربية. كما أن التبادل الثقافي العالمي الحالي هو تبادل بين ثقافات متقدمة تمتلك إمكانيات واسعة، وثقافات اقل تقدمية في الوعي ولا تملك الإمكانيات نفسها.

الثقافة التي تدعو العولمة إلى توحيدها، كما يراها طلال عتريسي هي:

توحيد القيم حول المرأة والأسرة، وحول الرغبة والحاجة وأنماط الاستهلاك في الذوق في المأكل والملبس، أنها توحيد طريقة التفكير والنظر إلى الذات وإلى الآخر، وإلى القيم وإلى

كل ما يعبر عنه السلوك. أما مفهومه للثقافة حسب افتراضه فهي: محصلة التفاعل بين علاقات ثلاث: مع الله (العقيدة والدين)، ومع الآخر (المجتمع والطبيعة)، ومع الذات (الرغبات والغرائز والحاجات). والثقافة بهذا المعنى هي: التجربة التي تلخص الجوانب الإبداعية والاجتماعية والسلوكية، والعقيدية، التي تسمح بالتمييز بين مجتمع وآخر، وبين ثقافة وأخرى. فهل يمكن للعولمة وفقا لهذا التعريف للثقافة أن تعمل على توحيد أو صهر ثقافات الشعوب المختلفة والمتفاوتة في ثقافة كونية واحدة، ويضيف، أن مذهب السوق حقق اختراقات واسعة في العالم، هذا على المستوى الاقتصادي. ولكن على المستوى الثقافي ورغم سيطرة العولمة على التقنيات الحديثة في الاتصال لم يحقق مثل ذلك الاختراق. نظرا لتشبث الشعوب بهويتها، حتى أن التيار الإسلامي بكافة اتجاهاته، والذي يعتبر اليوم أكثر التيارات تشددا بشأن الهوية والثقافة بعمقها الديني، يستخدم تقنيات العولمة ووسائلها الحديثة وشبكات الانترنت للدعاية وترويج خطابه السياسي (عتريسي 2002، 45-47).

أما عبد الإله بلقزيز، فقد عرّف فكرة العولمة الثقافية حيث قال: "أنها فعل اغتصابي ثقافي وعدوان رمزي على سائر الثقافات. إنها رديف الاختراق الذي يجري بالعنف – المسلح بالثقافة – فيهدر سيادة الثقافة في سائر المجتمعات التي تبلغها عملية العولمة. ويرد على الذين ينتقدون هذا الفهم للعولمة الثقافية بقوله: انه يطيب لنا أن نلفت انتباههم إلى وجوب وعي الفارق بين التثاقف والعنف الثقافي من جانب واحد. فالأول يرادف معنى الحوار والتفاهم، بينما يتلازم معنى الثاني مع الإكراه والعدوان (بلقزيز 2000، 318). ويضيف قائلا " ليست العولمة تلك في مفهومنا، سوى السيطرة الثقافية الغربية على سائر الثقافات بواسطة استثمار مكتسبات العلوم والتقانة في ميدان الاتصال. ويضيف قائلا أن هذه السيطرة يمكننا التعبير عنها بعبارة الأمركة Americanization. وهذه حقيقة مادية تعيشها أوروبا نفسها وتحتج عليها. ويتساءل بلقزيز، ما الذي في وسع مجتمعات وثقافات أخرى، خارج أوروبا، أن تفعله في مواجهة العولمة/ الأمركة؟ (بلقزيز 2000 ، 319) .

ويدعو فوكوياما، ضمن هذا الإطار، في كتابه الشهير "نهاية التاريخ" الدول للتخلص من قيمها الثقافية والحضارية لصالح الليبرالية الغربية. إذ يقول: " إن الدول التي تنتمي إلى الحضارة اليابانية والإسلامية بقيمها الثقافية، لن تستطيع أن تتبنى النمط الغربي، إلا بعد التخلص من العديد من القيم الثقافية والحضارية، التي تعطيها وتمنعها من الوصول إلى الليبرالية الغربية" (سلمان 2002، 79).

وهكذا لن ينتهي السجال بين المفكرين والكتاب حول ثقافة العولمة، وبالمقابل يمكننا القول أن إمكانية ظهور ثقافة عالمية، أو هوية عالمية واحدة، أي مواطنة عالمية واحدة بدل القومية، غير وارد في هذا العصر.

الفصل الثالث: السيادة والأمن القومي

منذ نشوء الدولة القومية، التي بدأت معالمها تتشكل بعد صلح وستفاليا 1648، والسيادة تمثل ركنا أساسيا لقيام الدولة، فلا دولة بدون سيادة. ولا تتحقق السيادة بدون توفر مقومات الأمن القومي الرئيسية، العسكرية والاقتصادية والاجتماعية والتقنية. وهذا يعني أن السيادة والأمن القومي شرطان متلازمان لكيان الدولة. ومع أن مصطلح الأمن القومي استخدم، رسميا، لأول مرة في أواخر أربعينيات القرن العشرين، غير أنه كان موجودا، فعليا، قبل ما يزيد على ثلاثة قرون.

حيث أن المصطلح الذي كان شائعا خلال تلك الفترة هو "المصلحة القومية"، وهو لا يختلف كثيرا في تفسيره عن مفهوم "الأمن القومي". فالمصلحة القومية تعني أمن الوحدة السياسة، وذلك استنادا إلى أنه ليس من شيء لرجال الدولة، أعظم شأنا من العناية بأمن دولتهم، تأكيدا لاستمرارها. وقد نوه بذلك الفيلسوف الانجليزي هوبز في كتابه **Leviathan**، عام 1651، حيث انتهى في تحليله للدولة بقوله: بأن هدف كل وحدة سياسية تتمثل بصفة أصلية في استمرارها أي في أمنها" (بدوي 1989، 51).

والدولة لا تستطيع تحقيق السيادة ومن ثم الأمن ، دون امتلاكها لأدوات الحرب، أي القوة. كوسيلة لتحقيق الأمن . وهذا يبيّن أن ثمة ارتباط بين فكرة "الأمن " و "فكرة القوة"، بمعنى أن فكرة "المصلحة العامة" و "سيادة القوة" متلازمتان. وهذا المفهوم يلتقي مع ما طرحه مورغنثاو، عندما قال أن المصلحة تعني القوة. وتحقيق المصلحة القومية المتمثلة في فكرة الأمن ، تشمل بداهة كل ما يؤكد على استمرارية الوحدة السياسية، من ضمان سيادتها واستقلالها، وضمان إقليمها وحياة شعبها، وضمان هذه المسائل جميعها، هو السبيل الأوحد إلى ضمان استمرارية الدولة وبقائها (بدوي 1989، 52). وفي ضمان الأمن القومي لحماية إقليم الدولة أي أرضها وحدودها وحياة شعبها، إنما يؤكد مباشرة على سيادة الدولة. حتى أن بعض الباحثين اقترح دمج المفهومين "الأمن القومي" و "المصلحة القومي" في مصطلح واحد هو "مصلحة الأمن القومي" (National Security Interest) (المشاط 1983، 4).

ولغويا يتألف مصطلح "الأمن القومي" من كلمتين: الأولى: الأمن ، وتعني الإحساس بالطمأنينة وهي نقيض الخوف، والثانية: القومي، إشارة إلى الدولة القومية. والدولة كما ذكرنا لا تقوم بلا سيادة، وهذا تأكيد على ارتباط المفهومين الأمن القومي والسيادة مع بعضهما البعض، إذ لا يمكن الفصل بينهما. واذا نظرنا إلى تعريف الأمن القومي في دائرة المعارف البريطانية الذي أوردناه سابقا، وهو "حماية الدولة القومية من خطر القهر على يد قوة خارجية أو دفع العدوان عن دولة معينة والمحافظة على كيانها وضمان استقلالها" أي، باختصار أن هدف الأمن القومي هو الدفاع عن سيادة الدولة.

وقد لخص **بريجينسكي** ، مستشار الأمن القومي الأمريكي الأسبق العلاقة بين الأمن القومي والسيادة، بقوله: " يمكن اعتبار الأمن القومي والسيادة الوطنية عبارتين مترادفتين تقريبا. وقد استند النظام الدولي، خلال القرون الأخيرة إلى فرضية سيادة الدول، بحيث كان لكل دولة الحكم النهائي والمطلق داخل أراضيها، وفقا لمتطلباتها الخاصة، لتحقيق الأمن القومي. ومع أن تعريف تلك السيادة كانت مطلقة، إلا أنه جرى انتهاكات لسيادة بعض الدول من الدول القوية. أما بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية كان الربط بين سيادة الدولة والأمن القومي، يعتبر تكافليا من الناحية التقليدية أكثر مما هو عليه بالنسبة لمعظم الدول الأخرى" (بريجينسكي 2004، 17).

أما ميلر، فيقول "إن مفهوم الأمن القومي يرتبط بمفهوم سيادة الدولة، وهو بدوره مفهوم معقد لا يسهل تصنيفه علميا، وأي محاولة لتعريفه بدقة سوف يفشل، حتى لو جرت المحاولة في غرفة مليئة بعلماء السياسة. وإنما يمكن القول باختصار، أن السيادة هي واقع القوة، ومن ثم تصبح السيادة ليست سوى مفهوم سياسي. ومن هنا يتولد ارتباط "الأمن القومي"بمفهوم "سيادة الدولة"، فهو الذي ينشئها ممثلا الوعاء الخالق لها. حيث أن السيادة هي المبرر الموضوعي لأهداف الدولة واعتبارات أمنها القومي (أحمد 2009).

ويقول الزبيدي (2010): "يرتبط مفهوم الدولة بمفهوم السيادة، التي تعني قدرة الدولة الكاملة على فرض سلطانها على أراضيها، والقدرة على وضع القرارات الملزمة للجميع بما يهيئ لها أن تكون قوة فاعلة في السياسة الدولية."

ورغم تعدد الرؤى لمفهوم الأمن القومي، إلا أن هناك حقيقة واحدة تشكل القاسم المشترك بينها. وهي ارتباط سيادة الدولة بالأمن القومي منذ توقيع معاهدة وستفاليا عام 1648. أما في القرن

الحادي والعشرين وفي ظل العولمة، فقد حدث تراجع في قوة الربط بين المفهومين، بسبب تقليص سيادة الدول النامية. بينما بالنسبة للدول الكبرى، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، فالوضع لم يتغير في العلاقة بين السيادة والأمن القومي، فهي كما قال بريجينسكي تكافلية. وسوف نتحدث بشيء من التفصيل حول هذا الموضوع في الفصل الأخير من هذه الرسالة.

وبعد تفسير العلاقة التي تربط سيادة الدولة بأمنها القومي، اتضح لنا أن هذه الدراسة تدور حول ثلاثة مفاهيم أو مصطلحات محورية. لذلك يجدر بنا توضيح هذه المفاهيم وتعريفها، حتى يكون القارئ على تواصل معرفي بالدراسة عند الاطلاع عليها. وربما يبدو للوهلة الأولى أن معاني هذه المفاهيم معروفة، لكن الحقيقة أن هنالك تباينا واضحا بين الباحثين حول هذه المفاهيم. بدليل عدم وجود اتفاق على تعريف واحد لأي منها. والمفاهيم هي: مفهوم الدولة، لأنها الأساس الذي تقوم عليه الدراسة. والمفهومان الآخران هما: السيادة والأمن القومي، والسيادة تعتبر أحد أركان الدولة الثلاثة، والتي لا يمكن أن تقوم الدولة بدون تحقيقها. والأمن القومي مرادف للسيادة ولا يتحقق إلا بتوفر متطلباته.

مفهوم الدولة ونشأتها:

يبدو أن فكرة الدولة مسألة قديمة في التاريخ، فقد سبق أن ناقش روّاد الفلسفة اليونانية، سقراط وأفلاطون وأرسطو، مفهوم الدولة وعلاقتها بالمجتمع. وكيف يجب أن يكون الشكل الأمثل لهذه الدولة، وعلاقة الحاكم بالمحكوم. فسقراط، وصف تطور المجتمع السياسي، بالانتقال من العائلة إلى القبيلة إلى دولة المدينة الإغريقية معتبرا إياها الشكل السياسي النهائي للتطور السياسي البشري. أي أن شكل المدينة هذه يمثل خاتمة التاريخ. غير أن التاريخ أثبت بطلان ذلك التنظير. مثلما سيثبت التاريخ بطلان ما يقوله فوكوياما، بأن التاريخ انتهى بانتصار الرأسمالية (الحمد 2000، 1، 3).

ولا شك أن المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية تدفع الفلاسفة والمفكرين إلى وضع نظريات سياسية تلاءم المستجدات المختلفة. وبخاصة، السياسية منها لكونها تحكم شكل العلاقات الداخلية في الدولة. وكان من أبرز المفكرين الذين تناولوا مفهوم الدولة وسيادتها وعلاقة الحاكم بالشعب، في العصر الحديث، هم: بودان وميكافيللي وهوبز ولوك.

وبعد دولة المدينة الإغريقية، قامت الدولة العالمية الإمبراطورية، على يد القائد الروماني، اسكندر المقدوني، حينما غزا بلاد الشرق. أما فكرة الدولة القومية، فقد انبثقت من النظام الذي رسمته

معاهدة "وستفاليا" الشهيرة عام 1648. التي طويت بموجبها الحروب اللاتينية الداخلية في أوروبا. والتنازع على السلطات بين رجال الكنيسة وأمراء الإقطاع لمدة ثلاثين عاما، مفسحة المجال بعد ذلك إلى نشوب حروب قومية خارجية. وقد شكلت معاهدة "وستفاليا" علامة فارقة ونقطة تحول بارزة في تاريخ العلاقات الأوروبية. والقاعدة التي انطلقت منها مبادئ القانون الدولي وأسس العلاقات الدولية الحديثة والمعاصرة، والتي لا زالت الدول، وبصفة عامة، تعمل على أساسها حتى اليوم (الحمد 2000).

وقد استند نظام وستفاليا، على أربعة مبادئ، تشكل أساس النظام الدولي الحديث. وتمثل الخصائص المحددة للدولة القومية شكلا من أشكال الحكم السياسي. وهذه المبادئ هي:

المبدأ الأول: اقليم واضح المعالم: أي أن لكل دولة أراضي إقليمية ذات حدود واضحة، وتكون سلطة الدولة فقط على الأفراد والموارد داخل حدودها الإقليمية. والمبادئ الثلاثة الأخرى تتعلق بسيادة الدولة واستقلالها ووصفها القانوني. وسوف نأتي على مناقشتها لاحقا (المغيربي 2009).

ووفقا لمبادئ وستفاليا، بات العالم مقسّما إلى وحدات سياسية محددة. وبهذا كانت "معاهدة وستفاليا" بمثابة الإعلان الرسمي لولادة "الدولة القومية الحديثة "وما يتضمنه ذلك من مفاهيم ملازمة، مثل مفهوم السيادة الذي عبّر عنه ميكافيللي، وبودان، وهوبز، ولوك وروسو، نظريا قبل أن يتجسد سياسيا (الحمد 2000).

وبعد ذلك امتد نموذج الدولة القومية إلى الإمبراطوريات المجاورة وحتى البعيدة عن أوروبا. وخلال موجة التحرر من الاستعمار في آسيا وأفريقيا، ظهرت دول مستقلة على غرار النموذج السياسي الأوروبي. وليس بالضرورة أن تتكون الدولة القومية من قوم أو عرق واحد، باستثناء ايسلاندا، التي تشكل المثال العرقي الأوحد على خريطة العالم لدولة قومية تتألف من شعب واحد في دولة واحدة. فإن جميع دول العالم تضم مزيجا من الأعراق والاثنيات والثقافات والديانات، غير أن الافتقار إلى "النقاء الثقافي" لم يمنع غالبية الدول في العالم من اعتبار نفسها دولا قومية (الصديقي 2003، 81).

ورغم وضوح محددات الدولة من مختلف النواحي، إلا أنه لا يوجد تعريف واحد لها متفق عليه، شأنها شأن الظواهر الاجتماعية الأخرى. ولكن حجم التباين بين التعريفات أقل منه في الظواهر الأخرى.وسنكتفي في هذه الدراسة بذكر ثلاثة تعريفات للدولة أوردها د. محمد كامل ليله، تعكس

المفهوم العام لها. والمتفق عليه بين معظم الفقهاء. وتحتوي هذه التعريفات على الأركان الأساسية للدولة، من الناحية الواقعية والمادية وهي (ليله 1969، 24-28، 46):

1.تعريف السويسري **بلنتشلي، Bluntschli** "الدولة عبارة عن جماعة مستقلة من الأفراد يعيشون بصفة مستمرة على أرض معينة بينهم طبقة حاكمة وأخرى محكومة".

2. تعريف **بونار Bonnard**: "هي وحدة قانونية دائمة، تتضمن وجود هيئة اجتماعية لها حق ممارسة سلطات قانونية معينة في مواجهة أمة مستقرة على إقليم محدد. وتباشر الدولة حقوق السيادة بإرادتها المنفردة، وعن طريق استخدام القوة المادية التي تحتكرها".

3. تعريف الرئيس الأمريكي **ويلسونWilson**: "الدولة شعب منظم خاضع للقانون، يقطن أرضا معينة."

ولا يشترط أن يكون قيام الهيئة الحاكمة في الدولة برضاء المجموع. وإنما يمكن أن توجد عن طريق القوة والقهر، بمعنى إلزام الأفراد على احترام إرادتها والخضوع لسلطانها. وفي ضوء ما تقدم، يتضح لنا أن الدولة لا يمكن أن تنشأ إذا لم تتوفر الأركان الثلاثة مجتمعة، أي إذا غاب ركن لا تنشأ الدولة. وباختصار فإن الدولة هي عبارة عن: جماعة من الناس تقيم بصفة دائمة على إقليم معين وتخضع لحكومة "سلطة سياسية" تتولى شؤونها.

ومع ذلك، فان القانون الدولي لا يكتفي في نشوء الدولة بتوفر الأركان المادية السابقة، وإنما يتطلب علاوة على تلك الأركان، ضرورة الاعتراف بالدولة من جانب الدول الأخرى القائمة حتى تصبح الدولة عضوا في المجتمع الدولي. وبناء على نيلها الاعتراف الدولي، يحق لها تبادل التمثيل السياسي والقنصلي مع بقية الدول. وإذا ما توافرت أركان الدولة، وجب على الدول الأخرى الاعتراف بها، ويعتبر الامتناع عن الاعتراف عملا عدائيا ضد الدولة الجديدة (ليله 1969، 38-46).

ومن الناحية القانونية، فإن الدولة تحتل مكانة هامة في نظام القانون الدولي. إذ تعتبر من الأشخاص الرئيسة في القانون الدولي، لأنها الأكثر قوة وتنظيما، ولديها الوسائل الأساسية للتأثير على الحياة والنشاطات السياسية على المسرح الدولي. والمقصود بالشخص في القانون الدولي هو: كل من يشارك فعلا أو يستطيع المشاركة أو يملك حق المشاركة في العلاقات القانونية الدولية، التي تنظمها

أو تعالجها قواعد وأحكام هذا القانون. وهو الذي يمتلك الحق ويتحمل الواجبات أو الالتزامات الدولية، ويستطيع ممارستها بشكل مستقل، على النحو الذي يقضي به القانون الدولي العام. وبالتالي مفهوم "الشخص" هنا يعني أن الدولة تكون عضوا في المجتمع القانوني الدولي، وعليه فهي تخضع مباشرة له وتتمتع بوضع دولي مستقل.

مفهوم السيادة:

لا يختلف مفهوم السيادة في كونه غير ثابت ويتأثر بالبيئة الدولية، وما تمر به من تطورات، شأنه في ذلك شأن الظواهر السياسية الأخرى. إذ لم يتوقف الجدل والنقاش حول مفهوم ودلالات تلك الظواهر. ومن خلال استعراض نشأة وتطور فكرة السيادة نلاحظ أن أصحاب نظريات العلاقات الدولية المختلفة وفقهاء القانون الدولي ما زالوا يناقشون مفهوم السيادة على المستويين القانوني والسياسي. ويبدو أن السيادة قد يتغير مفهومها كليا في هذا العصر قبل أن ينتهي الجدل المثار حولها بين رجال السياسة والفكر.

وحتى نتمكّن من فهم وتحليل مفهوم السيادة، لا بد من تتبع وباختصار نشأة وتطور هذا المفهوم من جانب التاريخ السياسي في الماضي والحاضر. لعلنا نتوصل إلى ما سيكون عليه مستقبل سيادة الدولة. وتشير الدراسات المختلفة إلى أن فكرة السيادة ليست وليدة العصر الحديث. وإنما ظهرت مع تشكل المجتمعات البشرية. ويمكن القول أن الإغريق كانوا السبّاقين إلى إقامة أول مجتمع سياسي في التاريخ. وذلك حين وصف أرسطو، تطور المجتمع السياسي بأنه: انتقال من العائلة إلى القبيلة، ثم إلى دولة المدينة الإغريقية. حيث اعتبرها في ذلك الوقت، الشكل السياسي الأكمل والنهائي للتطور السياسي البشري (الحمد 2000).

وقد مهدت الفلسفة اليونانية إلى إقامة نوع من الديمقراطية، التي كانت تعد رائدة في التاريخ القديم. وشهدت مدن أثينا واسبرطة وغيرهما من المدن اليونانية، مظاهر تلك الديمقراطية. كما قامت اليونان بتنظيم علاقاتها مع الدول المجاورة على أساس من الالتزام والاحترام المتبادل، وأنشأت قانونا لحسم الخلافات عن طريق مبدأ "التحكيم". ولكن الحاكم لم يخضع للقانون وظلت سلطاته مطلقة. وقد أدرك فلاسفة اليونان السيادة بمفاهيم مختلفة. فذكرها أرسطو، في كتابه "السياسة": على أنها سلطة عليا في داخل الدولة رابطا إياها بالجماعة. أما أفلاطون، فاعتبر السلطة لصيقة بشخص

الحاكم. ونظرا لأن اليونان تكونت من عدة دول مستقلة، فإن مفهوم السيادة، حينها، كان يعني ما يعرف اليوم بـ "حق تقرير المصير" (حلاوة 2005).

أما الرومان، فقد عرّفوا السيادة تحت مفهوم الحرية والاستقلال والسلطة، غير أن سلطة الدولة ظلت مطلقة بحكم الظروف الحياتية للعلاقات التي أنشأتها. فالدولة كانت مالكة لجميع الأراضي. بينما لم يكن للأفراد إلا امتيازات وملكية مؤقتة على تلك الأراضي. وبالتالي لا يختلف الرومان عن اليونانيين في نظرتهم إلى الدولة، باعتبارها كيانا مقدسا لا يجوز محاسبتها. بينما الأفراد لم يتمتعوا بالحرية في شؤون حياتهم. إلا أن الفضل يرجع لليونانيين في نشأة بعض الأفكار والمبادئ القانونية الراسخة في عالم اليوم مثل الديمقراطية والحرية والمساواة وغيرها، وإن لم تصل إلى المفهوم العصري لها (حلاوة 2005).

أما السيادة خلال العصور الوسطى، فكانت تتصف بسيطرة المفاهيم المسيحية ممثلة بسلطة البابا. باعتبارها نظاما متميزا عن الدولة. وذلك في ظل الصراع القائم بين السلطة الدينية والزمنية وتفشي نظام الإقطاع. وقد استمر الصراع على السلطة مدة طويلة بين الملوك ورجال الكنيسة. ومن رحم هذه الظروف ولدت فكرة السيادة الحديثة وشهدت تحولا في مفهومها. وأول ما ظهرت فكرة السيادة كانت على لسان القانونيين الذين كانوا يدافعون عن سلطات الملك في فرنسا ضد البابا، مؤكدين أن الملك يتمتع بالسيادة الكاملة في ممتلكاته. وأن هذه السلطة العليا لا ينافسه عليها أحد في الدولة (حلاوة 2005).

وكان تقديس الحكام معروفا في العصور القديمة، وامتد إلى بداية العصور الوسطى. وقد استمد الحكام مكانتهم من ترويجهم لفكرة أنهم "ظل الله على الأرض" وأنهم يستمدون سلطتهم من الله مباشرة وليس من الشعب. وشكّل ذلك أثرا مباشرا في جعل سلطاتهم مطلقة وبلا حدود أو روابط. وبدأ مفهوم السلطة يتغير بعد أن شهد ذلك العصر مواجهة كبيرة بين السلطة الزمنية ممثلة في الإمبراطور وسلطة الكنيسة ممثلة بالبابا. ورغم ظهور القاعدة الكنسية الشهيرة "ما لقيصر لقيصر وما لله لله". إلا أن هذا المفهوم لم يمنع التصادم بين هاتين القوتين المتصارعتين، نظرا لعدم وضوح الاختصاصات والحدود بينها في ذلك الوقت.

وهكذا فإن ذلك العصر شهد بذور فكرة فصل سلطة الدين عن الدولة. ثم لاحقا الفصل بين السلطات السيادية الثلاث " التنفيذية والتشريعية والقضائية". وقد شهدت فكرة السيادة تحولا على يد القديس

(توما الأكويني) الذي قاد الحركة "الفقهية" المسيحية أثناء التحولات التاريخية لفكرة السيادة في العصور الوسطى. وكان لتلك الأفكار أثرا بالغا في تطور مفهوم السيادة من الوجهتين القانونية والفلسفية. حيث اتخذت السلطة الصبغة المسيحية وحررتها من الرواسب القديمة. وذلك بإلغاء السلطان المطلق، والتزام الحاكم بالقواعد العليا للقانون الإلهي. فهي وإن بدت الآن فكرة مطلقة وغير ديمقراطية، فإنها في حينه كانت تمثل تحديا للسلطة المطلقة للملوك. وشكّلت فكرة انتقالية نحو تأسيس السيادة على قاعدة الإرادة الشعبية (حلاوة 2005).

ويعتبر المفكر الفرنسي جان بودان، أول من استخدم مصطلح " السيادة" في كتابه " الكتب الستة للجمهورية" سنة 1576. وقد ظل مبدأ السيادة منذ أن نبّه إليه بودان، يمثل حجر الزاوية للتنظيم الدولي الحديث. إذ نصّت عليه وأقرته كافة القوانين والمعاهدات والنظم والأعراف (الظاهر 2010، 115-116).

وقد عرّف بودان، السيادة بأنها: سلطة عليا على المواطنين والرعايا، وفي تحليله لهذه السلطة يرى أنها أولا: سلطة دائمة بمعنى أنها تدوم مدى الحياة، وبذلك تتميز عن أي منحة للسلطة تكون مقصورة على فترة زمنية محدودة . وتأسيسا على ذلك لا يمكن أن توصف السلطة المطلقة المؤقتة بالسيادة. ثانيا: لا يمكن تفويض هذه السلطة أو التصرف فيها، كما لا تخضع للتقادم. ثالثا: وهي سلطة مطلقة لا تخضع للقانون، لأن صاحب هذه السلطة هو الذي يضع القانون. وبالتالي لا يمكن أن يقيّد نفسه، أو أن يخضع قانونيا أمام أحد، والخاصية الأساسية حسب بودان، لهذه السيادة أو السلطة المطلقة تكمن في وضع القوانين أي " سلطة التشريع". وبذلك نجد أن بودان وضع ثلاثة حدود للسيادة كما ذكرتها ليلى حلاوة (2005) هي:

1. القانون الطبيعي: فصاحب السيادة يتقيد بالقانون الطبيعي وبقواعده. ويجب عليه التقيد بالمعاهدات والاتفاقيات التي يعقدها. ومع ذلك لا يعترف بأي جهة تفرض احترام القانون الطبيعي على صاحب السيادة، وهنا يظهر التناقض في نظريته.

2. القوانين الدستورية الأساسية: ويخص بودان بالذكر قوانين وراثة العرش. وأن التغيير في هذه القوانين يؤدي إلى وقوع الاضطرابات، وهو ما يترتب عليه حدوث انقسامات دولية.

3. الملكية الخاصة: كان يؤمن بودان بأن الملكية الخاصة قاعدة أساسية من قواعد القانون الطبيعي. وأن صاحب السيادة لا يستطيع انتزاع الملكية الخاصة من أي فرد في الدولة. كما اعتقد بوجود حدود تتعلق بسلطة فرض الضرائب.

وإذا كان بودان، قد ركّز على معالجة مفهوم السيادة من زاوية الشؤون الداخلية وعلاقة الدولة بالمواطنين، نجد أن هوجو جروشيوس، صاحب مدرسة القانون الطبيعي قد عالج السيادة من ناحية الشؤون الخارجية وعلاقة الدول بغيرها من الدول. ورغم أنه عرّف السيادة بأنها: السلطة السياسية العليا التي تتركز في الشخص الذي لا تتمكن إرادة إنسانية من نقد أعماله. إلا أنه نقض نفسه عندما أباح الحد من هذه السلطة، وتقسيمها بين بعض الدول الأوروبية. ويرجع هذا التناقض إلى رغبته في إنهاء الحروب التي كان يشعلها الأمراء ضد بعضهم البعض. فقد حاول أن يحد من سلطات الهيئات التي لها حق إعلان الحرب. وعارض السيادة الشعبية، لأنه رأى أنها تتعارض مع المحافظة على الأمن والنظام. واعتبرها المسؤولة عن الاضطرابات والخلافات التي سادت خلال أيام حياته (حلاوة 2005).

ومن ناحية أخرى، وكما رأى جروشيوس، أن للشعب حق اختيار نوع الحكم الذي يعيش في ظله. ومتى تم هذا الاختيار يجب على الشعب أن يخضع لهذا النظام ويطيع الأوامر التي تصدر عنه. وأنكر جروشيوس، على الشعب حقه في معارضة ومقاومة حاكميه. وتتميز أفكاره في الدفاع عن الملكية المطلقة والسيادة على أراضي الدولة والمساواة بين الدول (حلاوة 2005).

اتبع **هوبز**، طريق **بودان**، في إطلاقه للسلطة صاحبة السيادة. غير أنه كان منطقيا أكثر، فلم يأت بمضمون السيادة من الخارج وإنما حاول استخلاصه من هدف السلطة ذاته. فقد كانت حالة الفطرة في نظره تقوم على الفوضى وسيطرة الأقوياء. ولهذا السبب وبدافع خوف الإنسان من غيره، وبغريزة حب البقاء، اضطّر إلى الاتفاق مع غيره من أبناء جنسه على أن يعيشوا معا تحت إمرة واحد منهم. وكان ضروريا أن يحتاج هؤلاء الأفراد أساسا آخر، بالإضافة إلى العقد لكي يجعل اتفاقهم مستمرا. هذا الأساس هو سلطة مشتركة تلزمهم وتوجه أعمالهم للصالح المشترك بينهم. والوسيلة الوحيدة لإقامة هذه السلطة هي أن يتنازل هؤلاء الأفراد إلى واحد منهم عن كل سلطاتهم وحقوقهم الطبيعية. فإذا ما تم ذلك فان الشخص الذي أجمعوا عليه يتمتع بالسيادة ويصبح بقية الأفراد رعايا له. وبالتالي مهما قام بأفعال أو تصرفات، لا يحق للأفراد الذين تنازلوا عن حقوقهم دون

إلزامه بشيء، أن يثوروا عليه أو يخالفوا أمره، وإلا اعتبروا خارجين عن العقد ناكثين للعهد (حلاوة 2005).

ونتيجة لذلك فإن السلطة عند هوبز، تكون دائما مطلقة. وأخيرا يرى هوبز أن الحاكم غير مقيد بأي قانون؛ لأنه هو الذي يضعه ويلغيه حسب هواه. وهو الذي يحدد معنى العدالة. وهكذا يبدو رأي كل من "بودان" و "هوبز" واضحا، فما دام الشعب قد تخلّى كليّة عن سلطته ونقلها إلى الملك، فلم يعد هذا الملك جزءا من الشعب، وإنما انفصل عنه وأصبح مستقلا عنه، بل وساميا عليه وأصبح هو صاحب السيادة الذي تحكم من فوق المجتمع السياسي كله. فعندما يقول بودان، " أن الأمير صاحب السيادة هو صورة الله في الأرض" فإن هذا التعبير يعني أن الأمير يسود الشعب كما يسود الله الكون (حلاوة 2005).

وعلى العكس من هوبز، انطلق لوك، في نظريته السياسية من واقعية تحقق التعاون بين البشر، لطبيعة فطرته المتأصلة في نفوسهم. ما يشير إلى عدم وجود تعارض بالضرورة بين تحقيق المصلحة الخاصة للفرد والمصلحة العامة للمجموعة. ولكن الزيادة في عدد السكان من جهة، ومحدودية المصادر المتاحة من جهة أخرى، فإن مصالح الأفراد قد تتضارب. الأمر الذي يحتاج إلى عملية تنظيم وتقنين. لذلك توجد الدولة التي يستقطع لها المواطنون، وليس الرعايا، جزءا من حقوقهم المستردة لتقوم دون تسلط عليهم، بل بموافقتهم المشروطة بحسن أدائها، بأداء وتنظيم شؤونهم (جرباوي وخليل 2008، 12).

لكن جان جاك روسّو، أحدث انقلابا في مفهوم السيادة، حيث قال: أن العقد الاجتماعي يعطي المجتمع السياسي سلطة مطلقة على كل أعضائه. هذه السلطة المطلقة التي تتولاها إرادة عامة تحمل اسم السيادة. والسيادة التي ليست سوى ممارسة الإرادة العامة التي لا يمكن أبدا التصرف فيها. وصاحب السيادة الذي هو كائن جماعي لا يمكن لأحد أن يمثله أو ينوب عنه سوى نفسه، ويضيف **روسّو**، إلى ذلك أن "السلطة العليا لا يمكن تقييدها، ذلك أن تقييد السلطة العليا معناه تحطيمها وأن "السلطة صاحبة السيادة ليست بحاجة إلى ضمانات بالنسبة لرعاياها" ويفسّر **روسّو**، العقد الاجتماعي بقوله: إن الالتزام الاجتماعي والخضوع للسلطة لا يمكن أن يكون أساسها القوة، ذلك أن تأسيس السلطة على القوة وحدها يعني إنكار فكرة الحق كلية . وينتهي **روسو**، إلا أن كل جماعة. سياسية لا يمكن تصور وجودها إلا باتفاق الأفراد فيما بينهم على الحياة في جماعة. هذا الاتفاق أو

العقد الاجتماعي لن يكون مشروعا في نظر **روسو**، إلا إذا صدر من أجماع الإرادات الحرة. فالسيادة إذن ليست سوى الإرادة العامة للمجتمع الذي أنشأه العقد الاجتماعي. والقانون هو التعبير عن هذه الإرادة العامة وليست هي الإرادة الجماعية لكل المواطنين، ولكنها إرادة الأغلبية، وهذا الخضوع لرأي الأغلبية هو أيضا أحد الشروط الضرورية للعقد الاجتماعي. لأن اشتراط الإجماع لكي يصبح القانون ملزما للجميع سوف يكون معناه الحكم على المجتمع بالعجز. ومن المعروف أن **روسو**، كان يؤمن بالديمقراطية المباشرة، أي لكي يمارس الشعب سيادته بشكل مباشر (حلاوة 2005).

ولقد كانت الأفكار التي طرحها **بودان، و هوبز، ولوك، وروسو**، وغيرهم من المفكرين، النواة التي تأسست حولها فكرة الدولة وسيادتها. لكن معاهدة – وستفاليا- الشهيرة عام 1648، هي التي أقرت احترام مبدأ السيادة بعد أن وقّعت الدول الأوروبية المتصارعة على تلك المعاهدة. فالدول ذات السيادة هي وحدها صاحبة الحق في عقد المعاهدات. وبذلك تكون المعاهدة قد دشنت مفهوم توازن القوى بين الدول الأوروبية. وكان المقصود بتوازن القوى: أن لا تسيطر دولة واحدة أو ائتلاف لمجموعة دول على السياسة الأوروبية. وأن تعمل الدول الأخرى على منع محاولات السيطرة، وذلك بالوقوف ضد الدولة التوسعية. وذلك حينما حاول – لويس الرابع عشر – ملك فرنسا أن يخرق مبدأ توازن القوى عن طريق توسيع ممتلكاته، تحالفت ضده الدول الأوروبية، وأجبرته على التراجع في معاهدة "اوترخت" سنة 1713 (سليم 2002، 53).

وفي ضوء مبادئ نظام وستفاليا الأربعة، فقد تم في هذه المعاهدة ترسيخ وجود الدولة وسيادتها الوطنية في أوروبا على أراضيها ومواطنيها ومواردها. والإقرار بمبدأ الاحترام المتبادل للسيادة. كما أخضعت المعاهدة الدول ذات السيادة للقانون الدولي. ولكن بمقدار ما تسمح به الدول وتلتزم به. كما تم التأكيد على استقلالية الدولة على الصعيد الداخلي والخارجي، دون أي تدخل أو سيطرة خارجية (المغيربي 2009).

وبذلك تكون معاهدة وستفاليا قد أرست قواعد القانون الدولي الحديث. وفي هذا الشأن قال د. ديب عكاوي: يرتبط مبدأ الوحدة الإقليمية لأراضي الدولة بمبدأ المساواة في السيادة واحترامها بين الدول. وعدم استعمال القوة أو التهديد بها في العلاقات الدولية وسلامة الحدود. وقد أشار الإعلان الخاص بمبادئ القانون الدولي الخاصة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الأمم

المتحدة عام 1970، إلى ضرورة منح وحدة أراضي الدول والاستقلال السياسي لها الحماية الكاملة غير المنقوصة. ويرتبط مبدأ سلامة الحدود ارتباطا وثيقا بمبدأ عدم استعمال القوة أو التهديد بها في العلاقات الدولية. وبمبدأ المساواة في السيادة بين الدول. ووفقا لميثاق عام 1970 جرى التأكيد على ما يلي " تلتزم الدول بالامتناع عن استعمال القوة أو التهديد بها ضد الحدود الدولية القائمة لأية دولة (عكاوي 2002، 98).

وهذه النصوص تنطبق إلى حد كبير مع ما جاء في نظام وستفاليا. ويقول د. محمد المجذوب، مفهوم سيادة الدول التامة، يعني أنها: لا تخضع في شؤونها الداخلية والخارجية لسيادة أو رقابة دولة أخرى، أنها دولة مستقلة في الداخل والخارج. وهذا هو الوضع الطبيعي الذي يجب أن تكون عليه كل دولة مستقلة حرة (المجذوب 1999، 17).

ويعقّب ستيفان كراسنر، على نظام وستفاليا بقوله: أن نظام السيادة الوطنية الكاملة، هو نموذج مثالي ولم يتحقق قط بشكل كامل. ذلك أن استقلال الدول كان دائما مقيدا بالالتزامات الدولية، أو بمظاهر التبعية والهيمنة. ومبدأ حرمة الحدود لم يحترم أيضا قط بشكل كامل (الصديقي 2003). أما **السيادة**، كمفهوم قانوني تعني: أنها صفة من صفات الدولة، قوامها الاستقلال القانوني، وهذه الصفة تتساوى الدول الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة جميعا في تمتعها بالسيادة. وبما يترتب على ذلك من مساواة أمام القانون الدولي وأمام الحقوق التي يرتبها لها هذا القانون. فهي بذلك تتمتع بالاستقلال القانوني. بينما السيادة كمفهوم سياسي تعني: القدرة الفعلية على تحقيق الاستقلال السياسي. أي على تحقيق الإرادة الحرة في المجال الدولي. ومن ثم الاشتراك الحر المباشر في صراع القوى الدولية. وهكذا يلتقي المفهوم السياسي للسيادة بمفهوم القوة في علم العلاقات الدولية (بدوي 1989).

ويمثل المفهوم السياسي أيضا، واقعا سياسيا معينا، وهو القدرة الفعلية على الانفراد بإصدار القرار السياسي في داخل الدولة وخارجها. ومن ثم القدرة الفعلية على الاحتكار الشرعي لأدوات القمع في الداخل، وعلى رفض الامتثال لأية سلطة تأتيها من الخارج. فهناك دول ناقصة السيادة وهي: التي لا تتمتع باستقلال كامل في مباشرة سيادتها الخارجية أو الداخلية أو كليهما معا. وذلك لخضوعها لسيطرة دولة أخرى خارجية أو منظمة أو هيئة دولية. مما يترتب على ذلك، مشاطرتها لتلك الدولة في ممارسة سيادتها الخارجية أو الداخلية أو الاثنتين معا (الظاهر 2010).

وفي البداية كان معيار الدولة يرجع إلى فكرة السيادة التي تتمتع بها الدولة. وكان المقصود بهذه السيادة: السلطة المطلقة والدائمة للدولة. فلا يقيدها إلا قواعد الدين والقانون الطبيعي. وقد ذهب الفيلسوف الانجليزي **هوبز**، إلى ما هو ابعد من ذلك في تفسير معنى السيادة، فذكر أنها مطلقة لا تتقيّد بشيء حتى الدين. ولكن فكرة السيادة في العصر الحديث، تطورت واتخذت مفهوما جديدا، إذ لم تعد مطلقة، فهي مقيدة في سيادتها الداخلية بمبادئ القانون الطبيعي وحقوق الأفراد الأساسية. وكذلك فهي مقيّدة في سيادتها الخارجية بقرارات الهيئات الدولية. وما تبرمه من معاهدات مع الدول الأخرى. وبصفة عامة تتقيّد بقواعد القانون الدولي العام. ويرى العلامة الألماني **Jellinek** أن " معيار الدولة يرتكز في استئثارها بحق وضع دستور منظم للدولة، ويحدد اختصاص سائر الأشخاص والهيئات الموجودة على إقليمها (ليله 1969، 152).

وخلاصة القول، نرى أن معظم الأدبيات التي عالجت مبدأ السيادة، تؤكد على أن هذا المبدأ ملازم للدولة القومية منذ نشوئها. ويعد ركنا أساسيا لا تقوم الدولة بدونه، بالإضافة إلى ركني: الشعب والأرض. ومن الناحية القانونية، فالسيادة صفة لصيقة تميز الدولة عن غيرها، وبالمقابل، هناك من يعتقد أن النظام الدولي المرتكز في أساسه على مبدأ السيادة القومية، يشكل المصدر الرئيسي لكل أشكال الفوضى والصراعات الدولية. وفي ذلك يقول والت روستو: "أن الصراعات والحروب تنبع في التحليل الأخير من استمرار اعتناق مبدأ السيادة القومية". وتبنّى المفكر الأمريكي ويوم، الرأي نفسه عندما أعلن أن الحروب لن تنتهي، طالما النظام الدولي قائم على تعدد الدول (مقلد 1993، 215).

وقد جرت في الواقع عدة حروب، سابقا، بين الدول القومية لأسباب متعددة، أهمها النزاع على الحدود، والتدخل في الشؤون الداخلية. ويجدر بنا الإشارة إلى أن مفهوم السيادة اختلط بغيره من المفاهيم المتشابهة، مثل الحرية والاستقلال وحق تقرير المصير. ويرجع هذا الخلط إلى أن السيادة تحتوي على هذه المفاهيم. ولكن كلا منها لا يعبّر عن السيادة، بل يعد مظهرا من مظاهرها. وأيضا هناك فرق بين السيادة والسلطة. فمفهوم السيادة اشمل من السلطة، فالسلطة هي ممارسة السيادة، فالسلطات متعددة ، بينما السيادة لا تتجزأ (حلاوة 2005).

وأخيرا، نقول رغم تعدد التعريفات التي يوردها الباحثون لمفهوم السيادة الوطنية، فإن بينها جميعا قاسما مشتركا يتمثل في النظر إلى السيادة باعتبارها، السلطة العليا للدولة في إدارة شؤونها، سواء

كان ذلك داخل إقليمها أو في إطار علاقاتها الدولية. وأن السيادة مفهوم أساسي من قواعد القانون الدولي المعاصر وهي: مدى قدرة الدولة على ممارسة سلطاتها الداخلية والخارجية بشكل مستقل.

ويعتبر مبدأ المساواة في السيادة بين الدول مبدأ معترفا به في القانون الدولي المعاصر. وقد أقرت بذلك كافة دول العالم في الاتفاقيات العديدة الثنائية منها والجماعية. فالإعلان الخاص بمسألة الأمن العام الموقع في 30 تشرين الأول عام 1943 بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين وبريطانيا والاتحاد السوفيتي، أكد على ضرورة إنشاء بأسرع ما يمكن منظمة دولية عامة لحفظ السلم والأمن الدوليين تكون مبنية على أساس مبدأ المساواة في السيادة بين كافة الدول (عكاوي 2002، 117).

وكذلك نصت المادة الثانية من ميثاق هيئة الأمم المتحدة بأن " تقوم هذه الهيئة على مبدأ المساواة بين جميع أعضائها"، وعلى أنه " ليس في الميثاق ما يسوغ للأمم المتحدة، أن تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما" (المجذوب 1999، 145). فعندما تكون الدولة عضوا في الأمم المتحدة، يعني ذلك أنها مستقلة وذات سيادة معترف بها. وبالتالي فمن حقها التمتّع بالمساواة في الحقوق والواجبات كباقي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. أي لا يحق لدولة أن تملي أرادتها على دولة أخرى.

ورغم النصوص الواضحة والإقرار الصريح بمبدأ المساواة السيادية بين الدول، في كافة المواثيق والاتفاقيات الدولية العديدة الثنائية منها والجماعية، غير أن الواقع يثبت عكس ذلك. فالدول غير متساوية سواء من حيث المساحة وعدد السكان والموارد؛ أو بالنسبة للتطور الصناعي والزراعي والاقتصادي والقوة العسكرية. وبالتالي فهي غير متساوية من حيث التأثير السياسي على مجريات الأحداث ونظام العلاقات الدولية المعاصرة. فالدول متساوية فقط من الناحية القانونية. ومساواة الدول وفقا لأحكام القانون الدولي لا تعتمد أبدا على وضعها وقوتها، فهي أطراف متساوية في العلاقات والاتصالات الدولية ومتساوية كأشخاص في القانون الدولي المعاصر (عكاوي 2002، 118).

وهذا يعني أن الدول ليست متساوية من الناحية السياسية. أي لم تعد الدولة فعليا قادرة على فرض سلطانها على أراضيها، ووضع القرارات الملزمة للجميع. بما يهيئ لها أن تكون قوة فاعلة في السياسية الدولية. فلا سلطة تعلو عليها ما لم تكن قد قبلتها بإرادتها. وقد أصبح التنظيم الدولي،

وعوامل أخرى، تحد بشكل كبير من حريتها. وخصوصا، الدول الضعيفة، لان الدول الكبرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية هي تتحكم فعليا في المنظمات الدولية (الزبيدي 2010).

فالولايات المتحدة تجاوزت تدخلاتها في شؤون الدول وتوجيه مجلس الأمن بالشكل الذي يخدم مصالحها، باعتباره جهازا سياسيا، إلى ممارسة الضغط على محكمة العدل الدولية كمؤسسة للقضاء الدولي. وقد تجلى ذلك بشكل صارخ أثناء نظر هذه المحكمة في الآثار القانونية المترتبة على بناء إسرائيل للجدار العازل في الأراضي الفلسطينية المحتلة (لكريني 2004، 78).

وقد أضيفت حجة قوية للولايات المتحدة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، للتدخل على نطاق واسع في الشؤون الداخلية للعديد من دول العالم، بذريعة مكافحة الإرهاب. وهذا الشعار استغلّته الولايات المتحدة في تكريس أولوية الأمن على حساب السلام، والحريات العامة. وأملت على الدول الأخرى الالتزام بتطبيق مبدأ "مكافحة الإرهاب" على أراضيها. وهذا مخالف لمبدأ السيادة الوارد في ميثاق الأمم المتحدة الذي ينص على: أنه لا يجوز لدولة أن تملي إرادتها على دولة أخرى عضوا في الأمم المتحدة.

وقد قصر ميثاق الأمم المتحدة المهام الرئيسية الخاصة بحفظ السلم والأمن الدوليين على مجلس الأمن . حيث شكّل هذا المجلس على أساس أن يجعل من القول الفصل في اختصاصه للخمسة الكبار. فهم فقط الذين يتمتعون فيه بمقاعد دائمة، ويملك كل عضو منهم حق الاعتراض أو النقض "الفيتو". (بدوي 1989، 260). فمجلس الأمن يستطيع أن يتدخل مباشرة آخذا المبادرة بعمل عسكري، أو يفوّض أو يبطل سلطاته العسكرية. حيث يكلف أجهزة الأمن الإقليمية بمباشرة عملها عند الحاجة لاستخدام القوة المسلحة. وتحظى الدول الحامية حينها بمساعدة بقية الدول الأعضاء. وهذا ما حدث في أزمة الخليج عام 1990 (آنييل 1999).

وبموجب المادة (27) من ميثاق الأمم المتحدة تقع على مجلس الأمن المسؤولية الرئيسة في تعزيز السلم والأمن الدوليين. ويحق له اتخاذ القرارات الملزمة استنادا إلى المادة (25) من الميثاق للدول الأعضاء. ووفقا للمادة (39) من الميثاق يقرر مجلس الأمن وقوع أي تهديد للسلم وأي إخلال بالسلام، أو وقوع عمل عدواني. ويحق له اتخاذ القرارات بشأن التدابير الزجرية ضد الدولة التي تخل بالسلام، أو ترتكب احد أعمال العدوان. ويمكن أن تتطلب استخدام القوات المسلحة، أي

استخدام القوات الجوية والبحرية والبرية. وغير ذلك من الأعمال لأجل حفظ السلام والأمن الدوليين، أو لإعادته إلى نصابه (عكاوي 2002، 272-273).

والأهم من ذلك، أن استخدام الوسائل الزجرية هو صلاحية مطلقة واستثنائية لمجلس الأمن الدولي. ومن أجل تطبيق الإجراءات المرتبطة باستخدام القوة المسلحة، فإنه يتوجب على الدول الأعضاء، بموجب المادة (43) من الميثاق، أن تضع تحت تصرف مجلس الأمن بناء على طلبه ووفقا لاتفاقات خاصة ما يلزم من القوات المسلحة. ولأجل مساعدة مجلس الأمن في تعزيز السلم والأمن الدوليين، ينص الميثاق في المادة (47) على إنشاء لجنة أركان حرب، تكون مؤلفة من رؤساء أركان الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن (عكاوي 2002، 272-273).

وتقول إيما ميرفي وآخرون (1997، 42) في هذا الشأن: "لقد أكدت الأحداث بعد حرب الخليج الثانية، أن الدولة القومية لم تعد تملك خيار الحرب واستعمال القوة في علاقاتها الدولية، في ظل النظام العالمي الجديد، دون أن تعرض نفسها للمساءلة والعقوبات الدولية من جانب الأمم المتحدة. فقد بات واضحا لجوء النظام الدولي إلى استخدام القوة المسلحة ضد الدول، أو القوى التي لا تلتزم بما يصدر عن المجتمع الدولي من قرارات، باستثناء "إسرائيل".

أما بريجينسكي، مستشار الأمن القومي الأمريكي الأسبق فيقول في كتابه الشهير "الاختيار" بأن المساواة السيادية كانت وهما منذ تأسست أول منظمة عالمية للدول المتعاونة، كرد فعل أعقب الحرب العالمية الأولى أي " عصبة الأمم" نتج عن المفهوم المجرد للسيادة المطلقة، منح كافة الدول الأعضاء حقوقا متساوية في التصويت. وقد تم التأكيد على هذا الحق في ميثاق الأمم المتحدة الصادر عام 1945، وهو حق التصويت في الجمعية العامة. بينما حق النقض في المجلس فهو ينحصر في الدول الخمس التي خرجت منتصرة من الحرب العالمية الثانية. وقد مثّلت هذه الصيغة اعترافا ضمنيا، بأن السيادة الوطنية كانت وهما للدول كافة، باستثناء القليل من الدول القوية جدا" (بريجينسكي 2004، 17).

وقد أكد على هذا الفهم بعدم المساواة في السيادة بين الدول مهاتير محمد، رئيس الوزراء الماليزي، قائلا: "إننا جميعا سواء في الأمم المتحدة، بيد أن خمس دول فقط تتمتع بهذه المساواة أكثر من باقي الدول. وعلى صعيد آخر تقوم سبع دول فقط "يقصد مجموعة الدول الصناعية السبع" بوضع

القوانين التي تؤثر في اقتصادات الدول الأخرى. أن مجموعة صغيرة من الأمم وضعت على كاهلها مسؤولية تقرير النظام العالمي الجديد" (حسن 2003، 81).

وقد عرّف سعيد الكركي مصطلح التدخل بأنه " تدخل دكتاتوري من طرف دولة في شؤون دولة أخرى، بقصد المحافظة على سلامة التراب الوطني والاستقلال السياسي لهذه الدولة" (الركراكي 1991). وهذا التعريف ينطبق على ما جرى في العراق، حيث استغلت الولايات المتحدة الأمريكية المادة رقم (51) من ميثاق الأمم المتحدة، في توجيه ضربات وقائية إلى الدول الرافضة لسياستها، بحجة حق الدفاع الشرعي عن النفس بموجب المادة (51) من الميثاق.

وفي هذا السياق يرى نعوم تشومسكي وآخرون (2003، 14) أن: "استخدام القوة المسلحة للقضاء على تهديد ملفق، أو متخيل بحيث يبدو اصطلاح "وقائي" وكأنه عمل عظيم. إن الحرب الوقائية، هي بكل بساطة الجريمة المطلقة التي أدينت في محاكمات نورمبرغ."

والجدير بالذكر أن مبدأ عدم التدخل لا يستبعد فقط، استعمال القوة، وإنما يمتد إلى كل شكل من أشكال الضغط والتدخل أو التوجه الذي يمس بشخصية الدولة. أو بأحد عناصرها السياسية والاقتصادية والثقافية. وفي الوقت الذي أكدت فيه العديد من الدول على أحقية محكمة العدل الدولية بالنظر في قضايا السلم والأمن الدوليين، والعدوان وتهديد السلم، باعتبارها هيئة قضائية دولية، فقد كرّست كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا الرجوع إلى مجلس الأمن في هذا الخصوص. ورغم كل الجهود المكثفة التي تبذل سواء من قبل الدول الضعيفة، أو فقهاء القانون الدولي، لم تتورع أمريكا عن التدخل العسكري السافر في الشؤون الداخلية لأكثر من دولة في العالم (لكريني 2004، 57-60).

لقد أحدثت الحرب العالمية الثانية تغييرا في مفاهيم عديدة، من ضمنها "سيادة الدول" و "الأمن القومي". وتراجعت نتيجة للمتغيرات المتسارعة التي أعقبت الحرب، مبادئ القانون الدولي. فبينما كان "مبدأ عدم التدخل" في الشؤون الداخلية للدول، يشكل ركيزة أساسية لحماية شخصية الدولة وسيادتها من كل تهديد أو اعتداء خارجيين، وفقا لمبادئ القانون الدولي، بات مبدأ التدخل في شؤون الدول الأخرى من قبل الدول الكبرى، السمة المميزة للسياسة الدولية في هذا العصر، وكأن هذا المبدأ غير وارد في المواثيق الدولية.

ويقول في هذا الشأن بركات، الروف والحلوة (1989): من الناحية الفعلية لا يوجد سيادة مطلقة تامة للدول، سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي، بسبب تداخل الدول مع بعضها البعض. حتى أن أقوى دول العالم، لا تتمتع بسيادة مطلقة. فهي تخضع في علاقاتها مع الدول الأخرى لبعض قواعد المنظومة الدولية. فالدول لا تتمكن بمفردها من التحكم في علاقاتها الخارجية، وأن الكثير من دول العالم المعاصرة التي توصف بأنها تتمتع بسيادة خارجية تامة من وجهة نظر القانون الدولي، تخضع في حقيقة الأمر لتبعية الدول الكبرى التي تعتمد عليها عسكريا واقتصاديا..

مفهوم الأمن القومي:

يعتبر الأمن القومي من المسائل الحساسة والهامة لأي دولة، لأن المس به يهدد مستقبل الدولة، وربما يؤدي الشعور بالخطر على أمنها إلى إعلان حالة الحرب أو المبادرة إلى اشعالها، كخطوة استباقية. ولذلك تحرص الدول، في كافة العصور، على توفير متطلبات الدفاع عن أمنها القومي وسيادتها، من قوات عسكرية بأنواعها المتعددة، بما في ذلك السلاح النووي لاحقا. بالاضافة إلى الأجهزة الأمنية المختلفة، من أجل حماية الجبهة الداخلية، لأن الأمن الداخلي جزء لا يتجزأ من الأمن القومي الشامل. ولكي تزود هذه الأجهزة القيادتين السياسية والعسكرية بالمعلومات الدقيقة وتقدير الموقف على الصعد السياسية والعسكرية والأمنية. ومع تطور مفهوم الأمن القومي وشموله لجميع مناحي الحياة، أصبح لزاما على الأجهزة الأمنية والمدنية في الدولة تغطية احتياجات القيادة السياسية من المعلومات في مختلف الميادين.

والهدف من توفير المعلومات الدقيقة والشاملة هو تمكين القيادة السياسية من اتخاذ القرارات المناسبة، ووضع الإستراتيجية الشاملة لمواجهة التحديات والمخاطر القائمة والمحتملة على المستويين الداخلي والخارجي. ومن هنا يمكن إدراج مفهوم الأمن القومي ضمن القضايا الإستراتيجية لأنه يشمل الأبعاد العسكرية والسياسية والاقتصادية، ودراسة إمكانيات الدولة ومواردها وقدراتها ومراعاة المتغيرات الدولية والنظام الدولي والتحالفات القائمة.

ويرتبط مفهوم الأمن القومي، غالبا، ببنية النظام الدولي ويتطور أو يتغير بناء للمتغيرات التي تطرأ على النظام الدولي، وتبعا للاختلال في موازين القوى. ولذلك من الصعب تحليل الأمن القومي إلا في إطار السياسة الدولية. وعليه فإن العوامل الدولية والإقليمية تتداخل في بلورة مفهوم الأمن القومي، ومكوناته، ومصادر تهديده.

نشأة وتطور مفهوم الأمن القومي:

ظهر مصطلح "الأمن القومي" في العصر الحديث مع بداية ظهور الدولة القومية في أوروبا، حيث صاحب هذا المفهوم، الإعلان عن ولادة الدولة القومية في صلح "وستفاليا" عام 1648. ولكن مدلول المفهوم تم تداوله آنذاك في إطار المصلحة القومية، ويتضح هذا الاستخدام في مؤلفات ثلاثة كتاب عاصروا تلك الفترة وهم: "جون بودان" الذي يقول: "المحافظة على الممالك والإمبراطوريات وعلى جميع الشعوب رهن بعد الله بالأمراء الصالحين والحكام الحكماء، فمن الحكمة أن يعاونهم كل منا حتى ينجحوا في نشر (الصالح المشترك) على الناس عامة".

ويتساءل "جرويتمس" في مؤلفه " الحرب والسلام" عن الأسباب التي تدعو الدولة إلى شن حرب ضد دولة أخرى، ويصل إلى حقيقة أن الحرب سببها وقوع ضرر ما (للمجموع)". أما الكاردينال ريشيلو،:" فإنه يؤكد على ضرورة تحصين الدولة لحدودها تحصينا كاملا لضمان (حقوق مصالح المجموع)" (الحديثي 2002، 98).

نلاحظ من خلال النصوص المذكورة آنفا، أنه تمت الإشارة فيها بوضوح إلى مصطلحي "الأمن القومي" و "المصلحة القومية" دون ذكرهما حرفيا، فالمحافظة على الممالك والإمبراطوريات والشعوب، ونشر الصالح المشترك، وأن سبب الحرب وقوع ضرر ما للمجموع، وتحصين الدولة لحدودها لضمان حقوق مصالح المجموع. كل هذه التعبيرات تجسد بوضوح المعنى الحقيقي لمفهومي "المصلحة القومية والأمن القومي"، وبالتالي الدفاع عن سيادة الدولة، لأن تحصين الحدود يحتاج إلى امتلاك عناصر القوة، والمصلحة القومية للممالك والشعوب تتطلب مشاركة الجميع لمساعدة الحكام في تحقيقها.

وحتى عهد قريب كانت الحدود وتضارب المصالح سببا في العديد من الحروب بين الدول القومية. واذا عدنا إلى جذور البحث عن سبل تحقيق الأمن القومي والمصلحة القومية، نجد أن كثرة الحروب في أوروبا، كانت السبب الحقيقي الذي فرض على رجال الفكر والسياسة ضرورة دراسة أسباب نشوب الحروب وكيفية تفاديها، فلجئوا إلى صياغة عدة نظريات في العلاقات الدولية، حاولوا من خلالها معالجة هذه الوسائل. وقد تطرقنا إلى بعضها في سياق الإطار النظري للدراسة.

وفي هذا المجال يقول مورغنثاو،: وهكذا تصبح المصلحة القومية هي البقاء الذي يعني وحدة أراضي الدولة ومؤسساتها السياسية وثقافتها، فالمصلحة القومية، هي جوهر السياسة وتعني القوة

التي تمثل جوهر الأمن القومي للدولة وهو على رأس الأولويات. وهيغل، يرى أن تحقيق المصلحة القومية هو الهدف الأعلى الذي يحكم العلاقات الدولية. أما ميكافيللي، فقد أكد على حاجة الحاكم إلى تبني مقاييس أخلاقية تختلف عن تلك التي يتبناها الفرد العادي، وذلك لضمان أمن الدولة وبقائها. ويعتقد أيضا أن السياسة هي صراع على المصالح (دورتي وبالتسغراف 1995، 62، 70).

أما عن أول استخدام رسمي لمصطلح "الأمن القومي" فقد كان في أعقاب الحرب العالمية الثانية عام 1947، عندما أنشأت الإدارة الأمريكية هيئة رسمية تحت اسم "مجلس الأمن القومي الأمريكي"، أنيط به بحث كل الأمور والأحداث التي تمس الكيان الأمريكي وتهدد أمنه (الطويسي 1998، 86). وقد وضع ذلك الاهتمام الخطوة الأولى لاهتمام صانعي القرار السياسي بالأمن القومي باعتباره ظاهرة سياسية تحليلية، يحققون من خلالها ما يسعون إليه من أهداف إبان تلك الفترة في ظل تزايد معدلات الصراعات. وقد أصبح مستشار الأمن القومي للإدارة الأمريكية من الشخصيات المحورية في رسم الإستراتيجية والسياسة الأمنية للولايات المتحدة الأمريكية. وبالرغم من ذلك، فإن بعض القيادات الأمريكية لا زالت تستخدم مصطلح "المصلحة القومية" في أكثر من مناسبة.

فالرئيس الأمريكي الأسبق جونسون، قال " إذن كيف يمكن أن نخلص إلى أن حرب فيتنام كانت تخدم المصلحة القومية الأمريكية (جارنم 1997، 14). أما السناتور جون ماكين، المرشح الجمهوري السابق للانتخابات الأمريكية فيقول "ويتمثل العمل الوحيد المسؤول اليوم، أمام أي مرشح للرئاسة في التطلع إلى الإمام وتحديد الوضع الاستراتيجي في العراق، الذي من شأنه حماية المصالح القومية للولايات المتحدة."[3].

أما بالنسبة لتطور مفهوم الأمن القومي، لا يستطيع أي باحث دراسة هذا الجانب إلا في إطار السياسة الدولية، ووفقا لبنية النظام الدولي. ففي البداية كان مفهوم الأمن القومي يعني حماية الدولة لحدودها من أي غزو خارجي، ولهذا ارتبط هذا المفهوم بالقوة العسكرية وتوزيع مصادرها. وقد ساد هذا المفهوم العسكري للأمن القومي في ظل نظام متعدد الأقطاب ومبدأ توازن القوى، حيث كانت الحروب بين الدول القومية هي السمة الغالبة على ذلك النظام.

---

[3] كما وردت في جريدة الايام، فلسطين في 2008/2/17.

وبعد الحرب العالمية الأولى، بدأ الصراع الأيديولوجي بين الولايات المتحدة الأمريكية والغرب الرأسمالي من جهة، والاتحاد السوفيتي والمنظومة الاشتراكية من جهة أخرى. واستمر سباق التسلح واستقطاب الدول من قبل الطرفين حتى نشوب الحرب العالمية الثانية التي تمخّضت عن تحول النظام الدولي إلى ثنائي القطبية. وقد تأثّر بذلك مباشرة مفهوم الأمن القومي، وخصوصا، حين نشأ نظام توازن الرعب النووي، إذ أدركت القوتان العظميان (الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي)، أن نشوب حرب يتم استعمال الأسلحة النووية فيها أمر مستحيل ذلك أن الحرب ستسفر عن تدمير الدولتين معا، بالإضافة إلى دول أخرى مجاورة وسقوط ملايين الضحايا. وهذا الوضع فرض على القطبين الاتفاق على بعض القواعد التي تحكم العلاقة بينهما. والبعض الآخر تم التوصل إليه ضمنا كما أوردها د.محمد السيد سليم (2002، 563-565)، وفيما يلي أهم هذه القواعد:

1. أن لا يتحدّى كل من الدولتين الآخر بشكل مباشر في منطقة نفوذه، حيث اعتبرت أمريكا اللاتينية، مثلا، منطقة نفوذ أمريكية وشرق أوروبا منطقة نفوذ سوفيتية وما عدا ذلك اعتبرت باقي مناطق العالم مناطق نفوذ مفتوحة للتنافس بين العملاقين. ولكن ضمن حدود معينة، أي أن هناك خطوطا حمراء لا يسمح بتجاوزها.

2. الالتزام المتبادل بعدم مفاجأة الطرف الآخر ويتحقق ذلك بواسطة نظام الاتصال، يتعرف من خلاله كل طرف على نوايا الطرف الآخر. وقد كانت أزمة الصواريخ الكوبية سنة 1962 سببا في الاتفاق على هذه القاعدة، حيث أن الاتحاد السوفيتي فاجأ الولايات المتحدة بنصب صواريخ في كوبا تبعد (95) ميلا عن الأراضي الأمريكية، والتزاما بهذه القاعدة قامت الولايات المتحدة بأخطار الاتحاد السوفيتي بأنها قامت بتلغيم الموانئ الأمريكية سنة 1972. وقد استفادت الدول الصغيرة والنامية من نظام ثنائي القطبية، حيث توفر لها حرية الحركة واستغلال حاجة القطبين إلى ضم دول لهما من اجل نشر قيمه ومبادئه وتوسيع دائرة نفوذه.

وبالمقابل نشبت بين القطبين حرب، اشد خطورة بنتائجها من الحربين العالمية الأولى والثانية، وهي ما عرفت بـ "الحرب الباردة" وكانت تدار الحروب بالوكالة وليست بين القطبين مباشرة. وقد أدت هذه الحرب إلى سقوط الاتحاد السوفيتي وتفككه وانهيار المنظومة الاشتراكية وتحول النظام الدولي إلى أحادي القطبية، التي تربعت على قمته الولايات المتحدة الأمريكية، وتأسس في ضوء ذلك نظام دولي جديد بكل ما تعنيه الكلمة من معنى. وبرز مع قيام هذا النظام ما يعرف اليوم بـ

"العولمة" التي توصف لدى عدد من الباحثين بـ "الأمركة" ومنهم على سبيل المثال **جوناثان كيرشنر** (Kirshner 2006, 8) يقول: "ليس من المستغرب القول بأن "العولمة" و "الأمركة" هما مترادفان وان الفصل بينهما ليس دائما عملا سهلا أو واضحا. ونتيجة لذلك فان بعضا من ردود الفعل العنيفة ضد العولمة تعبّر عن نفسها من خلال العداء لأمريكا." وبهذا فقدت الدول الصغيرة هامش التحرك الذي كان لديها في ظل نظام ثنائي القطبية.

ومن الطبيعي أن هذا النظام الجديد احدث انقلابا في المفاهيم السائدة ومنها، الأمن القومي وسيادة الدول. فبعد أن كان يغلب الطابع العسكري على الأمن القومي ، أصبح له مفهوما شاملا ومستويات متعددة وأهدافا وأدوات مختلفة. وقد كان للتعريف الذي جاء به روبرت ماكنمارا، في الستينيات، أثرا بالغا في تغيير النظرة إلى مفهوم الأمن القومي، حيث ركز على البعد الاجتماعي للمفهوم ولخصه بالتنمية الشاملة علاوة على القوة العسكرية.

حتى أن طبيعة النظام الدولي انعكست على الميزانية الدفاعية للدول، فبعد انهيار الاتحاد السوفيتي، اتجهت كل الدول الأوروبية إلى تخفيض ميزانياتها الدفاعية بين 35-40%، كما انخفضت ميزانية حلف شمال الأطلسي بنسبة 10% (يونس 1999، 80).

تعريف الأمن القومي:

نشير باختصار إلى أن مصطلح الأمن القومي يحتوي لغويا على كلمتين، الأمن: وهي نقيض الخوف وتعني الطمأنينة، والقومي: والمقصود بها الدولة القومية، وذلك حسب حجم الدولة ونظامها السياسي. وقد ورد مفهوم الأمن القومي، كما اشرنا في سياق هذه الدراسة، على نحو شامل في عدة آيات من القران الكريم قبل ما يقارب خمسة عشر قرنا.

أما من حيث تعريف الباحثين لمصطلح "الأمن القومي"، فلا يوجد حتى الآن، اتفاق على تعريف ثابت له لأنه ظهر حديثا في ميدان العلوم السياسية وكان يستخدم في إطار مفهوم المصلحة القومية. وهو أيضا مفهوم متغير، يختلف من عصر إلى عصر، وذلك لارتباطه بطبيعة النظام الدولي غير الثابتة. ويتأثر التعريف بشخصية الباحث، من حيث تخصصه الأكاديمي، أو انتمائه الحزبي، أو حسب وظيفته، سواء كانت عسكرية سياسية أمنية. وكذلك يختلف من دولة لأخرى، ويعتمد ذلك على موقعها ومساحتها ومواردها وقوتها العسكرية والتكنولوجية وغيرها من العوامل. فعلى سبيل المثال، لا يمكن النظر للأمن القومي الأمريكي كما هو الحال بالنسبة للصومال أو غيرها من الدول.

وللأسباب الانفة الذكر تعددت وتباينت تعريفات الأمن القومي، ولكن هناك قواسم مشتركة بينها. تعريف دائرة المعارف البريطانية: "الأمن القومي يعني حماية الأمة من خطر القهر على يد قوة اجنبية أو دفع العدوان عن دولة معينة والمحافظة على كيانها، وضمان استقلالها والعمل على استقرار أحوالها الداخلية" (احمد 2009). وهو تعريف من منظور إستراتيجية الحماية من الخطر الخارجي، ويعني الاعتماد على القوة العسكرية.

لكن روبرت ماكنمارا وزير الدفاع الأمريكي الأسبق قدّم تعريفا أكثر شمولا من تعريف دائرة المعارف البريطانية، حيث ربط الأمن القومي بالتطور والتنمية:

ويعتقد البعض أنه لا يمكن أن يتوفر الأمن القومي للدولة بمجرد إحساسها بأنها قادرة على تحسين أوضاعها في المستقبل، وإنما لا بد لها من تحقيق التنمية على مختلف المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وهذا من شأنه تعزيز مفهوم الأمن القومي الشامل.

ويرى الباحث أن الأمن القومي هو الإستراتيجية الشاملة لكافة مكوناتها العسكرية والأمنية والمادية والمعنوية، على المستويين الداخلي والخارجي لمواجهة التحديات والمخاطر والتهديدات للأمن القومي وسيادة الدولة في الحاضر والمستقبل، وذلك في ضوء إدراك الدولة لمصادر التهديد وتحديدها وترتيبها حسب الأولوية لضمان أمنها واستقلالها وحماية شعبها. وضرورة توظيف كافة الطاقات والإمكانات المتاحة والعمل باستمرار على تطويرها وتنميتها لمواكبة التقدم العلمي والتكنولوجي في العالم، بناءاً على تخطيط علمي ومدروس حتى تستطيع الدولة الاعتماد على الذات أولا، ثم التعاون مع الدول الأخرى على قدم المساواة من أجل تحقيق المصالح المشتركة، ولتعزيز قدرات الدولة وفرض حضورها في الساحة الدولية بصورة مستقلة. مع الأخذ بعين الاعتبار البيئة الإقليمية والدولية وقدراتها من كافة النواحي قبل اتخاذ أي قرار، على أن يكون للشعب مشاركة سياسية حقيقية في صنع القرار، وضرورة الاطمئنان قبل كل شيء على الجبهة الداخلية من أي اختراق خارجي.

وهناك عدة قواسم مشتركة بين التعريفات المختلفة. مثل، حماية الدولة ومواطنيها والدفاع عن مصالحها العليا، ووجود عدة أبعاد للأمن القومي، أي لم يعد يقتصر على البعد العسكري. ودور المتغيرات الإقليمية والدولية في صياغة التعريف، وضرورة رسم السياسات ووضع البرامج والخطط المستندة إلى معلومات دقيقة. وهذا يقتضي أن تشارك كافة مؤسسات الدولة العسكرية

والأمنية والاقتصادية والدبلوماسية وغيرها لمواجهة أية تحدّيات بالإضافة إلى دور الشعب بالمشاركة في صنع القرار.

وفي ضوء هذا الإطار الشامل لمفهوم الأمن القومي، يمكن إدراجه ضمن الدراسات الإستراتيجية. وفي هذه الأيام يكون لدى الدولة مراكز أبحاث ودراسات إستراتيجية وإحصائية. بالإضافة إلى المعلومات الاستخبارية التي تزودها الأجهزة الأمنية للقيادة السياسية.

ومن ناحية أخرى، فان "مصطلح الأمن القومي" يتداخل مع مفاهيم أخرى مثل: المصلحة القومية، والإستراتيجية الأمنية، والأهداف الوطنية، والإستراتيجية الوطنية. ولكن التداخل المباشر يظهر بين مفهومي "الأمن القومي" و"المصلحة القومية" وكأنهما مفهومان مترادفان إلى حد كبير في المعنى (بريجينسكي 49،2004).

ويختلف العلماء ايضا في تعريفهم للمصلحة القومية، فمثلا يرى **روزناو**: "إن المصلحة القومية – كأداة تحليلية – تُستخدم لوصف وشرح وتقويم مصادر وكفاءة السياسة الخارجية لدولة ما". بينما يعرفها مورغنثاو ، بأنها ترتبط بقضية البقاء القومي". وهذا التفسير للمصلحة القومية، ينسجم مع تعريف هنري كيسنجر، وهو "أي تصرفات يسعى المجتمع عن طريقها إلى تحقيق حقه في البقاء" (أحمد 2009). ويفترض مورغنثاو، إن مفهوم المصلحة القومية يعني: وجود صراع مستمر ووجود تهديد دائم بالحرب، يتم تحجيم آثارهما من خلال التوفيق المستمر للمصالح المتضاربة بالوسائل السلمية (الدبلوماسية). ومع ذلك فانه يوصي بالتدخل العسكري أينما وحيثما يكون ذلك ضروريا. وقد حاول ويلفرز دمج مفهومي "المصلحة القومية" و "الأمن القومي" في مصطلح واحد هو "مصلحة الأمن القومية" ، ويرى عبد المنعم المشاط (1983، 4)، إن الاهتمام بالمصلحة القومية ينحصر في منهاج صناعة القرار. بينما الأمن القومي متعدد المناهج ويتطلب سياسيا تعبئة جميع الطاقات الإنسانية والموارد الطبيعية، وليس فقط طاقات وموارد صنّاع القرار، كما هو بالنسبة للمصلحة القومية.

أبعاد الأمن القومي:

فبعد ان كان مفهوم الأمن القومي التقليدي ينحصر، باختصار شديد، في حماية الدولة وحدودها على الصعيدين الداخلي والخارجي، معتمدا في ذلك على القوة العسكرية والأمنية بمختلف أشكالها. أصبحت النظرة إلى هذا المفهوم، في هذا العصر، تتضمن أبعادا أخرى وأهمها:

1. **البعد السياسي**: وهو العنصر الأساسي للأمن القومي؛ لأنه يتجسد في الحفاظ على كيان الدولة، من خلال تحديد كيفية تنظيم وإدارة قوى الدولة ومواردها. وهو ذو شقين، الأول: داخلي أي السياسة المتبعة لإدارة المجتمع والتغلب على مشاكله، وهذا يستدعي التعرف على الاتجاهات والقيم والأفكار المسيطرة على الحياة السياسية في الدولة. ويتمثل ذلك في تعدد الأحزاب وتنظيماتها ومدى قوتها، والقوى السياسية الأخرى، والطوائف الشعبية المختلفة لمعرفة الأهداف المعلنة واستنتاج الأهداف غير المعلنة. أما الشق الثاني فهو خارجي، والمقصود به إدارة مصادر القوة للدولة، بهدف التأثير وفرض الحضور في المجتمع الدولي، وفي سياسات الدول الأخرى لتحقيق مصالح الدولة في الحفاظ على سيادتها وأمنها القومي دون الخضوع لأي ضغوط خارجية. ويلعب الجهاز الدبلوماسي وكفاءته، بالإضافة لمصادر القوة الأخرى، دورا مهما في إقامة العلاقات الدولية والإقليمية، وعضوية الأحلاف وعقد المعاهدات والاتفاقيات، وحشد الرأي العام بما يخدم الأهداف الوطنية للدولة.

2. **البعد الاقتصادي**: وفي الحقيقة يعتبر هذا البعد الأساسي الذي تعتمد عليه الأبعاد الأخرى. فعلى الرغم من أهمية البعد السياسي، إلا أن القوة الاقتصادية توفر للدولة ثقلا سياسيا على المستويين الإقليمي والعالمي. وهو الركيزة الحيوية للقوة العسكرية لتأمين احتياجاتها من المعدات والأجهزة اللازمة، وكذلك توفر للشعب احتياجاته ورفاهيته وسبب تقدمه العلمي. وقد انهار الاتحاد السوفيتي عندما انهار اقتصاده. ويعتمد البعد الاقتصادي على عدة عناصر: الزراعة، والصناعة، والموارد الطبيعية، والتجارة، والمال وتوفير المناخ الأمن للاستثمار.

3. **البعد العسكري**: يعتبر من اخطر أبعاد الأمن القومي. لأنه إذا لم تمتلك الدولة القوة العسكرية، لا تستطيع الدفاع عن أمنها القومي وسيادتها، وتتعرض للمخاطر والتهديدات التي تؤدي إلى انهيارها ووقوعها تحت النفوذ أو الاحتلال العسكري، أو حتى إلى اقتسامها مع دول أخرى.

4. **البعد الاجتماعي**: ويهتم هذا البعد بالإنسان والمجتمع، وحمايته من الآفات الاجتماعية كالمخدرات وغيرها، والحفاظ على النسيج الاجتماعي من التفكك، وبخاصة، إذا كان في الدولة طوائف متعددة وتوفير الخدمات والاحتياجات الضرورية، كالصحة والتعليم، ودراسة أسباب الهجرة الداخلية والخارجية، ووضع الحلول الملائمة لها.

5. **البعد الجيو بوليتيكي Geo-Polotic**: يتأثر الأمن القومي للدول بهذا البعد تأثرا مباشرا. فالدول الكبرى تحاول السيطرة على مناطق ذات مواصفات جغرافية مميزة، سواء من حيث الموقع الاستراتيجي، أو وجود الموارد الطبيعية كالنفط. لذلك ينبغي دراسة مزايا وعيوب الموقع الجغرافي للدولة؛ من اجل اكتشاف النقاط التي يمكن ان تؤدي إلى التصادم مع دول أخرى ليتم الاستعداد لها مسبقا حتى لا يتعرض الأمن القومي للخطر. وعناصر هذا البعد تتضمن بالإضافة إلى الموقع الجغرافي، مساحة وشكل الدولة وعدد سكانها، وقرب أو بعد الموارد الطبيعية من الحدود وتوزيعها، والمنافذ البرية والبحرية للدولة وطول السواحل ومدى صلاحيتها للاستغلال في الأنشطة الاقتصادية. وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذا البعد تتراجع أهميته، في عصر العولمة، أمام الجغرافيا الاقتصادية نتيجة للتقدم التكنولوجي في مجال الاتصالات والمعلومات.

وقد شكّل الموقع والموارد الطبيعية السبب الحقيقي لمعظم الحروب بين القوى الطامعة في المميزات الجيوبوليتيكة للموقع أو بين القوى الإقليمية المالكة لها، أو بتوجيه من القوى العالمية أحيانا. وكانت صور السيطرة في الماضي، الاحتلال العسكري للمنطقة أو إخضاعها للنفوذ السياسي أو التبعية الاقتصادية. فدراسة الحقائق الجغرافية من كافة الجوانب للدولة، إما أن تستغل أهميتها بالشكل الأمثل، أو أن تتخذ الإجراءات الوقائية حيال ضعفها. فإذا لم تراع كل هذه الأمور ستشكل خطرا كبيرا على سيادة الدولة وأمنها القومي.

ولا شك أن هناك أبعادا أخرى للأمن القومي، لا تقل أهمية عن الأبعاد سالفة الذكر في ظل المفهوم الشامل للأمن القومي، كالثقافة والبيئة والإعلام والتكنولوجيا وغيرها، والتي سيتعرض لها الباحث في فصل تأثير العولمة على السيادة والأمن القومي.

وتأسيسا على ما تقدم، فان مكونات الأمن القومي، تجاوزت كثيرا المفهوم العسكري له، وأصبح يشكل مفهوما اجتماعيا. حتى أن "مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي "الذي انعقد في باريس عام

1990، طلب من دوله الأعضاء، تبني قيما مشتركة تشمل حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون، والعدالة الاجتماعية، والاقتصاد الحر" (الياس 2003، 275).

مصادر التهديد للأمن القومي:

إن إدراك مصادر التهديد للأمن القومي، وتصنيفها وترتيبها حسب الأولوية، على المستويين الداخلي والخارجي من أهم مكونات الأمن القومي في أي دولة تسعى إلى حماية كيانها وتوفير الأمن لشعبها. فأية دراسة لمسألة الأمن في أي منطقة من العالم تتطلب تحديد مصادر تهديد الاستقرار فيها. فإذا لم تدرك الدولة مصادر التهديد التي يمكن أن يتعرض لها أمنها القومي، في الحاضر والمستقبل، يصبح كيانها ومستقبلها ومستقبل شعبها مهددة بالخطر الحقيقي، لان الدولة في هذه الحالة تكون غير مستعدة لمواجهة أية احتمالات، ولم تأخذ في الحسبان هذه التهديدات، وبالتالي لا تُعد الخطة والإستراتيجية اللازمة لحماية أمنها القومي.

وإذا أدركت الدولة مصادر تهديد الأمن القومي، يمكنها التغلب على التهديدات قبل حدوثها. وما يساعد أيضا على تجاوز العقبات أمام تحقيق الأمن القومي، وضوح الأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها، كي لا تتصرف بردة الفعل أو القيام بخطوات ارتجالية غير محسوبة العواقب.

وغالبا، تكون مصادر التهديد الداخلية أكثر وضوحا من المصادر الخارجية للتهديد، التي قد تكون مباغتة. وهذا ينتج بشكل أساسي، أما بسب نقص المعلومات الاستخبارية الدقيقة، أو عدم القدرة على تحليلها لتقدير الموقف واتخاذ القرار المناسب.

وهذا الوضع الجديد، يفرض على الباحثين والمفكرين والسياسيين والخبراء الأمن بين العرب، ضرورة إعادة دراسة مصادر التهديد الحقيقية، الداخلية والخارجية، في الحاضر والمستقبل، للأمن القومي العربي، بمختلف مستوياتها وإبعادها وبأدوات تحليلية علمية وموضوعية تراعي المتغيرات الدولية في ظل العولمة؛ وذلك بهدف التوصل إلى رسم إستراتيجية شاملة وتقديم الخيارات والبدائل لصانعي السياسة تساعدهم في اتخاذ القرارات الصائبة لمواجهة المشكلات والتحدّيات للأمن القومي قبل حدوثها.

فمعظم الأدبيات التقليدية التي تناولت الأمن القومي، تركز على البعدين العسكري والأمن ي في وظائف الدولة، كأداة لحماية الأمن القومي، وهي غالبا ما تستخدم للدفاع عن الأنظمة الحاكمة، التي تؤمن بأن السيادة والأمن القومي، تعني فرض السلطة المطلقة للدولة على شعبها، ولا تعير اهتماما لمعاني الاستقلال والسيادة وكرامة المواطن وحريته. وعلى سبيل المثال، فإن إهمال الحكام العرب لأهمية البعدين الاجتماعي والإنساني، أدى إلى تفجر الثورات الشعبية منذ مطلع عام 2011. ولا زالت الساحة العربية تشهد، حتى اليوم، المزيد من هذه الثورات المنادية بإسقاط الأنظمة.

وفي تقدير الباحث أن هذه الثورات سوف تُحدث تحولا في بعض جوانب مفهوم الأمن القومي ومصادر تهديده. فقد أثبتت هذه الأحداث أن الاهتمام بالإنسان وتأمين احتياجاته الأساسية من الأمن والغذاء والصحة والحرية والثقافة والتعليم، تعتبر من أهم مكونات الأمن القومي. فالإنسان هو الذي يعمل ويخطط وينفذ ويعلّم ويقاتل دفاعا عن الوطن. فإذا توفر له ما يحتاج ليعيش حياة كريمة، يصبح انتماؤه وولاؤه للوطن ومستعد للتضحية من اجله، وهذا يتفق مع الفكر الليبرالي.

مجالات مصادر التهديد للأمن القومي:

تنقسم مجالات مصادر التهديد القومي إلى مستويين: الداخلي والخارجي.

أما المستوى الداخلي لمصادر التهديد فانه يأخذ أشكالا وأساليب متعددة مثل: ضرب النسيج الاجتماعي للشعب، من خلال تأليب الطوائف ضد الدولة وإثارة الأقليات، كحالة الأقباط في مصر، والأكراد والشيعة في العراق، بهدف ضرب الاستقرار الداخلي الذي يعتبر جزءا مهما من مكونات الأمن القومي.

أما مصادر التهديدات الخارجية فإنها تتمثل في تهديد قوى أجنبية بالاعتداء على أراضي الدولة ومصالحها في الخارج، فهو أعلى درجات مصادر التهديد للأمن القومي للدولة. أو احتضان دولة أجنبية لقوى معارضة منشقّة، تستخدمها كورقة ضغط على حكوماتها، بين فترة وأخرى، من خلال إثارة مشاكل في داخل الدولة. وتنقسم المصادر الخارجية إلى قسمين: رئيسية وثانوية. أما مصادر التهديد الرئيسية، تفترض المواجهة المباشرة والسريعة، غير أن المصادر الثانوية يمكن تأجيلها لحين معالجة المصادر الرئيسة. ولا يجوز ترك مصادر التهديد الخارجية الثانوية بدون حل، فربما تتحول إلى مصادر تهديد رئيسة.

وتلجأ الدول أحيانا إلى استغلال مصادر التهديد الخارجية، للتغلب على مشاكلها الداخلية، كمبرر لممارسة الإجراءات القمعية ضد أبناء شعبها المطالبين بحقوقهم. وبعض الدول تختلق مصادر تهديد خارجية لحشد التأييد الداخلي من اجل الوقوف خلف القيادة الموجودة ودعمها.

وهناك مصادر تهديد خارجية، على قدر كبير من الخطورة على الأمن القومي، وقد لا يلمسه أفراد الشعب بشكل مباشر، مما يؤثر على عدم مقدرة الدولة على اتخاذ قرار مستقل على مستوى السياسة الخارجية، وعلاقاتها الدولية، وهو وجود تبعية سياسية. وينعكس أيضا على وضع الدولة الداخلي بحيث لا تملك حرية استغلال مواردها الطبيعية وثرواتها وتسخيرها في خدمة مصالح الدولة العليا على نحو يخدم أبناء شعبها ويساهم في تطوير اقتصادها وخططها التنموية، بحيث تصبح تابعة اقتصاديا. ويؤثر ذلك على الأبعاد الأخرى للأمن القومي لأنها تعتمد على القاعدة الاقتصادية التي تعتبر من أهم مكونات الأمن القومي، لان انهيار الاقتصاد يؤدي إلى سقوط النظام السياسي، كما حدث لدولة عظمى مثل الاتحاد السوفيتي.

ففي ظل اقتصاد قوي يتعزز الاستقرار الداخلي، من خلال توفير الاحتياجات الأساسية للشعب، وزيادة فرص العمل، وارتفاع في مستوى دخل الفرد. وكذلك فان القوة الاقتصادية توفر الدعم المطلوب للقوة العسكرية وتتكامل معها، وتستطيع الحصول على احدث الأسلحة ووسائل التدريب المتطورة، وتكون قادرة على التعبئة والتجنيد للقيام بواجباتها الوطنية، أو تصنيع الأسلحة محليا.

إن امتلاك الدولة لقوة اقتصادية فعالة ومستقلة، يمنحها نفوذا سياسيا على المستوى الإقليمي والدولي واستقرارا داخليا وتقدما حقيقيا في مختلف الميادين . وفي عصر العولمة وثورة المعلومات والاتصالات، أصبحت قوة الدولة الاقتصادية تقاس بمدى تقدمها في المجال التقني الذي بات ينعكس، بصورة مباشرة على الأمن القومي للدولة، والضعف في هذا المجال، يمثل خطورة كبيرة على الأمن القومي وسيادة الدول.

مصادر تهديد الأمن القومي للبعد العسكري:

ويظهر هذا التهديد عندما يكون بين صفوف الجيش والأجهزة الأمنية أبناء طوائف ذات ايدولوجيا متعارضة مع الايدولوجيا القائم عليها نظام الحكم. أو حدوث صراع داخل الجيش بين الطوائف المختلفة مثلما حدث بين الهندوس والمسلمين والسيخ في الهند، أو بين الشيعة والسنة في بعض

الدول العربية والإسلامية، أو ارتفاع نسبة العسكريين ورجال الأمن من غير أبناء الدولة، عندما تعاني الدولة من نقص في الموارد البشرية.

ومن مصادر التهديد الأكثر خطورة على الأمن القومي، على صعيد الجيش، عند حصول تمرد أو انشقاق عن الجيش أو قوى الأمن المكلفة بحفظ النظام والتصدي للعدوان الخارجي، ويتحول هذا الانشقاق إلى مصدر تهديد خطير للأمن القومي. ومن ناحية أخرى، تدخّل قيادة الجيش لفرض نظام حكم، أي القيام بانقلاب، وخصوصا، إذا كان مدعوما من قوى أجنبية أو خارجية. وفي حالة استخدام الجيش وقوى الأمن ، من قبل الحاكم لقمع أبناء الشعب من اجل فرض سيطرته عليهم بالقوة ومصادرة حريته بدلا من توفير الأمن والأمان له، وهذا ما يجري الآن في بعض الدول العربية.

وتجدر بنا الإشارة إلى بعض مظاهر التهديد الخارجي للأمن القومي، كوجود قواعد عسكرية أجنبية على أراضي الدولة، بحيث تشكل تهديدا دائما ورادعا لنظام الحكم وتقييدا لحريته في اتخاذ قرار سياسي مستقل في العلاقة مع الدول الأخرى، حتى المجاورة منها، وبخاصة عندما يكون لدى هذه الدولة ثروات طبيعية كالبترول مثلا، لا تمتلك مقومات الدفاع عن أمنها القومي، تتحول النعمة في هذه الحالة إلى نقمة، وينعكس ذلك سلبا على سيادة الدولة.

مصادر تهديد الأمن القومي للبعد الاجتماعي:

يحتل البعد الاجتماعي في هذه الأيام، أهمية بالغة، والحقيقة أن درجة الاهتمام بهذا البعد كانت متدنية في السابق، وخصوصا، في الدول النامية. وتثبت الثورات الشعبية الجارية في الوطن العربي منذ مطلع عام 2011، أهمية تأثير البعد الاجتماعي الإنساني على الأمن القومي، وأنه يساوي في أهميته الأبعاد الأخرى للأمن القومي لأية دولة في العالم. ويعد إهمال هذا البعد من أخطر مصادر التهديد للأمن القومي.

وكان الفيلسوف الصيني كونفوشيوس ،(551 ق.م) قد أدرك أهمية الجانب الاجتماعي في حياة الدول منذ زمن بعيد، حيث قال: "إن وظيفة الدولة هي تحقيق رفاهية الشعب، لبناء قوّتها، وركّز على فكرة نزع الأسلحة في الدولة، واعتبر العدوان أيا كان تبريره غير مقبول" (دورتي وبالتسغراف 1995، 3).

إن البعد الاجتماعي، يعني الإنسان وهو العنصر الأساسي الذي ترتكز عليه كل الأبعاد. فالعامل البشري يعتبر عصب الأبعاد الأمنية والسياسية والاقتصادية والعسكرية وغيرها. بمعنى آخر يشمل جميع سكان الدولة، أي الشعب بكل طوائفه وفئاته ومهنه وجنوده، فلا وجود لدولة بلا شعب. لذلك ينبغي على الدولة أن تضع في أولوياتها تحقيق العدالة الاجتماعية لكافة شرائح المجتمع. فإذا قامت الدولة بواجباتها نحو أبناء شعبها بكفاءة عالية، فإنهم حينئذ يؤدون الانتماء والولاء لوطنهم وقيادته، ويتحقق بذلك التكامل والتضامن بين الشعب والحكومة. ومن جانب آخر، يفترض أن تحافظ الدولة على درجة تماسك النسيج الاجتماعي بحيث لا تستطيع أي قوة من اختراقه وتفكيكه.

ويتأثر الأمن القومي في البعد الاجتماعي، بالكثافة السكانية أو "القوة البشرية"، فانخفاض أو ارتفاع هذه الكثافة يشكل في كلتا الحالتين، مشكلة للدولة إذا لم تحسن التعامل مع هذا الوضع. فإذا كان عدد السكان منخفضا، يعتبر ذلك إن القوة البشرية في الدولة لا تستطيع استغلال الموارد الطبيعية، وفي هذه الحالة تضطر الدولة إلى استيراد العمالة من الخارج، لسد النقص في إدارة مرافق الدولة. وإذا زادت نسبة الوافدين عن نسبة المواطنين الأصليين، فربما تواجه الدولة مشاكل داخلية تنعكس على اقتصادها وأمنها الداخلي.

وقد ينعكس هذا الوضع أيضا على علاقاتها الدولية. والخطورة تكمن، إذا ما تمردت العمالة الأجنبية، لسبب أو لآخر، وأضربت عن العمل في أوقات حرجة أو عند نشوء خلافات بين الوافدين أنفسهم، إذا كانوا من جنسيات أو عقائد مختلفة. وبالمقابل فان ارتفاع نسبة الكثافة السكانية وتوزيعها، قد تشكل خطرا على الأمن القومي، إذا ترافق ذلك مع ندرة في الموارد الطبيعية، ما يؤدي ذلك إلى انتشار مظاهر التخلف من فقر وبطالة وجهل. وفي مثل هذه الحالة لا يتأثر الأمن القومي لهذه الدولة فحسب، بل يصبح هذا الوضع مصدر تهديد للأمن القومي للدول المجاورة، نتيجة تدفق الهجرة وما ينتج عنها من مشاكل بالنسبة لهذه الدول. وتمثل الهجرة منذ فترة مصدر قلق تعاني منه الدول الغنية في الشمال.

ويجب أن لا يغيب عن بالنا تأثير التعليم والثقافة، على البعد الاجتماعي، فمستوى التعليم ودرجة الثقافة تعد من المكونات المهمة للبعد الاجتماعي، وبصورة خاصة، في ظل العولمة وأدواتها. وذلك لسهولة اختراق المجتمعات والتأثير على أفكار ومعتقدات وميول الشباب فيها. تحت ستار مواكبة

روح العصر والتقدم العلمي، عبر وسائل الإعلام والاتصال المتطورة. ويتحول الاختراق الثقافي للمجتمع إلى مصدر تهديد للأمن القومي، عندما يكون مستوى التعليم منخفضا.

الفصل الرابع: تأثيرات العولمة على السيادة والأمن القومي

إن من ابرز تجليات العولمة وتأثيراتها على سيادة الدولة وأمنها القومي، هو تذويب الحدود الجغرافية والسياسية تدريجيا، التي كانت تمثل رمزا سياديا للدولة وأمنها القومي. وقد وصف بريجينسكي، الحدود بقوله: " إن حدود الدول في ظل العولمة وبفعل تكنولوجيا الاتصالات الحديثة، أصبحت خطوطا تعيّن على الخرائط أكثر من كونها حواجز حقيقية تعوق حركة التجارة ورأس المال (بريجينسكي 2004، 161). وبالتالي أفرغت العولمة الحدود من وظائفها الأمنية والاقتصادية والاجتماعية. وغير الحدود يبقى من عناصر الدولة الرئيسة**: الشعب والإقليم**. فعندما أصبحت الدول النامية عاجزة عن تلبية الاحتياجات الأساسية لأفراد الشعب، أدى ذلك إلى تراجع ولائهم للدولة نجم عنه ضعف في الجبهة الداخلية. أما إقليم الدولة فإنها فقدت سيطرتها المطلقة عليه، نتيجة لظهور فاعلين جدد على أرضها يشاركونها في وظائفها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتعليمية والأمنية أحيانا، وهذه القوى يطلقون عليها، الفاعلين من غير الدول كالمنظمات غير الحكومية، التي لها امتدادات دولية ومؤسسات المجتمع المدني المختلفة.

هذا على المستوى الداخلي للدولة، أما على الصعيد الخارجي فهناك المنظمات الدولية السياسية، وأهمها: الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي، والمؤسسات المالية العالمية كصندوق النقد والبنك الدوليين ومنظمة التجارة العالمية. حيث جرى تفعيلها بشكل غير مسبوق في عصر العولمة، والشركات متعددة الجنسية، علما أن جنسيتها معروفة وترتبط جميعها بالدول الكبرى المهيمنة على الاقتصاد العالمي. وقد تعاظم دور المنظمات الدولية والمؤسسات والشركات العالمية، ليتجاوز الاقتصاد والتجارة والمال والإعلام إلى التأثير على القرار السياسي.

ونظرا للدور الذي تقوم به منظمات NGOs في تحقيق وظائف اجتماعية وسياسية، علاوة على تدخلها في مختلف مجالات الحياة، الاجتماعية والسياسية والعلمية والرياضية والقانونية والدينية والإنسانية، دعت اللجنة التحضيرية لمؤتمر "سان فرانسيسكو" إلى أن يقيم المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، علاقات رسمية مع هذه المنظمات. وقد نصت المادة (71) من ميثاق الأمم المتحدة على العلاقة بين المجلس وبينها. وتملك بعض هذه المنظمات ميزانية اكبر مما يتوفر

لدى المنظمات الحكومية، كمنظمة العفو الدولية، التي لديها ميزانية تفوق ما يملكه مركز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وهذا ما صرح به ابراهاميا فال عام 1993 (عبد الرحيم وآخرون 2006، 73):

"We have less money and fewer resources than Amnesty International, and we are the arm of U.N. Center of human rights."

ومن العوامل التي أثرت على سيادة الدولة، في ظل العولمة، ظهور تكتلات إقليمية كالاتحاد الأوروبي الذي تصاعد دوره في السياسة الدولية. وبالمقابل ازدادت عمليات التفتيت في دول الجنوب، وخصوصا، القارة الإفريقية. وقد برزت مشاكل عالمية لا تستطيع دولة بمفردها التصدي لها، ولا بد من تكاتف جهود دول العالم جميعها لمعالجة هذه المشاكل وإيجاد حلول لها مثل: تلوث البيئة، والأمراض الفتاكة كالايدز، والجريمة والمخدرات، والهجرة غير الشرعية، والحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل ... الخ.

ومن اجل أن تحصل الدول الكبرى، على الشرعية الشكلية للتغطية على ممارساتها الانتقائية ضد الدول الأخرى، طالبت بإقرار مبدأ التدخل الإنساني في اجتماعات الدورة (54) للجمعية العامة للأمم المتحدة، على نحو يفتح الباب أمامها للتدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة تتهم بانتهاك حقوق الإنسان، أو ممارسة سياسة تمييزية ضد أي فئة من الفئات المكونة لشعبها. وهذا التعديل لمفهوم السيادة ساهم في تسييس مبدأ التدخل الإنساني.

فالقاعدة الأساسية التي يقوم عليها المجتمع الدولي هي، الاعتراف المتبادل بين دول ذات سيادة، سعت بصورة معينة إلى وضع شروط لممارسة الدولة لحق السيادة، أهمها ألا يتسبب من جراء ممارسة تلك الحقوق إحداث اضطرابات في النظام العالمي. وفي كثير من الحالات التي حدث فيها ذلك، مارس مجلس الأمن السلطات المخولة له متجاوزا الحقوق التقليدية للسيادة الوطنية، والإجراء العسكري الذي اتخذه حلف الناتو، تجاه كوسوفو نهاية التسعينات أكد الواقع الجديد (الظاهر 2010، 119).

وقد أعطى الأمين العام للأمم المتحدة السابق كوفي عنان، الذي كان يمثل رمزا للعولمة السياسية، بعدا شرعيا دوليا للتدخل في حالة كوسوفو،عندما قال في افتتاح الدورة (54) للجمعية العامة، في 20 أيلول 1999: "إن المفهوم التقليدي للسيادة بات غير محقق لتطلعات الشعوب في التمتع

بحرياتها الأساسية." ولو كانت الدول ذات السلوك الإجرامي تعرف أن حدودها لا تشكل دفاعا مطلقا، وأن مجلس الأمن الدولي سيتخذ إجراءات لوقف الجرائم ضد الإنسانية، لما سارت على هذا المنوال وانفلتت من العقاب الذي يوفره "مبدأ السيادة" (عتريسي 2002، 52).

وبهذا القول، يكون الأمن العام للأمم المتحدة السابق، قد أعطى بعدا شرعيا دوليا لحق التدخل على حساب سيادة الدول، علما أن هذا الحق يخالف المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة، التي تنص على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. ومن خلال ما يجري في العالم من انتهاكات لحقوق الإنسان، وفي مقدمتها الاحتلال الإسرائيلي، يتضح أنه يجري تطبيق مبدأ التدخل بمعايير مزدوجة، ووفقا لمصالح الدول الكبرى، لان الدول الصغرى والضعيفة لا تملك هذا الحق.

إن ما قاله كوفي عنان، وما جرى في كوسوفو وغيرها من الدول، يشير إلى مدى تراجع مبدأ سيادة الدولة. حيث أن أمريكا وحلفاءها يستندون إلى صلاحيات مجلس الأمن الواردة في الميثاق، فالعبارة الأخيرة من المادة الثانية في الفقرة السابعة تؤكد على ما يلي:

" إن تنفيذ قرارات مجلس الأمن لا يعيقها سلطة القانون الوطني للدولة". وهذا يعني أنه يمكن تجاوز كل الحقوق ومبادئ السيادة، بحجة تحقيق الأمن والسلم الدوليين، حسب مفهوم الدول الكبرى (أمين 1999).

ويعد الأثر الهام للعولمة هو إضعاف سلطة الدولة من خلال التركيز على تقليص دورها، ووضع معايير عالمية لأدائها لدورها في مجالات الاقتصاد والمعلومات، يتم محاسبتها من جانب قوى العولمة على أساسها (الظاهر 2010، 25). و يقول **بريجينسكي**، في هذا الشأن: "ينبغي عدم الاقتصار في تقييم الدول على درجة الديمقراطية فيها فحسب، بل على مستوى العولمة الذي بلغته أيضا" (بريجينسكي 2004، 165).

من الواضح أن قوة الدول، في عصر العولمة، تقاس بمدى تقدمها العلمي، وما تملكه من صناعات متطورة في مجال المعلومات وأدوات الاتصال المختلفة. إذ بات التنافس بين الدول فيما يسمى باقتصاد المعلومات، يضاهي سباق التسلح في القرن الماضي.

في الماضي، كان يقال: القوي يأكل الضعيف، وفي عصر العولمة أضيف قول واقعي وهو: السريع يأكل البطيء. وأوضح دليل على هذه السياسة ما قاله **مايكل ليدن**، المسؤول السابق في

البتاغون: "إن التدمير الخلاق، هو اسمنا الثاني داخل مجتمعنا ومن الخارج، إننا نمزق العالم القديم كل يوم، من التجارة إلى العلم والأدب والفن والعمارة والسينما إلى السياسة والقانون، إن أعداءنا كانوا يكرهون دائما هذه الدوامة من الطاقة والقوة الخلاقة، التي تهدد تقاليدهم وشعورهم بالخزي لعجزهم من اللحاق بنا، ولا بد من تدميرهم حتى نتقدم في تحقيق مهمتنا التاريخية" (الظاهر 2010، 4).

لقد عملت العولمة على تعزيز سيادة الدول الكبرى، بينما تؤدي بآلياتها المتنوعة إلى تقليص سيادة الدول النامية. ومن هنا يوجه البعض نقدهم للعولمة، وينظرون إليها، باعتبارها مصدرا للهيمنة والتهديد والضغط.

ويبيّن **بريجينسكي**، الذي يعتبر من أبرز مستشاري الأمن القومي الاستراتيجيين في الإدارة الأمريكية، في كتابه الشهير، الاختيار: السيطرة على العالم أم قيادة العالم، الدور الأمريكي في ظاهرة العولمة بقوله: "لا عجب أن العولمة تطورت خلال التسعينيات من نظرية اقتصادية إلى عقيدة قومية لقد أصبحت العولمة: الايدولوجيا العصرية لعصر ما بعد الايدولوجيا. إنها تجسد كافة مكونات الايدولوجيا، وكذلك الايدولوجيا غير الرسمية لنخبة رجال الأعمال والسياسة في الولايات المتحدة. هذا الحجم الكبير للهيمنة الأمريكية يعني أن الظاهرة الجديدة للعولمة الاقتصادية يُنظر إليها تلقائياً على نطاق العالم على أنها الوجه الآخر للجاذبية العالمية للثقافة الشعبية الأمريكية (بريجينسكي 2004, 169).

ويضيف بريجينسكي: لقد كان الرئيس كلنتون، صارما في تبشيره بالحتمية التاريخية والرغبة الاجتماعية والحاجة إلى القيادة السياسية الأمريكية للمسيرة الإنسانية نحو العولمة. فقد صرح كلينتون، أمام جماهير مختلفة، داخل أمريكا وخارجها، وفي أكثر من مناسبة قائلا: " إن العولمة ليست شيئا يمكن صده أو إيقافه، إنها المكافئ الاقتصادي لقوة طبيعية، مثل الريح والماء لا يمكننا تجاهله، كما أنه لن يغادرنا. علينا اليوم اعتناق المنطق العنيد للعولمة بأن كل شيء، من قوة اقتصادنا إلى سلامة مدننا، إلى صحة شعبنا، يعتمد على أحداث لا تقع ضمن حدودنا فحسب، وإنما بعيدا جدا عنا. لا يمكننا عكس مسار العولمة إذا ما أرادت أمريكا أن تبقى على المسار الصحيح. فليس أمامنا خيار سوى محاولة قيادة القطار، فبراير ونوفمبر 1999، 2000" (بريجينسكي 2004، 161-163).

ويقول **بريجينسكي**: "لقد سدت العولمة فجوة كبيرة في مكانة أمريكا الجديدة بوصفها القوة العظمى الوحيدة في العالم، ولا تزال القوة الدولية، في بعديها السياسي والاقتصادي. حتى وإن كانت متمركزة في دولة واحدة، فهي بحاجة إلى شرعية اجتماعية، لأن هذه الشرعية مطلوبة من قبل السيد والمسود الأول، يلتمسها لأنها تعطيه ثقة بالنفس، والإحساس بالرسالة السامية، والقناعة الأخلاقية للسعي وراء تحقيق أهدافه والتأكيد على مصالحه. والآخر، يحتاج إليها من أجل تبرير إذعانه، لتسهيل ما يؤمّن راحته ويدعم خضوعه. وتقلل الشرعية العقائدية من تكاليف استخدام القوة لتخفيف استياء الخاضعين لها، ولتحقيق هذه الغاية: العولمة هي العقيدة الطبيعية للهيمنة العالمية " إن الموقف الأمريكي الحالي، لا يبالي بسيادة الآخرين، فيما يبقى حساسا من الناحية الوقائية تجاه سيادة أمريكا". إن المصادفة التاريخية لانبثاق مجتمع عالمي متفاعل وأمة مسيطرة سياسيا، وتتمتع بدينامية اقتصادية وجذابة ثقافيا تعمل على صهر ظاهرتي العولمة والأمركة معا. إن شعار " صنع في الولايات المتحدة" مرئي بوضوح وممهور بشكل لا مفر منه على العولمة. والعولمة بوصفها المذهب الطبيعي للهيمنة على العالم تعكس في النهاية منشأها القومي وتبريره. فبدون قاعدة قومية، لن تكون العولمة (بريجينسكي 2004، 169).

إن ما قاله **بريجينسكي**، الذي كان يشارك في صنع القرار الأمريكي ورسم السياسة الخارجية الأمريكية، وما صرح به كلينتون، الرئيس الأمريكي الأسبق، يكشف بجلاء تام حقيقة السياسة الخارجية الأمريكية، وإستراتيجية أمنها القومي. إن استغلال الولايات المتحدة الأمريكية لأدوات العولمة باتت تؤثر على سيادة الدول وأمنها القومي، وكما أنها تحاول تعميم مفاهيمها الثقافية والاجتماعية والاقتصادية على الشعوب.

أثر العولمة على الأمن القومي:

لا تعني الكتابة عن أثر العولمة على الأمن القومي للدولة، الفصل بين سيادة الدولة وأمنها القومي، وإنما الهدف من ذلك، بيان الأثر المباشر للعولمة على الأمن القومي. فالسيادة والأمن القومي مفهومان مترابطان. وقد انعكست تأثيرات العولمة على المفهوم التقليدي للسيادة مباشرة على مفهوم الأمن القومي. وإذا كانت العولمة قد أثّرت على طبيعة الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية، وهي الدولة الوحيدة في العالم التي تمتلك العناصر الرئيسة للقوة، السياسية والاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية والإعلامية أيضا. فسيكون تأثير العولمة على الأمن القومي للدول الأخرى، أكبر تأثيرا. وفي هذا السياق يقول **بريجينسكي**: "يعمل الدمج بين القوة الأمريكية والعولمة

على تغيير الأمن القومي للولايات المتحدة، فقد أخذت التكنولوجيا الحديثة تزيل تأثير البعد الجغرافي، في حين أنه يضاعف الوسائل المتنوعة، والشعاع التدميري، وعدد اللاعبين الفاعلين القادرين على التخطيط لأعمال العنف. وهكذا فإن العولمة تعمم قابلية التعرض للخطر، وإن كانت تركز العداء على أمريكا باعتبارها الهدف الأكثر وضوحا. زد على ذلك أن الأسلحة أخذت تصبح الآن خارج النطاق القومي، من حيث امتلاكها والمدى الذي يمكنها الوصول إليه. بل إن اللاعبين من غير الدول مثل، المنظمات الإرهابية السرية، أخذوا يحسّنون تدريجيا من طرق حصولهم على أسلحة أكثر تدميرا" (بريجينسكي 2004، 21-22).

ويرى الباحث أن أي تغيير يجري على سياسة الأمن القومي الأمريكي، ينعكس على الأمن القومي لدول العالم بمستويات متفاوتة، وهذا ما أثبتته أحداث 11 سبتمبر 2001، حيث قامت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها، في أعقاب تلك الأحداث، باحتلال افغانستان ثم العراق وأطاحت بنظام الحكم في كلا البلدين. ومن جانب آخر، استغلت الولايات المتحدة تلك الأحداث للتدخل في الشؤون الداخلية للدول، وبخاصة في العالم الثالث، تحت شعار محاربة الإرهاب. كما تم تفعيل دور حلف الناتو، الذي يعتبره البعض بديلا في بعض الأحيان عن مجلس الأمن الدولي.

ويمكن القول، أن موازين القوى، ومفهوم القوة، في عصر العولمة، طرأ عليها تغيير، حيث تراجع دور القوة العسكرية، التي كانت تمثل أداة رئيسة للدفاع عن سيادة الدولة وأمنها القومي، أمام تقدم القوة الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية والإعلامية. وبديهي أن هذه العناصر، لا تمتلكها سوى الدول العظمى والمتقدمة في الشمال، وبالتالي فقد باتت سيادة الدول وأمنها القومي مرهونان لحساب الدولة المتقدمة. ولكن التراجع في دور القوة العسكرية لا ينطبق على الولايات المتحدة الأمريكية، لقدراتها الهائلة والمتفوقة في هذا المجال، بالإضافة لهيمنتها على حلف الناتو.

وقد تحول حلف الناتو، في عصر العولمة، إلى مؤسسة أمنية ذات صبغة عالمية. ففي قمة الحلف الخمسينية التي انعقدت في واشنطن عام 1999، أقر قادة دول الحلف، وبضغط من الولايات المتحدة الأمريكية، مفهوما استراتيجيا معدلا يتيح لقوات الناتو الحق بالعمل في أي مكان في العالم. بخلاف ما أقرت به الفقرة الخامسة من ميثاق الحلف عام 1949، المتعلقة بتقييد التحرك داخل نطاق منطقة اليورو- اطلنطي. ويهدف الحلف في الوقت الراهن إلى فرض التزامات بعض الاتفاقيات الدولية الخاصة بمناهضة انتشار أسلحة الدمار الشامل، تلقائيا على الدول غير الموقعة

عليها مثل، اتفاقية مكافحة الأسلحة الكيماوية. وهناك آليات مقترحة لتنفيذ تلك الالتزامات منها، مراقبة التسلح والإنذار المبكر وشفافية التدريبات والميزانيات والخطط العسكرية. إن فرض تلك الالتزامات على الدول التي لم توقع على بعض الاتفاقيات الدولية، يعتبر في حد ذاته انتهاكا لسيادة الدول وأمنها القومي (خليل 2006).

وفي هذه الأيام، قال الرئيس الأمريكي أوباما، في خطاب له حول ما يجري في ليبيا، تم بثه عبر وسائل الإعلام، أن حلف الناتو يجتمع الآن في بروكسل لبحث كافة الخيارات إزاء الوضع في ليبيا. وكانت قد تجلت الزعامة الأمريكية العسكرية في أزمة الخليج الثانية، وأساطيلها تستبيح الأمن القومي للدول، وتفرض الرقابة على التسلح عبر مصادر غير أمريكية أو أوروبية، إلى التسلح المشروط للجيوش العربية، إلى التدخل في نوع وطبيعة الانتشار العسكري المطلوب للقوات على حدود أي دولة. وكل ذلك يجري تحت عنوان حفظ السلم والأمن الدوليين (بلقزيز 2010).

ولا شك أن طبيعة المشكلات المتعلقة بالأمن القومي للدولة، في عصر العولمة، تختلف كثيرا عن المشكلات التي كانت تواجه مسألة الأمن القومي سابقا. وذلك نتيجة للتقدم التكنولوجي الذي جعل من سيادة الدول وأمنها القومي الشامل ضربا من الخيال. حتى في الدولة المتقدمة ستصبح معضلات الأمن القومي في القرن الحادي والعشرين، في عصر العولمة، متفاقمة بسبب الإمكانات التكنولوجية التي قد تجعل العنف الفتاك يخرج فجأة عن السيطرة ليتفاقم على نطاق واسع. بالإضافة إلى أن قدرة الدول على الرد قد تكون مقيدة، نظرا لعدم وجود مصدر تهديد واضح وسهل التحديد. وهذا ينطبق حتى على أكثر الدول تقدما وهي الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا الوضع يفرض اتفاقيات أمنية متعددة الأطراف. ومن ناحية أخرى، سوف تستمر الدول الكبرى في تحسين الأسلحة الجديدة وتطويرها، وستبقى المحافظة على تفوق تكنولوجي الشغل الشاغل لسياسة الأمن القومي للولايات المتحدة (بريجينسكي 2004، 24).

ويرى الباحث أن الاختراق الأمن ي والعسكري الناجم عن الأقمار الاصطناعية وسيطرتها على الفضاء جعل سيادة الدولة وأمنها القومي بلا مضمون. وقد أضافت ثورة المعلومات تهديدا جديدا للامن القومي، حيث أصبحت الدول المتقدمة تكنولوجيا تستخدم التقنيات الحديثة لاستراق المعلومات من الدول النامية في مختلف المجالات. ونتيجة للتطور التكنولوجي، وسهولة الحصول أو تبادل

المعلومات المتعلقة بالتصنيع العسكري، تمكنت مجموعات أو تنظيمات من الحصول على الأسلحة المتنوعة، أو تصنيعها أحيانا، واستخدمتها بتنفيذ عمليات إرهابية في مناطق مختلفة من العالم.

وعن تأثيرات الانترنت على الأمن القومي، قال يوفال ديسكن، مدير جهاز الشاباك الإسرائيلي (الأمن الداخلي) في خطاب له أمام مؤتمر للأمن الداخلي عقد في تل أبيب: "إن الاستعمالات المدنية للانترنت توفر الآن للجماعات المتشددة معلومات تضاهي المعلومات التي يمكن أن يحصل عليها الجواسيس المحترفون للحكومة. وإن المعلومات المخابراتية التي كانت لا تنعم بها سوى الدول والقوى العالمية، يمكن الحصول عليها الآن من خلال أنظمة الانترنت مثل: غوجل ايرث وكاميرات الانترنت المنتشرة في كل أنحاء العالم المتصلة بشبكة الانترنت أو من خلال استعمال أجهزة الآي فون، التي تسمح بالحصول على معلومات قيّمة في الوقت نفسه. واستشهد ديسكن، بالعثور على طردين ملغومين في طائرتين كانتا متوجهتين إلى الولايات المتحدة، حيث قال: "إن هذا التكتيك يرد في مناقشات متصاعدة على الانترنت بين الجماعات الإسلامية المتشددة حول كيفية استغلال الطيران المدني."[4]

إن منطق العولمة لا يسير باتجاه واحد طول الوقت. فقد زادت العولمة من محفزات وفرص الإرهاب، وضاعفت وعمّقت الصراعات الاثنية، وجعلت الدول الضعيفة نسبيا، أكثر عرضة للهجوم من الداخل والخارج. وفي كثير من الظروف فان سهولة الاتصال والتنقل، غالبا، ما تفرّق بين الشعوب أكثر مما تجعلها سويا. تقوّض التماسك والهوية الوطنية من الداخل، وتوفر حوافز للعنف وللحركات الانفصالية. وهكذا، فإن طبيعة الصراعات يعاد تشكيلها في عصر العولمة، وكذلك أنماط ومسارات العنف السياسي المنظم. ويمكن أن تزداد احتمالات الأعمال الإرهابية التي تؤدي إلى سقوط أعداد كبيرة من الضحايا. فالشبكات المنتشرة عبر العالم "المعولمة" يمكنها أن تجد مصادر تمويل و تجنيد وشرعية من مناطق خارج نطاق استهدافها. وليس من المستغرب أن الضغوطات الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية الناتجة عن العولمة، تثير صراعات جديدة داخلية بين جماعات تدفع باتجاه عمليات الانفصال والمقاومة (Kirshner 2006, 9).

وتقول ماري كالدور، في هذا المنظار: إن العولمة أدّت بالأمور إلى ما هو أقل من " ثورة في العلاقات الاجتماعية للحروب". فعوضا عن الحرب التقليدية التي كانت تقع بين دولة وأخرى،

---

[4] كما وردت في جريدة الحياة الجديدة، فلسطين في 2010/11/2.

أصبحت تقوم حركات داخلية تقوّض الدولة من الأسفل. وذلك من خلال إثارة صراعات مفتوحة لا تنتهي مدعومة من جهات خارجية. وهذه العوامل تؤدي إلى انتفاضات عنيفة من شأنها إضعاف الدول في العالم الثالث، وتخلق فرصا تقوي معارضيها المسلحين (Kirshner 2006, 15). ورغم أن التحليلات المذكورة آنفا تم تقديمها منذ عدة سنوات، إلا أننا نشاهد تطبيقاتها العملية في عدة بلدان من العالم الثالث منذ بداية عام 2011 ولا زالت، في القارتين الإفريقية والآسيوية. وكذلك وقعت في بعض الدول المتقدمة.

وفي عصر العولمة، انبعثت المشاعر القومية، على نحو متزايد، في العديد من مناطق العالم. وكل جماعة قومية متميزة تحاول الانفصال عن الدولة الأم، وتكوين دولتها المستقلة. وهذا من شأنه إضعاف الدول القومية وتقسيمها، مثلما حدث في السودان والعراق وغيرهما. وفي الغالب أن دولا خارجية تقف وراء عمليات التفتيت، بصورة مباشرة وغير مباشرة، بهدف تحقيق مصالحها. وبالمقابل تعمل دول الشمال على إقامة التكتلات الإقليمية من أجل زيادة نفوذها على الساحة الدولية ومواجهة تحديات العولمة.

وختاما نقول، باختصار، أن تلك المتغيرات الكبرى على مختلف الصعد في العالم، ما كان لها أن تحدث، لولا انتهاء الصراع الإيديولوجي بين العملاقين السوفيتي والأمريكي، نتيجة الحرب الباردة التي لاحظنا في سياق هذا البحث أن انعكاساتها على الفرد والمجتمع والدولة من جميع النواحي، أكثر تأثيرا من الحربين العالميتين الأولى والثانية. وقد شكّل تفكك الاتحاد السوفيتي وانهيار المنظومة الاشتراكية، هزة عنيفة لدول العالم الثالث، ما زالت تعاني حتى اليوم من عواقبها. حيث فقدت هذه الدول هامش التحرك في ظل سياسة الاستقطاب التي كانت تجري بين القطبين في ظل النسق الدولي ثنائي القطبية. ولم يعد أمامها خيار إلا السير في ركب السياسة الأمريكية، بل أصبحت معظم الدول النامية تابعة لها، سياسيا واقتصاديا وأمنيا، وإلى حد كبير، ثقافيا ولهذا بات هم حكّامها البقاء في سدة الحكم بأي ثمن، فتحولوا إلى أدوات سهلة لتنفيذ ما يُملى عليهم من سياسات.

ونتيجة لهذه السياسة، نجد أن الدول النامية تخضع لابتزاز دائم من قوى العولمة، بهدف حملها على قبول تنازلات عن حقها في السيادة. كالتهديد بقطع المعونات، أو التلويح بورقة انتهاك حقوق الإنسان، أو اضطهاد الأقليات الدينية والعرقية، سيما أن الأقليات منتشرة في معظم البلدان النامية، وعلى نحو خاص، الدول العربية. أو إرغام هذه الدول على إجراء إصلاحات سياسية واقتصادية

وأمنية وإدارية، وتعليمية كتعديل المناهج. وأحيانا اتهامها بعدم التزامها برفع مستوى العولمة، بعد أن أصبحت مبادئ حقوق الإنسان والعولمة من المعايير التي يتم على أساسها تقييم الدول. وهي في الواقع لا تستطيع تنفيذها. وفي ضوء ذلك تجد الدول الكبرى مبررا لفرض شروطها على تلك الدول في مجال إحداث تنمية فيها تكون مقيدة برؤية قوى العولمة وما يخدم مصالحها من خلال إبقاء هذه الدول تابعة لها.

وتنفيذا لتلك السياسة، نلاحظ أن جمعيات حقوق الإنسان الدولية مثل: هيئة الصليب الأحمر الدولي، وهيومان رايتس ووتش تتمتع بحرية التفتيش على مراكز التوقيف والسجون في الدول النامية. ونتائج التقارير التي تقدمها تلك الجمعيات، تؤثر على مساعدات الدول المانحة للدول النامية، وغالبا ما تكون تلك التقارير سلبية. بما في ذلك الدول الصديقة في الجنوب. فتقرير وزارة الخارجية الأمريكية السنوي حول حقوق الإنسان، يصف وضع حقوق الإنسان في دول مجلس التعاون الخليجي بأنه غير مقبول على كل المستويات، ولا يصل إلى مستوى الحد الأدنى عالميا. ويصف التقرير دول المجلس بأنها غير ديمقراطية ولا تحترم حقوق الإنسان، ولا تسمح بالحريات السياسية، وتقع ضمن الدول المصنّفة بالضعيفة (عبد الله 2003، 117).

وأخيرا، ورغم أن الدولة القومية، شكلت القاعدة التي انطلقت منها العولمة، إلا أن العولمة في ظل النظام الدولي الجديد باتت نقيضا لسيادة الدولة في الجنوب، بمعنى أن العولمة والسيادة نقيضان متوازيان لا يلتقيان. وكون الأمن القومي الشامل يعتبر عنوان السيادة فإنه يتصادم مع العولمة، لأن المهام الأساسية للأمن القومي هي، حماية الدولة وكيانها وحدودها واقتصادها وثرواتها الطبيعية واستقرارها ونسيجها الاجتماعي، بينما العولمة بعملياتها وآلياتها المختلفة تؤدي إلى تقويض الدولة وسيادتها، عبر اختراقها لكل فضاءات الدولة القومية.

أثر العولمة الاقتصادية على سيادة الدولة وأمنها القومي:

لقد صاحب التحول الدراماتيكي في النسق الدولي إثر انتهاء الحرب الباردة، بروز ظاهرة العولمة التي ارتبط مفهومها في البداية مع الاقتصاد، إذ أخذت العلاقات الاقتصادية في عصر العولمة بالانتقال من نمط الرأسمالية القومية المسيطر عليه من قبل الحكومات، إلى الرأسمالية العابرة للقوميات. وذلك من خلال عولمة الإنتاج والتجارة لخلق سوق عالمية واحدة. فقد شهدت تسعينيات القرن الماضي بداية النهاية للعلاقات الاقتصادية الدولية وبداية عهد الاقتصاد العالمي. وعلى

الصعيد الأيديولوجي، تمثل ذلك بظهور الفكر الاقتصادي الليبرالي، الذي يحد من دور الدولة في السيطرة على اقتصادها الوطني. وأخذت الدول المتقدمة تحصل من الدول النامية على المواد الخام بأسعار رخيصة، وتبيع منتجاتها بأسعار عالية. ومن هنا أصبح العالم منقسما إلى شمال غني متطور وجنوب فقير متخلف.

وكما قلنا عن أثر العولمة على السيادة، أن الدولة القومية لم تعد هي الفاعل الوحيد في السياسة الدولية. وهذا القول ينطبق أيضا على الأثر الاقتصادي، فالدولة لم تعد أيضا هي الفاعل الوحيد في الاقتصاد العالمي والمحلي أيضا. ويقول طلال عتريسي في هذا المجال: "لم تعد الدولة اللاعب الوحيد في الساحة، بل لا بد أن يشاركها لاعبان آخران هما: القطاع الخاص والمجتمع المدني" (عتريسي 2002، 59). فالقطاع الخاص في زمن العولمة له الدور الأول في مجال الإنتاج والتسويق والمنافسة العالمية وذلك على حساب الدولة التي أصبحت غير قادرة على التحكم باقتصادها الوطني. حيث أن منتجاتها المحلية لا يمكنها منافسة السلع الأجنبية التي تغزو الأسواق بكثافة وأسعار رخيصة و جودة عالية. أدى ذلك إلى تداخل الأسواق الوطنية والأجنبية. وهذا الوضع شكل بداية اندماج الأسواق المحلية بالسوق العالمي. ومن المعروف أن اندماج الاقتصاد المتخلف بالاقتصاد المتطور يؤدي حتما إلى التبعية الاقتصادية.

وفي ظل اندماج غير متكافئ بل تابع وخاضع لسياسات الدول المتقدمة، لأن الطرف القوي هو الذي يفرض شروطه، كما هو الحال في شروط الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، أخذت قدرات الدول النامية تتناقص تدريجيا بدرجات متفاوتة، فيما يتعلق بممارسة سيادتها في ضبط عمليات تدفق السلع والأموال والمعلومات والأفكار عبر حدودها، وذلك نتيجة للثورة الهائلة في مجال الاتصال والمعلومات والإعلام. حيث أصبحت الشركات الكبرى في العالم الرأسمالي تستخدم التكنولوجيا الحديثة في عمليات التبادل التجاري والمعاملات المالية، أدى ذلك إلى تراجع أهمية الحدود السياسية والجغرافية، حتى أصبح البعض، وخصوصا في الغرب، يطرح مفهوم الحدود الاقتصادية الطبيعية. وهذا انعكس سلبا على سياسات الدول المالية والضريبية، وقدرتها على محاربة الجرائم المالية والاقتصادية (ابراهيم 1997، 190).

وكما يقول د. الجابري: "العولمة نظام يريد رفع الحواجز والحدود أمام الشبكات والمؤسسات والشركات متعددة الجنسية، وبالتالي إذابة الدولة الوطنية، وجعل دورها يقتصر على القيام بدور

الدركي لشبكات الهيمنة العالمية. والعولمة تقوم على الخوصصة، أي على نزع ملكية الوطن والأمة والدولة ونقلها إلى الخواص في الداخل والخارج. وهكذا تتحول الدولة إلى جهاز لا يملك ولا يراقب ولا يوجّه" (الجابري 2000، 303-304).

إن التصاعد الهائل بمئات المليارات من الدولارات للتدفقات الداخلة والخارجة من الأموال تصبح خارج سيطرة السلطة النقدية، وتتم بأقل من لمح البصر عبر شاشة الكمبيوتر، بحيث يصبح التدخل الفعّال من قبل السلطة النقدية، أمراً معقداً جداً. سواء ما يخص أسعار الصرف وأسعار الفائدة أو أسعار الأوراق المالية في البورصات. مثل هذا الوضع هو الذي حوّل ارتباط كثير من عمليات السوق المالية من خط المنافسة الاقتصادية إلى خط المضاربة ومن ثم المقامرة. مما ساعد في انتشار عمليات غسل الأموال (السعد 2004، 99-100).

ويقول ادريس لكريني، في هذا الشأن: "وقد سمحت الظرفية الدولية بعد رحيل الاتحاد السوفيتي بتوسيع مجالات تدخّل مجلس الأمن وتفعيل وتطوير آلياته، حيث تمكن من التعامل مع قضايا دولية جديدة. وفي هذا السياق تعززت آلية العقوبات الاقتصادية والسياسية والعسكرية في إطار اعادة الاعتبار لنظام الأمن الجماعي. كما تم تفعيل وتوسيع عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام" (لكريني 2004، 63).

ونظرا لأهمية العولمة الاقتصادية وتفوقها على غيرها من وجوه العولمة الأخرى، من حيث الفاعلية وتأثيرها على كافة النشاطات العالمية؛ سوف نسلط الضوء على أدوات العولمة الاقتصادية. وأهمها: البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، والشركات متعددة الجنسية، والمنظمات غير الحكومية. بالإضافة للتكتلات الاقتصادية العالمية التي تقود وتوجه عمل هذه الأدوات. وتعني العولمة الاقتصادية: تعميم النظام الرأسمالي الليبرالي على كل بقاع الأرض من خلال هذه الأدوات وآلياتها المتنوعة. ومعظم الباحثين يعتبرون الاقتصاد أساس العولمة وجوهرها. ويقول على سبيل المثال، عبد المنعم السيد علي: "يعتبر الجانب الاقتصادي جوهر العولمة قبل أي شيء آخر ومنبع كل وظائفها الأخرى غير الاقتصادية، كما يحددها (مفهوم الرأسمالية المعولمة) من خلال التجارة الدولية الحرة المتعددة الأطراف، والمؤسسات الدولية التي تمثل إحدى أهم أدوات العولمة التي منها الشركات المتعدية الجنسية التي تمثل ذراع العولمة الطويل، والتكتلات الاقتصادية الدولية التي تمثل أداة الاحتواء المعولم، والتي ستدخلها الدول النامية والفقيرة طوعا أو كرها من

خلال الضغوط المجردة التي يمارسها الحجم والقوة الاقتصادية الغالبة للأقطار المتقدمة المنضمة إلى تلك المؤسسات" (علي 2003، 42).

أما عن العولمة الاقتصادية فيقول: " إنها نظام تجاري عالمي مفتوح تزول فيه العوائق أمام حركة السلع والخدمات والعوامل، خاصة منها رأس المال، عبر الحدود الدولية، وتغدو فيه التجارة الدولية الحرة والمتعددة الأطراف هي القاعدة، فتنتهي بذلك إلى تكامل اقتصادي عالمي متزايد في أسواق السلع والخدمات ورأس المال" (علي 2003، 43).

ويشير مفهوم العولمة من المنظور الاقتصادي إلى تحوّل العالم إلى منظومة من العلاقات الاقتصادية المتشابكة التي تزداد تعقيدا، لتحقيق سيادة نظام اقتصادي واحد، فيه يتبادل العالم الاعتماد بعضه على بعضه الآخر في كل من الخدمات والسلع والمنتجات ورؤوس الأموال والعمالة والخبرة، حيث لا قيمة لرؤوس الأموال بدون استثمارات، ولا قيمة للسلع دون أسواق تستهلكها (عمر 2003، 163). أي نشر المفاهيم الاقتصادية الليبرالية الجديدة.

وسنبدأ بأبرز أدوات العولمة الاقتصادية، بل أهم قوى العولمة وأدواتها الفاعلة وهي:

صندوق النقد الدولي: من أبرز إغراضه "المعلنة" العمل على تحقيق الاستقرار النقدي الدولي وثبات أسعار الصرف، وجعل موارد الصندوق في متناول الدول الأعضاء بنسبة حصصها فيها لمساعدتها على تقصير أمر الاختلال في ميزان مدفوعاتها. ولكن طريقة إنشائه مصاغة بشكل يؤدي إلى هيمنة أمريكا على قراراته، حيث جعلوا الأصوات التي تتمتع بها الدول تتوقف على حصتها في الصندوق. وبما أن حصة أمريكا هي الأكبر (27.2%) من رأس المال فقراراته ستكون أمريكية بصفة أساسية. ويُستخدم الصندوق الآن من قبل الدول الكبرى كأداة للسيطرة على الدول الفقيرة التي تحتاج إلى قروض مالية، وذلك من خلال الشروط القاسية في قضايا صرف المبالغ النقدية وإجبار الدول على إتباع سياسات معينة. فالدول الكبرى الدائنة تربط موافقتها على جدولة الدين المستحق على الدول النامية بإحضار خطاب من صندوق النقد الدولي يثبت التزامها بسياساته وسياسة البنك الدولي والهدف من تلك السياسات جعل البلد الذي تنفذ فيه قادرا على تسديد ديونه الخارجية ومسهلاً تحويل أرباح الاستثمارات الأجنبية إلى الخارج دون العمل على تحقيق تنمية اقتصادية حقيقية في ذلك البلد. وهذا يعني نهب موارد الدول النامية، وكأنها تعمل مقاولا لتنفيذ مشاريع تعود أرباحها إلى أصحاب رؤوس الأموال والشركات العالمية.

البنك الدولي: هنالك تكامل في العمل بين البنك وصندوق النقد الدوليين، ويتحكم بقراراتهما الدول الصناعية الغربية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية من خلال حجم مساهمتها في ميزانية المؤسستين، وهي تملك النسبة المئوية نفسها في عدد الأصوات. ويعتبر البنك الدولي خاضعا للنفوذ السياسي الأمريكي، حيث أنه موجود في واشنطن، وحسب العرف المعمول به فإن رئيس البنك الدولي يجب أن يكون أمريكيا وترشحه الحكومة الأمريكية. وهذا ما أكده **بريجينسكي** في قوله: "فرئيس البنك الدولي أمريكي وفقا للعرف، والولايات المتحدة تملك أعلى نسبة من قوة التصويت فيه، وفي صندوق النقد الدولي، تتطلب القرارات المهمة (85%) من التصويت لصالحها، وحصة الولايات المتحدة من قوة التصويت (17.11%) مما يعطيها حق فيتو وحيد وفعّال. فلا عجب إذن من وصف البعض لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ببرنامجي إعانات تابعين لوزارة المالية الأمريكية" (بريجينسكي 2004، 195).

وقد تعزز دور هاتين المؤسستين منذ عام 1979 إثر صدور قرارات مجلس الإدارة في ذلك العام، التي أكدت على مبدأ المشروطية وتطبيق مفهوم التصحيح الهيكلي وتوسيع التعاون فيما بين الصندوق والبنك في مجال الرقابة على السياسات الاقتصادية والتزام الدول المدينة بها والتدخل في إعدادها ضمن إطار برامج وسياسات "التثبيت والتكيف الهيكلي". وجرى الربط بين إعادة جدولة الديون ومنح قروض جديدة ومساعدات وبين تطبيق برامج التكيف الهيكلي، وانتقل البنك والصندوق من مرحلة التنسيق إلى مرحلة رسم السياسات والتوجهات وفرض قواعد وإجراءات محددة سواء بالنسبة للسياسة الاقتصادية الداخلية أو الخارجية. وقد شبّه جوزيف سيتغليتز نائب رئيس البنك الدولي المستقيل حالة البلدان النامية التي قامت بتحرير وتدويل أسواقها المالية وبورصاتها بالقارب الذي يُلقى به في عرض البحار عالية الموج ومهما كان تصميمه سليما هندسيا ويتمتع بطاقم قيادة على درجة عالية من المهارة والكفاءة، فهو معرّض للغرق، نتيجة ارتفاع الأمواج العاتية في بحار المال العالمية (الظاهر 2010، 345-247).

ويقول طلال عتريسي: "وجاء الرئيس الأمريكي الأسبق رولاند ريغان إلى البيت الأبيض مدافعا عن فكرة تقليص دور الحكومة والتخفيف من القيود ثم تركزت نصائح البنك الدولي وصندوق النقد الدولي للإصلاح الاقتصادي على ضرورة استعادة دور اقتصاد السوق والقطاع الخاص وتقليص دور الدولة وبخاصة في الإنتاج (عتريسي 2002، 59).

وفي ظل سياسة الاشتراطات المفروضة على الدول النامية وسيطرة قوى العولمة، وفي طليعتها الولايات المتحدة الأمريكية على النظام الاقتصادي العالمي، عن طريق تحكمها بقرارات الأدوات الاقتصادية الرئيسية للعولمة، فإن الدول النامية ولصغر حجم اقتصادياتها في الأسواق العالمية لا تستطيع تحقيق تنمية مستقلة وحقيقية وبالتالي ستكون مضطرة لتقديم تنازلات مما يؤدي إلى تقليص لسيادتها في مجال إدارة شؤونها الاقتصادية والمالية إلى أضيق الحدود. يضاف إلى ذلك ظهور فاعلين اقتصاديين جدد إلى جانب المؤسسات المذكورة، كالمنظمات الدولية مثل: منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، والعديد من المنظمات غير الحكومية مثل: نادي روما ومنتدى دافوس.

ويعتبر منتدى دافوس الاقتصادي العالمي بمثابة "الدولية الجديدة للعولمة". ويجمع اللقاء السنوي لهذه الدولية وزراء وأعضاء برلمانات ورؤساء شركات دولية عابرة للقارات وشخصيات علمية وفكرية، بهدف تنسيق خطط واستراتيجيات لدفع مسيرة العولمة في ضوء ما يستجد من متغيرات ومستجدات، وطوال الأعوام من 1991-2000 كانت مواضيع اللقاء السنوي تدور أساسا حول الترويج لمسيرة العولمة وآلياتها وكيف يمكن ضمان استمرارها. وهكذا توحي العولمة الاقتصادية بأن العالم الذي تشكل في التسعينيات، وهو ما عرف بـ " النظام العالمي الجديد" بات عالما بلا حدود اقتصادية (الظاهر 2010، 248).

أما بالنسبة للمنظمات غير الحكومية فإن نشاطاتها في الدول مرتبطة بالبنك الدولي، وعلى سبيل المثال، يقول علي خضر، الممثل المقيم للبنك الدولي في الضفة والقطاع في مقابلة أجرتها معه آشلبخ بايرن، يوم 7 آذار: "لقد أرسلنا ورقة إلى المنظمات غير الحكومية والسلطة الفلسطينية بخصوص إقامة صندوق ائتمان لتقديم منح إلى هذه المنظمات في الضفة وغزة، وسيدار هذا الصندوق بواسطة البنك الدولي. أما إدارته المباشرة فستكون غالبا من قبل مدير من منظمة غير حكومية عالمية، ولن يكون هناك تدخّل من السلطة الفلسطينية وما نفكر به بشكل أولي، هو أن يكون للسلطة عضوين من (15) من أعضاء المجلس الاستشاري والذي سيتشكل من منظمات غير حكومية وممثلي جماعات أخرى. وقد بلغت ميزانية البنك الدولي لبرنامج المساعدات الطارئة للضفة والقطاع (1011) مليون دولار لفترة 1994-1996. أما الجزء الاستثماري فيبلغ (554) مليون دولار، منها (240) مليون تتصرف بها وكالة الغوث و(240) مليون دولار توضع تحت تصرف، منظمات NGOs وأن المنظمات سوف تعمل دون تدخل من بكدار أو السلطة الوطنية (سمارة 1996، 77).

ومن خلال أقوال خضير، يتضح الدور المباشر للبنك الدولي في الإشراف على نشاطات المنظمات غير الحكومية، ويفرض شروطه على الدول من خلالها. ويعتبر أن دورها أكبر من دور السلطة الوطنية، حيث أنه اشترط عدم تدخل السلطة أو إحدى مؤسساتها مثل بكدار في عمل هذه المنظمات. ويفكر خضير، بشكل أولي، أي ليس أكيداً أن يكون عضوان للسلطة في المجلس الاستشاري للصندوق من أصل خمسة عشر عضوا ويعني ذلك أن البنك الدولي يشارك السلطة الوطنية سيادتها على أرضها من خلال المنظمات غير الحكومية. وهذا الأمر يتم بالضرورة في جميع البلدان النامية.

ومن ناحية أخرى، فإن الصندوق والبنك الدوليين يتدخلان في الشؤون الداخلية للدول النامية، لأنها تأخذ القروض وتعجز عن سدادها. وهنا يأتي دور الصندوق بفرض شروطه على هذه الدول النامية بتنفيذ برنامج إصلاحي مكون عادة من تخفيض قيمة العملة، وإلغاء الدعم للسلع الأساسية والضرورية، وتخفيض التوظيف والإنفاق الحكومي، وإصلاح النظام الضريبي، وزيادة أسعار الطاقة والخدمات العامة والسلع بشكل عام، وتحرير التجارة الخارجية من القيود أو تخفيفها، وخصخصة المشاريع العامة وتحويلها للقطاع الخاص بحجة ضعف إدارة القطاع العام وسوء إنتاجيته وفساد العاملين على إدارته. وهذا يؤدي إلى سيطرة الشركات متعددة الجنسية على هذا القطاع والاقتصاد بصفة عامة (الظاهر 2010، 249). وبالتالي إلى تقليص سيادة الدولة.

منظمة التجارة العالمية: وتشكل الركيزة الثالثة لقوى العولمة، ويتكامل دورها مع الصندوق والبنك الدوليين، فالمادة الثالثة فقرة 5 تنص على ما يلي: "بغية تحقيق قدر أكبر من التناسق في وضع السياسة الاقتصادية العالمية، تتعاون المنظمة على النحو المناسب مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والوكالات التابعة له". والمنظمة تستخدم مبدأ رفع القيود الجمركية، وذلك بإلغاء جميع الرسوم الجمركية على البضائع المستوردة، وتطبيق المبدأ العالمي الذي يصل فقط من 3-7% من نسبة الجمارك على السلع، وهو الأمر الذي قد يؤدي إلى أن تصبح السلع المستوردة أرخص من السلع المصنّعة المحلية الضعيفة وغير القادرة على المنافسة (الظاهر 2010، 22). وهذا ما حدث ، على سبيل المثال، في مدينة الخليل بالنسبة لصناعة الأحذية المحلية، حيث أغلقت بعض المصانع أبوابها، بسبب تدفق السلع الصينية بأسعار رخيصة وهذا بالطبع أدى إلى تسريح عدد كبير من العمال. ويعني ذلك فتح الأسواق الوطنية لصالح السلع الأجنبية في ظل العولمة الاقتصادية. وكما يقول د. الزبيدي (2010): "أما الدولة في العالم الثالث فإنها ستستمر في تفكيك

نفسها وتبنّي قواعد العولمة، وتسمح للمؤسسات الدولية بالعمل داخلها، وتوفر البيئة المناسبة لعمل الشركات متعددة الجنسية، والمحصلة النهائية، إنها ستظل تابعة وخاضعة لرأس المال الأخير، عاملة على إدامة هيمنة تماما كما تريدها قوى العولمة."

ويعتبر د. إسماعيل صبري عبد الله (2000)، منظمة التجارة الدولية (W.T.O) من أهم وأخطر مؤسسات العولمة الاقتصادية، وتقوم بالتنسيق المباشر مع الشركات متعددة الجنسية، وفي ضوء الشروط المحددة من قبل الصندوق والبنك الدوليين من جهة، ومنظمة التجارة من جهة ثانية، أصبحت **السياسة التجارية للدول المستقلة**، ولأول مرة في التاريخ الاقتصادي للأمم، شأنا دوليا أو معولما وليس عملا من أعمال السيادة الوطنية أو القومية. فعلى النقيض من كل ما كتبه مفكرو العولمة، المدافعون عن إجراءات الخصخصة والليبرالية وتحرير التجارة العالمية والآثار الايجابية على الدول النامية، فإن النتائج الناجمة عن اندماج البلدان النامية في هذه الإجراءات تشير إلى عدد من الحقائق وهي:

1. رغم ارتفاع حجم التجارة الدولية إلى (7.6) تريليون دولار عام 1995، في بداية عام 2002 تصل إلى حوالي (9) تريليون دولار سنويا، فقد ظل نصيب مجموعة البلاد النامية من التجارة العالمية ثابتا خلال العقود الثلاثة الماضية حوالي (18%) بما في ذلك نصيب الدول المصدرة للنفط رغم أن سكان هذه المجموعة من البلدان يشكلون (75%) من إجمالي سكان العالم إلى جانب ذلك فقد تراجعت نسبة مساهمة دول العالم الثالث في الناتج العالمي من 15.5% عام 1965 إلى 13.4% عام 1995 (**عبد الله** 2000، 365).

أما **بريجينسكي** فيقول: "إن مجموعة الأربعة في منظمة التجارة العالمية، المؤلفة من الولايات المتحدة وكندا واليابان والاتحاد الأوروبي، تشكل معا حوالي ثلثي حجم التجارة العالمية. ووفقا للمندوب التجاري الأمريكي "إن ما توصل إليه مجلس فض النزاعات في منظمة التجارة العالمية لا يمكن إجبارنا على تغيير قوانيننا وأمريكا تحتفظ بسيادتها الكاملة في قراراتها لجهة تنفيذ توصيات المجلس من عدمه" (**بريجينسكي** 2004، 195). وهذا يبين بوضوح مدى تحكم الولايات المتحدة الأمريكية باقتصاد العالم، وبالتالي بالسياسة الدولية.

وفي ظل المعطيات السابقة، فإن النظام الاقتصادي العالمي اليوم، هو نظام واحد تحكمه أسس عالمية مشتركة تفرضها الدول الكبرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، وتديره مؤسسات وشركات عالمية ذات تأثير على الإقتصادات المحلية، وبالتالي تفقد الدولة القومية، وخصوصا، في دول العالم الثالث تدريجيا سيطرتها على اقتصادها الوطني، حيث يجري تقليص خطير للوظيفة الاقتصادية للدولة. فالولايات المتحدة، بشكل أساسي، تسعى إلى تغيير هيكلية الدولة لتصبح دولة مؤسسات، وتحويل الحكومة إلى مؤسسة صغيرة يقتصر عملها على الأعمال الدبلوماسية، وتملك جيشا صغيرا ودوائر أمنية وهيئات استشارية تعمل جميعا لخدمة القطاع الخاص. وبعبارة أخرى تصبح الحكومة إحدى مؤسسات الدولة المتخصصة ومهمتها الحكم بشكل رئيسي، فهي تحكم ولا تملك ومن خلال هذه السياسة تسعى إلى إحكام سيطرتها السياسية والاقتصادية على العالم (الظاهر 2010، 278).

فالعولمة الاقتصادية، على الصعيد الدولي، تفرض تحويل كل شيء إلى سلعة قابلة للاتجار دوليا، فكل شيء معرض للبيع في ظل العولمة. Commofidication: Every Thing is for sale بما في ذلك الثقافة أما على صعيد الدولة فإن المطلوب أن تكون متقلصة في حدودها الدنيا Minimum، لكي تتحول إلى مؤسسة مهمتها تسهيل وتسيير عمليات العولمة في مجالات الإنتاج والاستثمار وتحركات رأس المال (الصديقي 2004، 91).

أثر العولمة الاجتماعية على السيادة والأمن القومي:

لا شك أن تأثير العولمة الاقتصادية، كونها تشكل جوهر ظاهرة العولمة، تنعكس آثارها السلبية، على الأبعاد الأخرى للعولمة، ولكن الجانب الاجتماعي كما يبدو، يتأثر بالناحية الاقتصادية مباشرة، لأنه يمس قطاعات واسعة من المجتمعات، سواء في الدول المتقدمة أو المتخلفة وبالضرورة سيكون تأثر الأخيرة أكبر، لأسباب معروفة لا داعي للخوض فيها. وصار من الصعب الالتزام بالعقد الاجتماعي الذي قامت على أساسه الدول، والذي يرسم العلاقة بين الحاكم والشعب، بصرف النظر عن طبيعة النظام السياسي ففي ظل العولمة والتحولات العميقة التي رافقتها، أصبحت الدولة، وعلى وجه الخصوص، النامية، غير قادرة على توفير أو تلبية الاحتياجات الأساسية لأفراد الشعب. ولم تقتصر نتائج تلك التحولات على إضعاف الدولة في العديد من الميادين التي كانت حكرا عليها، بل اضطرت إلى تقديم تنازلات من حقها في السيادة لصالح المنظمات الدولية وغير الحكومية، التي

باتت تقاسم الدولة وظائفها في الشؤون الداخلية، وأحيانا، تتجاوز مؤسسات الدولة، وهذا أدى إلى تقليص سيادتها وخلخلة أمنها القومي.

إن هذه المنظمات لا تخفي مشاركتها لدور الدولة في مختلف المجالات، فالدولة انسحبت من مسؤولياتها في إدارة ومعالجة بعض الجوانب الأساسية من وظائفها العامة. حيث أن المنظمات غير الحكومية المدعومة ماليا وسياسيا من قوى العولمة أخذت تساهم في سد النقص الذي خلفته الدولة في مختلف النواحي الاجتماعية والاقتصادية والصحية والتعليمية وغيرها. أدى ذلك إلى ضعف ولاء المواطنين للدولة. ونشاطات هذه المنظمات شكّلت بداية لتفكك المجتمعات في عصر العولمة، لأنها تعتبر الفرد قبل المجتمع. كل ذلك يتم برضا الدولة التي وافق حكامها على تبعية بلادهم الاقتصادية والسياسية لقوى العولمة.

وما ورد في تقرير أمان (36) للنزاهة يشير بجلاء تام إلى دور تلك المنظمات في إدارة المجتمعات جنبا إلى جنب مع الدولة: "تضطلع الجمعيات الخيرية والمؤسسات الخاصة والهيئات الأهلية بدور هام ومميز في تغطية وتلبية احتياجات أفراد المجتمع من مختلف الخدمات الاجتماعية والإنسانية والثقافية والصحية حيث أصبحت هذه المؤسسات والجمعيات تشارك بشكل طوعي إرادي مؤسسات الدولة وإداراتها المختلفة في سد حاجات أفراد مواطني الدول. إن إغفال الدول وأجهزتها المختلفة الاهتمام بمجمل الاحتياجات لأفراد المجتمع، ما دفعهم إلى إعادة النظر في ماهية العلاقة التي تربطهم بالدولة، هذا بالإضافة إلى مئات الجمعيات الأجنبية" (أمان 2010، 2-3).

وفي ضوء ما جاء في تقرير أمان، فإن البعض، وأنا أتفق معهم، يرون بأن ولاء المواطنين للدولة قد تراجع لعدم قدرتها على تأمين احتياجاتهم، وبالتالي أخذت الجمعيات الأهلية المرتبطة بالخارج تسد النقص الذي بات يعاني منه المواطنون، الذي أصبحوا ميالين للاستهلاك مستعدين لتنفيذ أجندات خارجية بشكل مباشر أو غير مباشر، من خلال تبني الأفكار التي تعمل على نشرها تلك المجتمعات.

إن انعكاس السياسة الاقتصادية المعولمة، التي تفرضها أدوات العولمة الاقتصادية العالمية على الدول النامية، أفضت إلى تفاقم المشكلات الاجتماعية في هذه البلدان، كارتفاع معدلات الفقر والبطالة. فبدلاً من تحقيق التنمية في تلك البلدان حصل نمو في مديونيتها الخارجية، وخلقت فئة

محدودة في مجتمعاتها مستفيدة من ارتباطها بأدوات العولمة كالمنظمات غير الحكومية والشركات متعددة الجنسية يمكن أن نسميها النخبة.

وهذا يذكرنا بما قاله بطرس غالي، الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة، حين سؤل عن العولمة: "إن هذا هو الخطر الحقيقي: هل سيشرف على توجيه العولمة نظام تسلطي أم ديمقراطي؟ إننا بحاجة إلى خطة دولية لتحقيق الديمقراطية". وعندما سؤل عن أثر العولمة على سيادة الدول وهل يعي القادة ذلك رد قائلاً: " فبصفتهم قادة بلدانهم، فإنهم لا يزالون يتصورون بأن السيادة الوطنية ما فتئت في أيديهم، وأن بمقدورهم السيطرة على العولمة في النطاق الوطني". وبحكم خبرته الطويلة في العمل السياسي وموقعه على قمة هرم الأمم المتحدة قال غالي: الحقيقة أن القادة السياسيين لم يعودوا يمتلكون الكثير من مجالات السيادة الفعلية التي تمكنهم من اتخاذ القرار، إلا أنهم يتصورون بأنهم قادرون على حل المسائل الرئيسة. إني أقول: إنهم يتوهمون، إنهم يتخيلون أن هذا بوسعهم" (مارتين وشومان 2003، 297).

ومن المعروف أن دول النمور الآسيوية، الواقعة في جنوب شرق آسيا عندما حاولت مد جسور التعاون مع الصين، في أواخر القرن العشرين، من أجل خلق تكتل اقتصادي إقليمي يمتع باستقلال نسبي لتحقيق توازن مع التكتلات الغربية، أدى ذلك إلى تحرك مفاجئ لرؤوس الأموال من تلك الدول إلى الأسواق المالية الغربية، نجم عنه انهيار الأسواق المالية والمؤسسات المصرفية، تسبب ذلك في افلاسات متتالية للشركات وبالتالي انهار الاقتصاد الوطني في دول النمور الآسيوية، وفي النتيجة النهائية، اضطرت تلك البلدان إلى الخضوع لشروط البنك وصندوق النقد الدوليين، وبذلك أصبحت تلك الدول تابعة اقتصاديا لقوى العولمة. ونتيجة لذلك حدثت أزمات أطاحت ببعض النظم السياسية في تلك البلدان.

وفي ضوء ما تقدم يمكن أن يستنتج البعض بأن قوى العولمة لا تسمح لأي بلد بأن ينجح في إحداث تنمية حقيقية يمكنها أن تفضي إلى منافسة عالمية، فهناك إصرار على تهميش دول الجنوب، وإفشال تجارب التنمية فيها. إن هذه الأوضاع تؤدي إلى تعميق التناقض بين المجموعات البشرية، وتجعل الحياة المعاصرة في كل بلد مطبوعة بالازدواجية والانشطار اقتصاديا واجتماعيا وثقافياً. وستبقى الفجوة بين الدول الغنية في الشمال ودول الجنوب الفقيرة في اتساع مستمر، بهدف الإبقاء على

تبعيتها الاقتصادية والسياسية، وتهريب أموالها واستثمارها في الدول الأجنبية لأن النخب الحاكمة في تلك البلدان، غالبا ما تكون تابعة للدول التي تقود العولمة.

ونتيجة لسوء الأوضاع الاقتصادية، وتفاقم المشكلات الاجتماعية وارتفاع معدلات البطالة والفقر، وانتشار الفساد والمحسوبية وتركز الثروة بيد الحاكم وأُسرته وأعوانه، واستثمار أموال الشعب في البلاد الأجنبية لحسابهم الخاص، واتساع التفاوت في الدخل بين الفقراء والأغنياء، انفجرت الثورات الشعبية في وجه الحكام الذين تخلت عنهم قوى العولمة في الظروف الصعبة.

لقد ساد الاعتقاد لدى بعض المتفائلين بالعولمة، أن العالم سيعيش في حالة من الرفاه ورغد العيش في ظل العولمة، نتيجة للتقدم التكنولوجي، وتضخم عدد الشركات، والنمو المتزايد في الاستثمارات الأجنبية، وانتشار المنظمات التي تدافع عن حقوق الإنسان وحقوق المرأة ولكن سرعان ما بدأت تشعر المجتمعات الغنية والفقيرة بخيبة الأمل واليأس من عمليات العولمة، فانطلقت المظاهرات ومختلف الاحتجاجات الصاخبة في كل بلد يعقد فيه اجتماع لمناقشة موضوع العولمة، حتى في سياتل عام 1999 بالولايات المتحدة الأمريكية التي تمثل رأس العولمة.

وقد أخذت الانتقادات الموجهة للعولمة تتصاعد في مختلف الأوساط الشعبية والحكومية والعالمية، فالأمين العام للأمم المتحدة السابق كوفي عنان، طالب في التقرير السنوي الذي قدمه في الدورة (53) للجمعية العامة، بضرورة تصحيح الآثار السلبية للعولمة التي بدأت تظهر على دول وشعوب العالم الأشد فقرا وأوضح أيضا أن قوى السوق التي استفادت من ظاهرة العولمة كانت وراء الازمة الاقتصادية الآسيوية وتفاقم انعكاساتها المتمثلة بفقر متزايد ومجاعة وانتهاك حقوق الإنسان، واضطرابات اجتماعية والعولمة في وجهة نظر الأمين العام تحُد من هامش المناورة لدى الحكومات بل يجعلها عاجزة عن تصحيح الانعكاسات السلبية في دولها، وينتج تبعا لذلك زيادة مضطّردة في ديون هذه الدول (الشلاه 2005).

كما وصدر تقرير بالغ الأهمية عن اللجنة التي شكلها مدير منظمة العمل الدولية وأمضت عامين برعاية الأمم المتحدة، للتحقيق في آثار العولمة، خرج بنتيجة مفادها أن مسار العولمة الحالي فاشل ، وقدمت اللجنة مقترحات من أجل التوصل إلى عولمة عادلة وشاملة. ويؤمن رئيسا اللجنة (هالون ومكابا) بأن عولمة أفضل هي مفتاح لحياة أكثر أمنا للبشر في كل مكان في القرن الواحد والعشرين وأنهما يهدفان إلى تغيير الاتجاه الحالي للعولمة، انطلاقا من إيمانهما بإمكانية اقتسامها بشكل أفضل

بين الدول وضمن الدولة الواحدة. وقد أوصت اللجنة بتوفير حرية أكبر لاستقلالية السياسات في الدول النامية.

وتجدر الإشارة إلى أن أهمية تلك اللجنة تنبع من طبيعة تركيبَتها، حيث ترأس اللجنة الرئيسان الفنلندي هالون، والتانزاني مكابا، وضمت في عضويتها 26 خبيرا بارزا في مجالات السياسة والاقتصاد وشؤون العمل وكان من بين هؤلاء جوزيف ستيغليتز، نائب رئيس البنك الدولي سابقا، وحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد، وهو مؤلف كتاب "خيبات العولمة". وكذلك فرانسوا بيريغو، رئيس المنظمة الدولية لأصحاب الأعمال، بالإضافة إلى عدد من السياسيين وخبراء الاقتصاد والاجتماع وممثلين عن الشركات متعددة الجنسيات ومنظمات المجتمع المدني، الذين يمثلون وجهات نظر مختلفة بشأن القضايا التي تطرحها العولمة (الحمش 2004). إن النتيجة التي خلصت إليها اللجنة المشار إليها آنفا تلتقي إلى حد كبير مع ما طرحه كوفي عنان، أمام الدورة (53) للجمعية العامة.

وقد بين مارتين وشومان حجم التفاوت بين الاغنياء والفقراء، في كتابهما الشهير فخ العولمة، "في عصر ما قبل الحداثة كان الأوروبيون يخافون من مجتمع الثلثين: الأثرياء والثلث الفقير. أما في عصر العولمة، فهناك مجتمع الخمس الثري والأربعة أخماس فقراء. وفي القرن القادم سيكفي 20% من العاملين للحفاظ على نشاط الاقتصاد الدولي. ويؤكد هذا الرأي (Washington SyCip) اذ يقول: "لن تكون هناك حاجة إلى أيد عاملة أكثر من خمس قوة العمل، سيكفي لإنتاج جميع السلع ولسد الخدمات الرفيعة التي يحتاج إليها المجتمع الدولي. إن 20% هي التي ستعمل وتكسب المال وتستهلك". وكذلك يقول Scoot Mc Nealy مدير شركة سان: إن المسألة ستكون في المستقبل هي: "إما أن تأكل أو تؤكل" (To have lunch or to be lunch) وهذا يعني أن 80% من العاملين، ويقدر عددهم بعشرات الملايين سيكونون عاطلين عن العمل في جميع أنحاء العالم (مارتين وشومان 2003، 39-41).

إن تعميم الفقر وعولمته بهذه الطريقة المفجعة سيؤدي حتما إلى أزمات سياسية واقتصادية واجتماعية تؤثر على حاضر ومستقبل النظام العالمي وطبيعة العلاقات الدولية. ومن جانب آخر، يرى معظم الباحثين، أن إفرازات العولمة، وضغوطاتها الاقتصادية والإعلامية والتدخلات الخارجية، أدت إلى ظهور توترات اجتماعية وثقافية عميقة لا تستطيع المجتمعات في البلدان النامية

مواجهتها. واقترن ذلك باتساع التفاوت في الدخل سواء بين الدول الغنية في الشمال والفقيرة في الجنوب أو داخل الدول ذاتها. ويقول في هذا الصدد مارتين وشومان "إن ملايين الضحايا هم قرابين للسوق العالمية. فالاقتصاد القائم على الجدارة العالمية والتكنولوجيا المتقدمة يؤدي عن طريق إعادة الهيكلة والتخلص من التعقيد والروتين، إلى تقليص في فرص العمل وتسريح الأيدي العاملة، وفي تفاقم البطالة، وفي خفض عدد المستهلكين في مجتمع الرفاهية. وبالتالي فقد لاحت في الأفق بوادر هزّة اقتصادية واجتماعية يصعب التكهّن بمدى خطرها الآن (مارتين وشومان 2003، 171). فمع نمو العولمة يزداد تركّز الثروة وتتسع الفروق بين البشر والدول، فهناك 358 ملياردير في العالم يمتلكون ثروة تضاهي ما يملكه 2.5 مليار نسمة من سكان المعمورة، وأن هناك 20% من دول العالم تستحوذ على 85% من الناتج العالمي الإجمالي وعلى 84% من التجارة العالمية (الظاهر 2010، 18).

وقد أدت تلك الضغوطات والتوترات إلى ظهور نزاعات مسلحة، وخصوصا، داخل البلدان النامية نجم عنها تقسيم بعض الدول مثل: السودان والعراق، وكذلك دول الاتحاد السوفيتي بعد تفككه وغيرها من الدول. ومن اللافت أن غالبية النزاعات تحدث في الدول الأكثر فقرا وتخلفا. فالعولمة تهيئ المناخ اللازم لصراع المجموعات العرقية والدينية والمذهبية وذلك من خلال رفع شعارات تتعلق بحقوق الأقليات، وحقوق الإنسان إنها تسعى إلى خلخلة الأمن الاجتماعي وبالتالي الأمن القومي وسيادة الدولة، وفتح صراعات ومواجهات بين هذه المجموعات. إن النسيج اللازم للحياة الاجتماعية سيكون عرضة للتدمير، من خلال قدرة العولمة على استهداف جذور الثقافة، ففي العولمة قلب للمفاهيم والقيم (البرغثي 2007، 245).

وعن طريق أدوات العولمة المتنوعة، وخصوصا، وسائل الاتصال والإعلام الحديثة، فإن الدول المهيمنة على تلك الأدوات وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية ومنها الشركات الإعلامية الضخمة مثل C.N.N الأمريكية وغيرها، تعمل على خلق جماعات ضغط من أجل خدمة مصالحها، واستنهاض الأطر التقليدية في المجتمع كالانتماء للقبيلة والطائفة، والتعصب المذهبي بقصد تمزيق الأمة، والقضاء على الهوية القومية عبر آليات العولمة بهدف نقل الولاء الوطني إلى القوى الخارجية، وبالتالي تفكيك أواصر الوحدة الوطنية، وتأسيس مفهوم جديد للسيادة والأمن القومي، يتناسب وأهداف قوى العولمة التي تسعى إلى تدمير مفهوم السيادة والأمن القومي

وإضعاف درجة الولاء والانتماء للوطن (الحديثي 2002، 213-214) وهذا يتم بالتكامل مع الأدوات الأخرى.

أما د.**الجابري**، فيقول إن العولمة: "أيديولوجيا تعبر بصورة مباشرة عن إرادة الهيمنة على العالم وأمركته، وقد حدثت وسائلها لتحقيق ذلك في أمور منها: استعمال قوى السوق العالمية أداة للإخلال بالتوازن في الدولة القومية، في نظمها وبرامجها الخاصة بالحماية الاجتماعية" (الجابري 2000، 300). وهذا ما يؤكده **بريجينسكي**، مستشار الأمن القومي السابق في الإدارة الأمريكية عندما يقول: " فالدولة الأمريكية، باعتمادها على قوتها الساحقة، تتصرف بوصفها حصن الاستقرار الدولي، في حين أن المجتمع الأمريكي، ومن خلال التأثير الكبير والمتنوع عالميا، الذي سهلته العولمة، يتجاوز السيطرة الإقليمية القومية، ويزعزع النظام الاجتماعي التقليدي. ومن ناحية أخرى يعمل على الدمج بين الاثنين على تعزيز ميل أمريكا الراسخ إلى اعتبار نفسها النموذج المحتذى للمجتمع" (بريجينسكي 2004، 21) ولا شك أن هذه الآراء تعكس إرادة الهيمنة.

ويؤكد د. علي الجرباوي و د. عاصم خليل، في كتابهما "النزاعات المسلحة وأمن المرأة" على أن النزاعات المسلحة ازدادت في عصر العولمة وما نجم عنها من تكشّف لسيادة الدولة، وتحول أكثرها إلى نزاعات داخلية، يكون فيها المدنيون الضحية الأسهل (الجرباوي وخليل 2008، 13). والتقرير السنوي الذي أعده برنامج البحوث المتعددة الاختصاصات بشأن أسباب انتهاكات حقوق الإنسان (PLOOM) سنة 2002، يكشف أن هناك ثلاثة وعشرين نزاعا مستمرا ومحتدما في عام 2001، أدت إلى هلاك (125000) إنسان، بالإضافة إلى تسعة وسبعين نزاعا متوسطا، حصد كل منها ما بين 25-100 شخص. ويقول بريجينسكي، الذي أورد هذه الإحصائية: "إن الحروب في عصر العولمة تراجعت مفسحة المجال أمام نزاعات غير رسمية ومتفشية". (بريجينسكي 2004، 50). هذا عدا عن الضحايا المدنيين الذين سقطوا أثناء التدخل الإنساني في أكثر من دولة منذ ذلك التاريخ وحتى الآن.

أثر العولمة الثقافية على السيادة والأمن القومي:

يطرح في هذا الإطار د. عبد الإله بلقزيز، سؤالا مهماً وهو: "ما السبب في منطق العولمة، الاقتصادية والثقافية والتقنية وهو: الزخم المعمم للقيم المادية والرمزية، لا يحمل في ركابه تحللاً للنظام السياسي في دول المصدر (المنبع) نعني الغرب، بينما يطيح بدول الجنوب (المصب) ويهدد

سيادتها على نحو كامل؟!". ويضيف " إن العولمة لا تؤرخ نهاية عصر الدولة القومية، بل تعلن عن ميلاد حقبة جديدة من تمددها المستمر. وليس ما يدعى بالعولمة الثقافية اليوم، إلا مظهراً من مظاهر ذلك التمدد خارج الحدود (بلقزيز 2000، 310).

ويعتقد الباحث أن الإجابة على تساؤل بلقزيز، سهلة وهي: أن منطق العولمة الذي تحكمه قوى العولمة المتمثلة بالدول الرأسمالية، تسعى للإبقاء على تبعية دول الأطراف في الجنوب إلى المركز. فدول الشمال تمدد هيمنتها خارج حدودها، وتعمل على تقليص سيادة دول الجنوب و تقسيمها وتحويلها إلى دويلات يسهل السيطرة عليها. ويؤكد د. محمد عابد الجابري على خطورة العولمة الثقافية وخصوصا على الثقافة العربية بقوله: "تمثل العولمة الثقافية أخطر التحديات المعاصرة للثقافة العربية، وهذه الخطورة لا تأتي من الهيمنة الثقافية التي تنطوي عليها العولمة فحسب، وإنما من الآليات والأدوات التي تستخدم لغرضها. فالعولمة ظاهرة تقفز على الدولة والوطن والأمة وتعمل على إضعاف الدولة والتخفيف من حضورها، مما يقود إلى استنهاض الأطر التقليدية السابقة على الدولة كالانتماء للقبيلة والطائفة والتعصب بقصد تمزيق المجتمع والقضاء على الهوية الوطنية والقومية" (الجابري 2000، 149).

وهذه السياسة، على المدى البعيد، تعتبر أشد خطورة من الآثار السياسية والاقتصادية للعولمة، لأنها تعيد تشكيل الفكر والثقافة والشخصية القومية والفردية والمجتمعية للأمة، أي إعادة صياغة المجتمعات في الجنوب ثقافياً وسياسياً بتغيير المعايير الأخلاقية والاجتماعية والمفاهيم السياسية وقلب القيم، واستبدالها بنماذج المعايير الاستهلاكية للعولمة التي حوّلت كل شيء في العالم إلى سلعة قابلة للبيع والتغيير بما في ذلك الثقافة.

وقد أدت ثورة الاتصالات والمعلومات إلى تداخل الحدود الجغرافية والمعرفية عبر شبكات المعلومات، إلى إضعاف الثقافة الوطنية وتراجع سيادة الدولة وأمنها القومي، بسبب تخلف الدول النامية التكنولوجي. وبالتالي عدم قدرتها على التحكم بتدفق المعلومات، أو مواجهة التحديات الإعلامية والاتصالية المعولمة. وذلك بعد أن فقدت الحدود السياسية والجغرافية أهميتها ودورها في ضبط ما يدخل أو يخرج من الدولة. حتى إسرائيل المتقدمة تكنولوجياً تشكو من تأثير أنظمة الانترنت، على أمنها الداخلي والأمن الدولي. جاء ذلك على لسان يوفال ديسكن، مدير جهاز الأمن

الداخلي الإسرائيلي الشاباك: " المعلومات المخابراتية التي كانت لا تنعم بها سوى الدول والقوى العالمية يمكن الحصول عليها الآن من أنظمة الانترنت."[5]

إن التدفق الإعلامي الكثيف في اتجاه واحد يخلق آثارا سلبية لدى المجتمعات، لعدم قدرة الأشخاص على إدراك الحقيقة حيث أن وسائل الإعلام الموجّهة تنقل أخبارا صحيحة، وأحيانا، غير صحيحة، ما يؤدي إلى اغترابهم تدريجيا عن البيئة الاجتماعية التي يعيشون فيها، فوسائل الإعلام تتوغل في أنماط حياتهم وعاداتهم ما يؤدي إلى التأثير على عاداتهم وتقاليدهم. ولا شك في أن وسائل الإعلام والاتصال الحديثة المعولمة، تعتبر أداة أساسية للعولمة الثقافية، وهي تشكل خطراً على سيادة الدول وأمنها القومي بمختلف أبعاده. وكذلك على الثقافة الوطنية والقيم المجتمعية. فالإعلام له تأثير واسع ومباشر على جميع شرائح المجتمع التي تتابع مباشرة بالصورة والصوت، سواء الأحداث العالمية أو البرامج الثقافية الموجّهة والإعلانات التجارية لمنتجات الشركات متعددة الجنسية. فالاتجاه الواحد للإعلام المعولم والمكثف، وبشكل خاص، الفضائيات تؤدي إلى إعادة صياغة المجتمعات والهوية الثقافية للشعوب النامية، وبالتالي يساهم ذلك في تكوين الأفكار والمعايير الأخلاقية والعادات اليومية وطريقة اللباس والأكل وغير ذلك. مما يخلق حالة انفصام أو انشطار في المجتمعات، وخصوصا، في أوساط فئة الشباب والمراهقين.

ويتفق الباحث مع ما قاله مارتين وشومان بأن ما تنشره وسائل الإعلام الغربية المختلفة، من صورة وكلمة ومسلسلات وأفلام مدروسة، تدعو إلى تنميط الحياة البشرية بالطابع الغربي، بشكل لم يعد ثمة شك، في أنه لو طلب اليوم من سكان المعمورة التصويت لأي أسلوب في الحياة يفضلون لكان بوسعهم ذلك، ولو قدر لستة مليارات إنسان هم تقريبا سكان الأرض في أن ينتخبوا الحياة التي يريدون أن يعيشوها، لانتخبت الغالبية العظمى منهم حياة الطبقة الوسطى السائدة في سان فرانسيسكو (مارتين وشومان 2003، 43).

ولا ينحصر تأثير الثقافة الأمريكية على الدول النامية، وإنما يمتد إلى بعض الدول الأوروبية ومنها، على سبيل المثال، فرنسا. وفي هذا السياق يقول بريجينسكي: "استنادا إلى آراء النقاد فإن أمريكا، بالإضافة إلى دعمها للعولمة لأسباب سياسية واقتصادية أنانية، فهي منشغلة في امبريالية ثقافية ذاتية النفع، وهؤلاء النقاد يرون أن العولمة مرادفة للأمركة بالطبع: أي فرض طريقة العيش

[5] كما وردت في جريدة الحياة الجديدة، فلسطين في 2010/11/2.

الأمريكية على الأمم الأخرى مما يؤدي إلى الهيمنة الثقافية المطّردة على العالم لإتباع النمط الأمريكي. وبالنسبة للنخبة الثقافية والسياسة الفرنسية، يمثل الرجحان العالمي الأمريكي شكلا من أشكال الهيمنة الثقافية. ويرى العديد منهم أن العولمة مخطط تدعو له أمريكا من أجل نشر ثقافة شعبية تقوض التراث الوطني" (بريجينسكي 2004، 167).هذه الشواهد تشير بوضوح إلى دور الولايات المتحدة الأمريكية في قيادة العولمة من مختلف أبعادها، وسعيها لتغليب الثقافة الأمريكية على ثقافات العالم. مما يؤدي إلى تبعية ثقافية بالإضافة إلى التبعية السياسية والاقتصادية. ويرى الباحث أن العولمة لا تمثل تطور الآليات الرأسمالية، بل إنها في الواقع أيديولوجيا تعكس إرادة الهيمنة ومنطقها الأساسي هو التحدي الفكري أو الثقافي.

إن جوهر الاستعمار الرأسمالي وأهدافه في التوسع والهيمنة والاستغلال والاحتكار لا يتغير، وإنما تتغير الأدوات والأساليب، ويعتبر بلاد الجنوب وشعوبه حقلا لتجاربه. وكما يقول د. عبد الإله بلقزيز: "... الطور الامبريالي في سياق الثورة التقانية الكبرى، يبلغ التوسع الاستعماري ذراه.. إن هذا النمط الجديد من التوسع هو ما يطلق عليه اليوم العولمة وسمته الأساسية هي: توحيد العالم وإخضاعه لقوانين مشتركة تضع حداً لكل أنواع السيادة" (بلقزيز 2000، 317).

وحتى عند اللجوء إلى استخدام السلاح فإن وسائل الإعلام تلعب دورا مهما في سياسة الدول الخارجية، اذ أن الدول أصبحت تستجيب بشكل واضح للتدفق الإعلامي المتسارع. وبرز ذلك من قبل الولايات المتحدة الأمريكية في حرب الخليج بمراحلها الثلاث، قبل بدء القتال وأثنائه وبعد توقفه. حيث أكدت العديد من المصادر أن صنّاع القرار صاروا يستقون معلوماتهم من أجهزة الإعلام وأدواتها المختلفة وفي مقدمتها ما تبثه الفضائيات. وقال بهذا الخصوص جون سنونو، رئيس موظفي البيت الأبيض في إدارة الرئيس بوش: " إننا لسنا بحاجة إلى CIA ما دام لدينا CNN" (الحديثي 2002، 135). التي وصفها الأمين العام للأمم المتحدة بأنها العضو السادس عشر في مجلس الأمن دلالة على تأثيرها، ووضعها في مصاف الدول وأحيانا أقوى منها (البداينة 2002، 5).

ونتيجة لثورة الاتصال والتقنية العالية في سرعة توزيع المعلومات وسهولة الحصول عليها عبر وسائلها المتعددة، والتطور النوعي بكيفية توظيف هذه المعلومات في أساليب التعامل النفسي، أدى ذلك إلى إضعاف سلطة الدولة في الداخل، لعدم تمكنها من السيطرة على هذه الوسائل التي حوّلت

العالم إلى قرية صغيرة، بحيث يستطيع المواطن متابعة الأحداث العالمية مباشرة وهو في بيته. هذا التطور التقني أدى إلى تقليص قدرة الدولة للحيلولة دون تدخل الدول الأخرى في شؤونها الداخلية، وبالتالي تراجعت سيادتها وأمنها القومي.

فقوى العولمة أخذت تتدخل في شؤون الدول الداخلية وفي اختياراتها، وخصوصا أثناء الحروب والأزمات الداخلية، بصورة غير مباشرة، في كثير من الأحيان بواسطة وسائل الإعلام الحديثة والفضائيات بشكل خاص. لأن الدول لا يمكنها في ظل هذا التقدم إخفاء حقيقة الأوضاع المحلية والعالمية عن شعوبها، حيث أن الفضائيات تتناقل ما يجري من أحداث، مباشرة، بالصورة والصوت، وتوجه الرأي العام كما تشاء وفقا لمصالحها، ويمكنها في خضم الأحداث نقل أخبار صحيحة وغير صحيحة لا يستطيع المواطن تمييزها لسرعتها وكثافتها. وهذا ما نشاهده عبر الفضائيات عن الثورات الشعبية في الوطن العربي.

الخاتمة

يتبين للباحث أن الفرضية التي طرحها في بداية الدراسة والمتمثلة في التراجع بسيادة الدولة نتيجة لتعاظم دور أدوات العولمة على مختلف الصعد، ثبتت صحتها، بل إنه لم يكن يتصور قبل التعمق في البحث حجم هذا التراجع في كافة المجالات، حيث يجري تهميش لدور الدولة وتغير على وظائفها. أما بالنسبة لمفهوم الأمن القومي فقد توصل الباحث إلى أن درجة الترابط بين السيادة ومفهوم الأمن القومي تقلّصت نتيجة للمتغيرات التي طرأت على بنية النظام الدولي، وعليه فإنه حصل تغيير كبير على هذا المفهوم. فبعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وتحوّل النظام الدولي إلى أحادي القطبية، انهار عامل توازن القوى التقليدي والنووي، وانتهى معهما العامل الإيديولوجي من بنية العلاقات الدولية، بعد أن كان يشكّل عنوانا للصراع بين المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي، وبالتالي لم تعد الشيوعية تمثل تهديدا للأمن القومي بالنسبة للولايات المتحدة والغرب عموما. انعكس ذلك على مفهوم القوة، وبخاصة المتعلق بالجانب العسكري الذي ارتبط بمفهوم الأمن القومي التقليدي سابقا، حيث كان مفهوم القوة يعتبر ركيزة أساسية لمبادئ النظرية الواقعية، وعليه فإنه جرى انحسار في مفهوم الأمن القومي.

وفي ظل العولمة، وبناء على التحوّل الجذري في بنية النظام الدولي، برز دور النظرية السياسية الليبرالية التي تتناقض في مفهومها للقوة ودور الدولة مع النظرية الواقعية. وما تطرحه هذه النظرية أن الدولة ليست هي الفاعل الوحيد، بل إن هناك فاعلين آخرين يشاركونها صنع القرار كمؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الدولية، وهذا ما أثبتته الدراسة من الناحية الواقعية. وفي ضوء ذلك يتضح لنا أن ظاهرتي الأمن القومي والعولمة تتأثران بطبيعة النظام الدولي، أي أنهما متغيران، وعلى الرغم من انطلاقهما من قاعدة الدولة القومية، إلا أنهما تتعارضان في أهدافهما. فالعولمة، مثلا، أصبحت في ظل النظام الدولي الجديد تبدو وكأنها نقيض للدولة، فآلياتها تؤدي إلى تقويض أركان الدولة السياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية والاجتماعية والقانونية، في حين أن مهمة الأمن القومي تتمركز حول الدفاع عن سيادة الدولة وحماية كيانها على كافة المستويات. بالإضافة إلى مراعاة المصالح المتعلقة بالمجموعات والأفراد، التي برزت إثر قيام الثورات الشعبية في البلدان العربية.

ويرى الباحث أن العولمة، هي الوجه الآخر للنظام الدولي الجديد، الذي برز مع نهاية الحرب الباردة، واحتلال الولايات المتحدة مكان الصدارة في العالم، وهي بذلك تعكس واقعا سياسيا واقتصاديا وثقافيا واجتماعيا وإعلاميا وأمنيا لهذا العصر. ويعتقد بعض الباحثين أن العلاقات الاقتصادية بين الدول في عصر العولمة، تحوّلت إلى نظام اقتصادي عالمي، غير أن الباحث لا يتفق مع هذا الطرح، ولا شك في أنه جرى تحوّل ولكن باتجاه واحد وهو هيمنة الاقتصاد الرأسمالي في الشمال على مجمل الاقتصاد الوطني في الجنوب، بحيث جعل من هذا الاقتصاد تابعا لدول الشمال لأن أي علاقة اقتصادية غير متكافئة تفضي إلى تبعية اقتصادية، وبالتالي سيطرة على مركز القرار في بلدان العالم الثالث. وانتشار الثقافة الرأسمالية الاستهلاكية في تلك الدول. وهذا التحليل ينطبق أيضا على مبدأ الاعتماد المتبادل بين الدول. وهو في الحقيقة اعتماد من جانب واحد فقط. ويرى معظم الباحثين أن الاقتصاد هو جوهر العولمة، هذا صحيح ولكن الإرادة السياسية الأمريكية والغربية هي التي توجّه آليات وأدوات العولمة الاقتصادية، من خلال سيطرتها على المنظمات الدولية والمؤسسات الاقتصادية العالمية، واحتكارها للمال والتكنولوجيا المتقدمة والمعلومات ووسائل الإعلام الحديثة، وتسخّر ذلك كله لتحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية والثقافية والأمنية.

إن الانتقائية والتمييز الصارخ في تطبيق آليات العولمة المختلفة على الدول النامية، يعزز تقسيم العالم إلى شمال غني وجنوب فقير، ينتج عنه تفاوت في الدخل بين الدول والأفراد وفي داخل الدولة نفسها، ما أدى إلى تفاقم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والأمنية في الدول النامية، وهذا ما كشفت عنه تقارير المنظمات الدولية المختصة بما في ذلك تقارير البنك الدولي، واللجنة الدولية التي كلّفت بدراسة الآثار السلبية للعولمة. كما أن كوفي عنان الأمين العام السابق للأمم المتحدة طالب في تقريره السنوي الذي قدّمه للجمعية العامة في دورتها (53) بضرورة تصحيح الآثار السلبية للعولمة التي بدأت تظهر على دول وشعوب العالم الأشد فقرا. وهذه الآثار السلبية للعولمة، ناجمة بشكل أساسي، عن الشروط القاسية التي يفرضها الصندوق والبنك الدوليين على الدول النامية، الذي وصفها جوزيف ستيغليز، نائب رئيس البنك الدولي سابقا، والحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد، قائلا: إنها مبنية على اعتبارات سياسية وعقائدية وهي مخطئة ومجحفة بحق الدول النامية، وقال: يجب إعادة النظر كليا في الطريقة التي تم من خلالها تطبيق العولمة الدولية (الظاهر 2010).

ففي الوقت الذي تكون فيه الآفاق مفتوحة بلا قيود أو حواجز أو حدود أمام حرية انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال والمعلومات والأفكار والبشر من الشمال إلى الجنوب، أي باتجاه واحد، توضع الحواجز وتغلق الأبواب وتفرض القيود أمام أي حركة من الجنوب إلى الشمال، كالذي يسير بعكس السير، وبخاصة على السلع ذات الميزة النسبية في دول الجنوب كالسلع الزراعية. بمعنى أن هذه السلع مستثناة من مبدأ تحرير التجارة الدولية. وكما هو حاصل أيضا في ازدواجية المعايير والانتقائية والتمييز عند تطبيق مبادئ حقوق الإنسان والديمقراطية والحريات العامة وعمليات التدخل الإنساني، وخير مثال على ذلك، الموقف الأمريكي من انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي لحقوق الإنسان الفلسطيني وأرضه وشجره ومياهه، وبصورة يومية.

ويعتقد الباحث أن الشروط القاسية التي يفرضها البنك وصندوق النقد الدوليين على الدول النامية، ومن ضمنها الدول العربية، لعبت دورا مهما، بصورة غير مباشرة، في تفجير الثورات الشعبية العربية، بالإضافة إلى ممارسة الأنظمة للقمع بحق شعوبها وكبت الحريات، وانتشار مظاهر الفساد والمحسوبية والتفاوت في الدخل، وارتفاع درجة الوعي لدى الشعوب. فتلك الشروط جعلت معظم الدول العربية عاجزة عن تلبية الاحتياجات الأساسية المادية والمعنوية لأفراد الشعب، علاوة على ذلك إغراقها بالديون الخارجية. وقد نجحت هذه الثورات حتى الآن في الإطاحة بنظامي الحكم في كل من تونس ومصر.إن عدم صمود تلك الأنظمة أمام ثورات شعوبهم، يكشف عن عدة أمور منها: زيف الانتخابات الرئاسية التي كانت نتائجها محسومة ومحسوبة سلفا بـ 99.9%، وهشاشة وضعف المؤسسات الرسمية في الدول العربية، بما في ذلك المؤسسة العسكرية والأمنية، آخر حصن يراهن عليه الحكّام، حتى هذه المؤسسة بدأت بالتفكك تدريجيا من خلال تمرد قادة وضبّاط وأفراد على الأوامر وانضمامهم لقوى الشعب الثائرة.

ويعتبر الباحث أن أهم ايجابية لآليات العولمة غير العادلة، أنها شكّلت صدمة للأمة العربية بعد سبات طويل، وفجّرت الطاقات الشعبية الكامنة التي غيّرت الصورة النمطية للإنسان العربي. وسوف تلقي هذه الثورات بظلالها على السياسات الإقليمية والدولية، وقبل ذلك على الصعيد الداخلي فإنها ستعمل على إعادة صياغة العقد الاجتماعي، على أسس جديدة بين الحاكم والشعب، وسيكون الأخير هو الطرف الأقوى.

وخلافا لما يراه البعض في أن العولمة هي طريق المجتمعات إلى التنمية والتقدم والازدهار، فالحقائق الميدانية تقول إننا بتنا نعيش فعلا في عالم يزداد اندماجه ويقل عدله في ظل العولمة، على صعيد الدول والمجتمعات والأفراد، من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمنية، وصحيح أن الرأسمالية قد انتصرت في مرحلة العولمة، ولكن غنائمها لم تصل إلى الجميع. في الماضي كان يقال: إن القوي يأكل الضعيف، أما في عصر العولمة فإن السريع يأكل البطيء، والسريع هو الأقوى ولذلك فإنه يضع القيود على البطيء حتى لا يلحق بركب الحضارة والتقدم. ومثال على ذلك ما جرى في دول جنوب شرق آسيا عندما حاولت التقدم وحققت بعض النجاحات. وعلّق على ذلك كوفي عنان، في تقريره السنوي الذي قدّمه للجمعية العامة في دورتها (53) حيث قال: إن قوى السوق التي استفادت من ظاهرة العولمة كانت وراء الأزمة الاقتصادية الآسيوية وتفاقمت انعكاساتها المتمثلة بفقر متزايد ومجاعة وانتهاك لحقوق الإنسان واضطرابات اجتماعية.

إن تعميم الفقر وعولمته بهذه الطريقة المفجعة يؤدي حتما إلى أزمات سياسية واقتصادية واجتماعية وأمنية، تؤثر على حاضر ومستقبل النظام العالمي وطبيعة العلاقات الدولية. وأن الضغوطات المعولمة بمختلف أشكالها تفضي إلى ثورات وبالتالي قيام نزاعات مسلّحة في الدول النامية من شأنها إضعاف تلك الدول وتقليص سيادتها. ورغم نجاح العولمة بفضل تكنولوجيا الاتصال الحديثة ووسائل الإعلام المتطورة، في تحويل العالم إلى قرية كونية صغيرة، إلا أنها ساهمت في اتساع الهوة بين البشر والدول وداخل الدولة نفسها. وقسّمت الدول والبشر إلى أغنياء في الشمال وفقراء في الجنوب. وبهذا فإن العولمة نظام يعمل على إعادة تشكيل الدول والمجتمعات والأفراد وصياغة القناعات وذلك لصالح قوى العولمة الرئيسية.

ويرى بعض الباحثين أن السمة الغالبة على النظام ثنائي القطبية كانت الصراع، بينما في عصر العولمة أصبح التعاون بديلا عن الصراع، والباحث يعتقد أن الصراع انتهى إثر انهيار الاتحاد السوفيتي. ولعدم وجود قوة أخرى تنافس الولايات المتحدة، احتلت الهيمنة وليس التعاون مكان الصراع. فلو كان هناك تعاون حقيقي، لما وجد هذا التفاوت الواسع في الدخل والعلم والتطور بين الدول والأفراد وداخل الدولة ذاتها. ولما برزت سلبيات عديدة للعولمة وانحصرت فقط في الدول الأشد فقرا، أي القابعة في جنوب الكرة الأرضية، فدول الجنوب لا تشارك في المؤسسات الاقتصادية العالمية وبالتالي ليس لها نفوذ أو تأثير عليها.

ومع ذلك فإن شعوب الدول المتقدمة علميا وصناعيا تأثرت أيضاً بآليات العولمة كما شعوب الدول النامية، بسبب ارتفاع معدلات البطالة نتيجة الاعتماد على التقنيات الحديثة بدل الإنسان في عمليات الإنتاج المعولمة. نتج عن ذلك تسريح أعداد كبيرة من العمّال المهرة، ولهذا نجد أن المظاهرات والاحتجاجات الصاخبة، أحيانا، ضد العولمة تتركز في الدول المتقدمة صناعيا، بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية التي تهيمن على أدوات العولمة الرئيسية. فضلا عن أن الشركات متعددة الجنسية تبحث عن تحقيق المزيد من الربح عن طريق توزيع فروع لها في مناطق العمالة الرخيصة.

وفي عصر العولمة ازدادت عمليات التدخل في الشؤون الداخلية للدول النامية تحت ذرائع وصور مختلفة مثل: التدخل الإنساني لتطبيق مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان وحماية الأقليات من الاضطهاد، ومحاربة الإرهاب، أو التفتيش عن السلاح النووي، أو المطالبة، أحيانا، بإجراء إصلاحات سياسية واقتصادية وأمنية وتعليمية ضمن معايير محددة. وكذلك تصاعد دور جماعات الضغط المتعددة، ومنها المنظمات العالمية والجمعيات العاملة في مجال حقوق الإنسان والحريات العامة، في التأثير على صنّاع القرار في العديد من الدول، وبخاصة في العالم الثالث، بما يخدم مصالح الدول الكبرى التي تقود العولمة. مما يترك المجال واسعاً لتسييس مبادئ حقوق الإنسان السياسية والمدنية والتركيز عليها، بينما يتم إهمال الحقوق الاجتماعية والاقتصادية.

كما أتاحت أدوات العولمة الفرصة للدول الكبرى للتعامل مباشرة مع المجتمعات والأفراد، وبخاصة في دول العالم الثالث، جنبا إلى جنب مع الحكومات. وذلك عبر المنظمات غير الحكومية، وأحيانا من خلال سفاراتها. أدى ذلك إلى اختراق النسيج الاجتماعي وإثارة الخصوصيات الثقافية، أحيانا، التي أفضت إلى ازدياد النزاعات الداخلية مما ساهم في إضعاف الدولة من خلال تقديم الدعم للأقليات نجم عن ذلك حالات انفصال وقيام دول مثلما حدث في جنوب السودان.

ومن ناحية أخرى فإن الآليات والسياسات والأدوات التي تستخدمها العولمة، وخصوصا الاقتصادية والتكنولوجية منها، جعلت الجغرافيا السياسية (Geo-Politic) تتراجع تدريجيا أمام تقدم الجغرافيا الاقتصادية في عصر العولمة، لأن التفاعلات الاقتصادية بين الدول تجاوزت مشكلة الحدود والإجراءات الحكومية بفضل استخدام التكنولوجيا الحديثة في المعاملات التجارية والمالية بين الأفراد والدول، والشروط التي تفرضها المؤسسات الاقتصادية العالمية على الدول النامية. وقد

باتت القضايا الاقتصادية تمثل جوهر العلاقات الدولية، لأنها تفضي إلى هيمنة سياسية وأمنية وثقافية. وأدت السياسات وآليات العولمة إلى تعميق أنماط التبعية وتوسيع مجالاتها في النواحي السياسية والاقتصادية والأمنية والغذائية.

ويرى الباحث أن التراجع في مفهومي السيادة والأمن القومي بدأ منذ إنشاء منظمة الأمم المتحدة وحصر استخدام حق النقض (الفيتو) في خمس دول فقط دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي، وهي الدول التي خرجت منتصرة من الحرب العالمية الثانية. وقد شهد العالم كيف تمكّنت الولايات المتحدة بمفردها، من خلال استخدامها لذلك الحق من إبطال قرار إدانة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي المحتلة. وقد اقتصرت المساواة السيادية بين الدول فقط في الناحية القانونية وحق التصويت في الجمعية العمومية. بالإضافة إلى تعاظم دور المنظمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني، التي غدت لاعبا أساسيا في العلاقات الدولية جنبا إلى جنب مع الدول القومية حيث أخذت تتدخل في الشؤون الداخلية لدول العالم الثالث. وكذلك تم إقرار مبدأ التدخل الإنساني في شؤون الدول تحت ذرائع مختلفة. وبذلك جرى تجاوز مبدأ عدم التدخل في شؤون الدول الداخلية الوارد في ميثاق الأمم المتحدة.

وأخيرا يمكن القول أن العولمة ونتيجة للثورة العلمية في مجالات الاتصال والمعلومات وآلياتها وأدواتها المتعددة، التي يجري استغلالها من قبل الدول الكبرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية عملت على تعزيز سيادتها وأمنها القومي، بل عملت على مد نفوذها خارج أراضيها، بينما يجري تقليص لسيادة الدول النامية ومستوى أمنها القومي، حيث أن كافة التفاعلات السياسية والاقتصادية انتقلت من الدولة القومية إلى المستوى العالمي، الذي تهيمن عليه الدول العظمى، من خلال المنظمات الدولية والمؤسسات الاقتصادية العالمية. فدول الجنوب لا تشارك بتلك المؤسسات لتخلفها وضعف قدراتها، وبالتالي فهي تعيش على هامش الدول الكبرى وتنتظر الدعم من أدوات العولمة على حساب سيادتها واستقلالها وأمنها القومي.

وأخيرا فإن الباحث لم يتمكن من تغطية موضوعين يؤثران على سيادة الدول وأمنها القومي ويحتاجان إلى مزيد من البحث لأهميتهما وهما: الأمن الغذائي، وتداعيات أحداث 11 سبتمبر 2001 على سيادة الدول وأمنها القومي. أما بالنسبة لموضوع العولمة، فالمطلوب الآن من وجهة نظر الباحث، ليس الجدل النظري حول العولمة، بل طرح بدائل للتعاطي مع ايجابيات العولمة

وتقليص آثارها السلبية فلا مجال لصدها في هذا العصر أي يجب أن نطرح سؤالا أساسيا وهو: ما العمل؟

وفي الختام يرى الباحث أن السياسة الدولية تمر في دورات كبرى، أو في حالات صعود وهبوط للقوى العظمى. فالحرب العالمية الأولى شهدت مثلا: انهيار الإمبراطورية العثمانية، والثانية: أفول نجم الإمبراطوريتين بريطانيا وفرنسا، والباردة: انهيار الاتحاد السوفيتي، والسؤال: هل يمكن لأمريكا أن تخلي مقعدها في قمة الهرم الدولي لدولة أو أكثر كالصين مثلا؟ وهل سيعود النظام الدولي إلى متعدد القطبية من جديد؟ سؤال مهم يحتاج إلى مزيد من الدراسة والبحث، لأنه لا يوجد شيء ثابت في هذا العالم.

قائمة المراجع

المراجع العربية:

إبراهيم، حسنين توفيق. 1997. العولمة: الابعاد والانعكاسات السياسية. *عالم الفكر*، عدد 37: 190-209.

أبو زعرور، محمد سعيد بن سهو. 1998. *العولمة: ماهيتها، نشأتها، أهدافها، الخيار البديل*. عمان: دار البيارق.

أحمد، رفعت سيد. 2009. *ماذا يعني مفهوم الأمن القومي*. (تاريخ الدخول 2011/5/20):

http://yafacenter.com/TopicDetails.aspx?TopicID=1038

أمان، الإئتلاف من أجل النزاهة والمساءلة. 2010. *واقع الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية الأجنبية العاملة في فلسطين*. رام الله: أمان.

إلياس، رزق. 2003. المكون العسكري للأمن القومي العربي. في: *الأمن القومي العربي في عالم متغير*، 275-285. القاهرة: مكتبة مدبولي.

أمين، جلال. 2000. العولمة والدولة. في: *العرب والعولمة*، 153-208. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

---. 1999. *العولمة والتنمية العربية من حملة تابليون إلى جولة الاوروغواي 1789-1998*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

آنييل، غي. 1999. *قانون العلاقات الدولية*. ترجمة، نور الدين اللباد. القاهرة: مكتبة مدبولي.

بدوي، أحمد زكي. 1989. *معجم المصطلحات السياسية والدولية*. القاهرة: دار الكتاب المصري.

البداينة، ذياب. 2002. *الأمن وحرب المعلومات*. رام الله: دار الشروق للنشر والتوزيع.

البرغثي، محمد حسن. 2007. *الثقافة العربية والعولمة: دراسة سوسيولوجية لآراء المثقفين العرب*. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

بركات، نظام، عثمان الرواف، ومحمد الحلوة. 1989. *مبادئ عالم السياسة*. عمان: دار الكرمل للنشر والتوزيع والبحوث الاستراتيجية.

بريجينسكي، زبيغنيو. 2004. *الاختيار: السيطرة على العالم ام قيادة العالم*. ترجمة عمر الايوبي. بيروت: دار الكتاب العربي.

بلقزيز، عبد الاله. 2000. العولمة والهوية الثقافية، عولمة الثقافة أم ثقافة العولمة؟ في: *العرب والعولمة*، 309-359. بيروت: مركز الدراسات.

بلقزيز، عبد الاله. 2010. *العولمة وانهيار السيادات*. (تاريخ الدخول 2011/3/20):

http://www.Alfikralarabi.org/modules.php?name=News&file=article&sid=8818

تشومسكي، نعوم وآخرون. 2003. *العولمة والارهاب، حرب أمريكا على العالم: السياسة الخارجية*. ترجمة كمال السيد. القاهرة: مركز الاهرام للترجمة والنشر.

الجابري، محمد عابد. 2000. العرب والعولمة: العولمة والهوية الثقافية، تقييم نقدي لممارسات العولمة في المجال الثقافي. في: العرب والعولمة، 297-359. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

جارنم، ديفيد. 1997. *أساسيات الأمن القومي: تطبيقات على دولة الامارات العربية المتحدة*. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

الجرباوي، علي وعاصم خليل. 2008. *النزاعات المسلحة وأمن المرأة*. فلسطين: جامعة بيرزيت، معهد ابراهيم أبو لغد للدراسات الدولية.

---. 2007. حول الأجندة الخارجية لل"إصلاح" الحالة الفلسطينية. *المستقبل العربي*، عدد 330: 67-88.

حتي، ناصيف يوسف. 1985. *النظرية في العلاقات الدولية*. بيروت: دار الكتاب العربي.

الحديثي، مؤيد عبد الجبار. 2002. *العولمة الاعلامية والامن القومي العربي*. عمان: الاهلية للنشر والتوزيع.

حسن، حمدي عبد الرحمن. 2003. العولمة وآثارها السياسية في النظام الاقليمي العربي: رؤية عربية. في: *العولمة وتداعياتها على الوطن العربي*، 75-99. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

حلاوة، ليلى. 2005. *السيادة.. جدلية الدولة والعولمة في عصر العولمة: مفهوم يتعرض للتغيير والتطوير منذ نشوء مفهوم الدولة*. (تاريخ الدخول 2011/5/20):

http://www.10452lccc.com/documents/sovereignty19.5.05.htm

الحمش، منير. 2004. البعد الاجتماعي للعولمة. (تاريخ الدخول 2011/2/22):
http://www.an-nour.com/old/old/143/economy/economy.htm

الحمد، تركي. 2000. الدولة والسيادة في عصر العولمة. *مجلة العربي الكويتية*، عدد 494: الأول من يناير.

http://www.arabphilosophers.com/Arabic/adiscourse/aarabic/arabic_articles/Arabic_State/State_Sovernity_Globalization.htm

خليل، محمود. 2006. *العولمة والسيادة: إعادة صياغة وظائف الدولة*. (تاريخ الدخول 2011/5/20):

http://www.alajman.ws/vb/showthread.php?t=13629

دورتي، جيمس، وروبرت بالتسغراد. 1995. *النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية*. ترجمة وليد عبد الحسي.عمان: مركز أحمد ياسين.

الركراكي، سعيد. 1991. *مقترب في دراسة العلاقات الدولية*. مراكش: المطبعة والوراقة العربية.

الزبيدي، حسن لطيف. 2010. *الدولة والعولمة ماذا عن المستقبل*؟ (تاريخ الدخول 2011/5/20)

http://hasnlz.com/news.php?action=view&id=32:

الزيدي، المنجي. 2003. الثقافة والمال: دراسة في مستقبل التنمية الثقافية في الوطن العربي. *المستقبل العربي*، 293: 59-80.

السعد، عبد الأمير. 2004. العولمة مقاربة في التفكير الاقتصادي. في: *العولمة والنظام الدولي الجديد*، 79-108. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

سلمان، سلمان رشدي. 2002. مؤشرات المستقبل وواقع الأمة العربية. *المستقبل العربي*، عدد 282: 79-96.

سليم، محمد السيد. 2002. *تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين*. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع.

سمارة، عادل. 1996. *الحكم الذاتي الفلسطيني: نموذج على السيادة المحتجزة*. المستقبل العربي عدد 211: 66-79.
سويزي، بول وآخرون. 2002. *الحرب الامريكية ضد الارهاب: خلفيات وأبعاد، دراسات ورؤى*. ترجمة، مازن الحسيني. رام الله: دار التنوير للنشر والترجمة والتوزيع.

الشلاه، عبد الأمير شمخي. 2005. *العولمة: رؤى تحليلية نقدية*. (تاريخ الدخول 2011/5/20):

http://althakafaaljadeda.com/312/shamki.htm

الصديقي، سعيد. 2003. هل تستطيع الدولة الوطنية أن تقاوم تحديات العولمة؟ *المستقبل العربي*، عدد 293: 81-99.

الطويسي، باسم. 1998. الإدراك السياسي لمصادر تهديد الأمن القومي العربي: وجهة نظر أردنية. *المستقبل العربي*، عدد 231: 86-111.

الظاهر، نعيم ابراهيم. 2010. *إدارة العولمة وأنواعها*. إربد-الأردن: عالم الكتب الحديث.

عبد الله، اسماعيل صبري. 2000. العرب والعولمة: العولمة الاقتصادية والتنمية العربية: (العرب والكوكبة). في: *العرب والعولمة*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

عبد الله، عبد الخالق. 2003. عولمة السياسة والعولمة السياسية. *في: العولمة وتداعياتها على الوطن العربي 39-54*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

عتريسي، طلال. 2002. *العولمة وآثارها في المجتمع والدولة*. ابو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

عكاوي، ديب. 2002. *القانون الدولي العام*. عكا: مؤسسة الأسوار.

علي، عبد المنعم السيد. 2003. العرب في مواجهة العولمة الاقتصادية بين التبعية والاحتواء والتكامل الاقتصادي العربي. *المستقبل العربي*، 290: 42-54.

عمر، السيد أحمد مصطفى. 2003. إعلام العولمة وتأثيره في المستهلك. في: *العولمة وتداعياتها على الوطن العربي*، 159-183. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

ليله، محمد كامل. 1969. *النظم السياسية: الدولة والحكومة*. بيروت: دار النهضة العربية.

مارتين، هانس بيتر وهارالد شومان. 2003. *فخ العولمة: الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية* ترجمة عدنان عباس علي. الكويت: مطابع السياسة.

المجذوب، محمد. 1999. *الوسيط في القانون الدولي العام*. بيرزيت: الدار الجامعية للطباعة والنشر.

مسعد، محيي محمد. 1999. *ظاهرة العولمة، الاوهام والحقائق*. الاسكندرية: مكتبة الاشعاع للطباعة والنشر والتوزيع.

المشاط، عبد المنعم. 1983. نحو صياغة عربية لنظرية الأمن القومي. *المستقبل العربي*، عدد 54: 4-21.

المغيربي، محمد زاهي بشير. 2009. *العولمة وسيادة الدولة الوطنية*. (تاريخ الدخول 2010/9/18):

http://www.libyaforum.org/archive/index.php?option=com_content&task=view&id=7390&Itemid=1

مقلد، إسماعيل صبري. 1993. *العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات*. الكويت: ذات السلاسل.

مكنمارا، روبرت. 1979. *جوهر الامن*. ترجمة، يونس شاهين. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر.

ميرفي، إيما وآخرون. 1997. *أمن الخليج العربي في ظل النظام الدولي الجديد*. عمان: مركز دراسات الشرق الاوسط.

يسين، السيد. 2000. في مفهوم العولمة. *في: العرب والعولمة* 23-75. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

يونس، بدري. 1999. *مزالق العولمة الحديثة في النظام العالمي الجديد*. بيروت: دار الفارابي.

قائمة المراجع باللغة الانجليزية:

Herrera, Geoffrey L. 2006. New Media for a New World? Information Technology and Threats to National Security. *In Globalization and National Security,* ed. Jonathan Kirshner, 75-104. New York: Routledge.

Hertz, Noreena. 2001. *The Silent Takeover: Global Capitalism and the Death of Democracy*. New York: Free Press.

Hirst, p. and Thompson, Globalization. 1996. Globalization *in Question: The International Economy and the Possibilities of Governance*. Cambridge: Polity Press.

Kirshner, Jonathan. 2006. Globalization and National Security. *In Globalization and National Security*, ed. Jonathan Kirshner, 1-25. New York: Routledge.

Kirshner, Jonathan. 2006. Globalization, Power, and Prospect. *In Globalization and National Security*, ed. Jonathan Kirshner, 321-340. New York: Routledge.

Morgenthau, Hans J. 1949. Politics among Nations: the struggle for Power and Peace. New York: A. A Knopf.

Snow, Donald M. 2011. National Security for a New Era. United States: Pearson Education.